الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

1-1مقدمة الدراسة

نالت التنمية الاقتصادية اهتماماً كبيراً في كل دول العالم خاصة النامية منها والتي بدأت تبحث في الطرق والوسائل التي تمكنها من تحقيقها والقطاعات التي يمكن عبرها الوصول إلي تنمية وبعد دراستها لكل القطاعات الاقتصادية وجدت ان القطاع الزراعي هو الأساسي و الرائد لتحقيقها، وبعد ذلك وجد القطاع الزراعي اهتماماً كبيراً في كل الاقتصادات التي بدأت تبحث في الطرق التي تمكنها من تطويره وتنميته ، ومن المعروف ان معظم الدول النامية تعاني من شح في الموارد لتنمية هذا القطاع لذلك لجأت الدول إلي الاستعانة بمصادر تمويل خارجية لتنمية ذلك القطاع وبدأت بفتح الباب امام الاستثمارات الأجنبية وسن قوانين المشجعة لها.

يعتبر القطاع الزراعي احد أهم القطاعات الاقتصادية في السودان ويظهر ذلك من خلال نسبة المساهمة الكبيرة في الناتج المحلي التي تفوق نسبة مساهمة القطاعات الاخري ، وبالنظر إلى نمو توزيع إجمالي الناتج المحلي علي صعيد القطاعات الاقتصادية الرئيسية منذ الاستقلال وحتى نهاية القرن العشرين يبدو أن حصة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي آخذة في التناقص، بينما كانت تلك الحصة 62% في عام 1956م، أصبحت في المتوسط حوالي 46% في عقدي الستينات والسبعينات ثم انخفضت إلى نسبة 37% خلال فترة عقدي الثمانينات والتسعينات. و يعني تدني نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني إنعكس ذلك علي عدد كبير من القوي العاملة التي تعتمد علية بالإضافة إلي عدم تلبية الاحتياجات الأساسية من السلع (الغذائية) و لذلك حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير وكان ذلك من خلال إتاحة المجال للاستثمارات الأجنبية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال العقدين الماضيين . قد تركزت الاستثمارات الزراعية في فترة ما قبل وبعد الاستقلال في المشاريع المروية في مناطق بعينها وتم الاهتمام بتطوير الزراعة التصديرية ، وبصفة خاصة القطن علي حساب سلع الإنتاج الزراعي الاخرى و كان ذلك بهدف ربط الاقتصاد السوداني بالسوق العالمي . إلا أن التركيز علي محصول نقدي واحد وإهمال المحاصيل الأخرى قلل من فعالية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي.

1-2 مشكلة الدراسة

يعتبر القطاع الزراعي من أكثر قطاعات الاقتصاد الوطني أهمية ، حيث كان يساهم بنسبه 62% في عام 1956م،و أصبح يساهم في المتوسط بنسبة 46% في عقدي الستينات والسبعينات ثم انخفضت إلى نحو 37% خلال فترة عقدي الثمانينات والتسعينات. تدنت حصته من الدخل القومي باستمرار ، ومعدلات النمو فيه ادني من معدلات نمو القطاعات الأخرى ، ومستوى دخل العاملين فيه ادني من مستوى دخول العاملين في القطاعات الأخرى ، ولم تستثمر إمكانيات السودان الزراعية إلا جزئيا ، يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الاتية:

- ماهي المعوقات التي تواجة تنفيذ المشروعات الأجنبية ؟
- هل سياسات وقوانين الاستثمارات تساعد في زيادة فعالية الاستثمارات الأجنبية في ولائية النيل الأبيض ؟
- هل اثرت الاستثمارات الأجنبية في ناتج القطاع الزراعي في ولائية النيل الأبيض ؟

1-3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الاتى :

- استعراض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في السودان والأنظمة والقوانين المنظمة لها.
- تقييم مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي.
- الوقوف على المشكلات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الزراعي .
- تقديم مقترحات ومعالجات للمشاكل المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية في القطاع الزراعي .

1-4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة فعالية الاستثمارات الأجنبية في تحقيق تنمية القطاع الزراعي في السودان(ولاية النيل الأبيض)، وتسعى الدراسة إلى إبراز اهم المشاكل التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان .

5-1 فروض الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها "أن فعالية الاستثمارات الأجنبية ذات أثر إيجابي على تنمية القطاع الزراعي في السودان(ولاية النيل الأبيض)" ويتفرع منها الفرضيات الجزئية الآتية:

- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية ؛ تؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الزراعي.
- زيادة المساحة المزروعة تؤدي إلي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي.
- زيادة القوي العاملة في القطاع الزراعي تؤدي إلي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي .
- الإستقرار الاقتصادي في الدولة يؤدي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي .
- توفر رأس المال الكافي يؤدي إلي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي .

6-1 منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي و القياسي ، في تحليل بيانات خلال فترة الدراسة يتم استخدام اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، ،التكامل المشترك، وتقدير النموذج لتحديد دور الاستثمارات الأجنبية في تنمية للقطاع الزراعي.

7-1 مصادر البيانات

تعتمد الدراسة علي مصادر البيانات الثانوية المتمثلة في المراجع والدوريات والأوراق العلمية التي تتعلق بالاستثمار، وعلى التقارير الصادرة من وزارتي المالية والزراعة ومفوضية الاستثمار وبنك السودان.

8-1 حدود الدراسة :

المكانية : السودان - ولاية النيل الأبيض

الزمانية : 1994م ـــ 2012م

9-1 تنظيم الدراسة:

تُقَسَّم الدراسة إلى ستة فصول حيث يحتوي الفصل الأول على الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة. أما الفصل الثاني فيتناول التنمية الزراعية ويتناول الفصل الثالث الاستثمارات الأجنبية والفصل الرابع يتناول القطاع الزراعي الاستثمارات الأجنبية في السودان. ويتناول الفصل الخامس دراسة الحالة (ولاية النيل الأبيض) وأخيراً يتناول الفصل السادس تحليل البيانات واثبات الفرضيات ونتائج وتوصيات الدراسة .

10-1 الدراسات السابقة:

نالت الاستثمارات الأجنبية قدراً كبيراً من البحث والتقصي وذلك نظراً لتأثيرها علي اقتصادات الدول المضيفة لها يتم إستعراض عدد من هذه الدراسات والبحوث كما يلى : -

1- محمد أحمد الفاضل علي- دراسة بعنوان:الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان الدوافع والمعوقات للفترة من(1990م-2006م).

تناولت الدراسة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسودان وذلك من خلال تحليل أهم الدوافع والمحددات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة . مشكلة الدراسة تمثلت في عدم ثبات السياسات المتعلقة بالاستثمار وتعقد النظام الضرئيبي وارتفاع معدلات الضرائب.

هدفت الدراسة لمعرفة الدوافع والمحددات التي شجعت الشركات والمستثمرين لاتخاذ قرار الاستثمار في السودان ومعرفة أهم المعوقات والمشاكل التي واجهت المستثمرين والشركات الأجنبية.

بنيت الدراسة علي فرضيات ان دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان تختلف من قطاع لآخر وايضا تبني سياسات التحرير الاقتصادي وتطبيق برامج الخصخصة وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي خلق مناخ أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية.

توصلت الدراسة إلي أن معظم الاستثمارات اتجهت نحو قطاع (البترول والذهب) خاصة من دول جنوب شرق اسيا،اما الاستثمارات العربية فقد تركزت في قطاع الخدمات وإن دوافع الاستثمار في السودان هي الحوافز الضريبية والجمركية وحجم السوق و أهم المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة عدم ثبات واستقرار السياسات المتعلقة بإدارة الاستثمارات بالسودان و عدم الاستقرار السياسي.

توصي الدراسة بالحفاظ علي الاستقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق تناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية) . وتحقيق الاستقرار التشريعي وإزالة التضارب بين القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في المركز والولايات.[1]

2- حياة سابل عبد الحليم- دراسة بعنوان:أثر قوانين الضرائب المباشرة و الاستثمار علي الصناعات التحويلية في السودان.[2]

تناولت الدراسة تحديد قوانين الضرائب المباشرة و قوانين الاستثمارات في قطاعات الصناعات التحويلية. هدفت الدراسة إلي تحديد اثر قوانين الضرائب المباشرة علي اداء قطاعات الصناعة التحويلية بالسودان وما تمنحة في المقابل قوانين الاستثمار و الميزات وتسهيلات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

توصلت الدراسة إلي ضعف البنيات الأساسية اللازمة للاستثمار في السودان التعديلات المستمرة في قوانين الاستثمار وعدم استقرار الجهات المنفذة لها. اعتماد غالبية المنشات الصناعية علي مدخلات إنتاج مستوردة مما يؤدي إلي تأثرها علي النقد الأجنبي فرض ضرائب أرباح الأعمال علي أساس غير واقعي عدم الالتزام بقوانين الاستثمار فيما يختص بحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.

توصي الدراسة تأهيل البنيات الأساسية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم تنسيق الجهود الزراعية والصناعية لتشجيع التصنيع الزراعي. تحديد وعاء ضريبة أرباح الأعمال علي أساس التكلفة الفعلية للإنتاج الصافي.

3- أميره حسن علي باشر - دراسة بعنوان: دور الاستثمارات المالية العربية في تنمية الاقتصاد السوداني دراسة حالة القطاع الصناعي في ولاية الخرطوم للفترة (2000-2008).

هدفت الدراسة للتعرف علي حجم واتجاهات الاستثمارات العربية وتوزيعها بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وتوزيعها الجغرافي بالسودان ودورها في تنمية الاقتصاد السوداني بالتركيز علي القطاع الصناعي في ولاية الخرطوم

[1] - محمد أحمد الفاضل - الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان الدوافع والمعوقات للفترة من (1990م-2006م)- رسالة ماجستير في الاقتصاد - (2008)

[2]- حياة سابل عبد الحليم - أثر قوانين الضرائب المباشرة و الاستثمار علي الصناعات التحويلية في السودان - رسالة ماجستير اقتصاد - (1996)

للوصول إلي أهداف الدراسة افترضت ان تتوجة أموال المستثمرين نحو المجالات التي بها خبره عملية والقطاعات الاقتصادية ذات العائد السريع والمخاطرة الضئيلة ,وايضا معظم الاستثمارات الأجنبية تم توظيفها في مشروعات لا تتسق مع خطط التنمية.

توصلت الدراسة إلي ان معظم الاستثمارات للدول العربية اتجهت الي القطاع الخدمي ثم يلية القطاع الصناعي تم أخيراً قطاع الزراعة و معظم الاستثمارات تمركزت بولاية الخرطوم.

توصي الدراسة إصلاح بيئة ومناخ الاستثمار في الولايات المختلفة من بنية تحتية وغيرها. تقسيم السودان إلي مناطق استثمارية بمستويات متباينة وضع أوليات للاستثمار في القطاع الصناعي.[1]

4- محمد مبارك مصطفي الإمام (2008) دراسة بعنوان: الاستثمارات واثرها علي سعر الصرف في السودان(1980-2004).

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة سعر الصرف وتوضيح محدداته وتأثيرها علي حركة قطاع الاستثمار في السودان, حيث استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي .

افترضت الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و توازن ميزان المدفوعات وان هنالك علاقة طردية بين والادخار وتحسن صرف العملة الوطنية وتدفق رؤوس الاموال من الخارج(الاستثمارات الأجنبية والمحلية)وتنمية قطاع الاستثمار.

توصلت الدراسة إلي وجود علاقة بين سعر الصرف والاستثمار المحلي والادخار والاستثمارات الأجنبية, وايضا وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والادخار وميزان المدفوعات.

اوصت الدراسة بإتباع سياسات سعر الصرف الحر لما له من تأثير علي إنعاش الحركة الاقتصادية. يجب التفكير في إمكانية تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي علي ارض الواقع و تخفيض اسعار الفائده العالية في تمويل العمليات الاستثمارية[2]

5-دراسة مي موسى سليمان علي(2008) رسالة دكتوراه اقتصاد بعنوان : اثر دالة الاستثمار على النمو الاقتصاد في السودان (1990-2005)

[1]- أميره حسن علي باشر - دور الاستثمارات المالية العربية في تنمية الاقتصاد السوداني دراسة حالة القطاع الصناعي في ولاية الخرطوم للفترة (2000-2008)- رسالة ماجستير اقتصاد - (2009)

[2] - محمد مبارك مصطفي الإمام - الاستثمارات واثرها علي سعر الصرف في السودان(1980-2004)- رسالة ماجستير اقتصاد -(2008)

تناولت الدراسة تقدير دالة الاستثمار وأثرها علي النمو الاقتصادي في السودان بنيت علي فرضيات مجملها أن متغيرات البيئة الاقتصادية والسياسية والتشريعية والتنظيمية تعتبر من مكونات المناخ الاستثماري ذات الأثر المباشر علي دالة الاستثمار في السودان وهدفت الدراسة إلي توضيح الدور الفعال الذي يلعبه الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان.

توصلت الدراسةإلى عدة نتائج اهمها أن الاستثمار يعتبر محدداً أساسياً للنمو . واصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة سيادة الحكم المؤسسي الرشيد في إدارة العملية الاستثمارية في السودان .[1]

6- على موسى محمد أبوغرة - دراسة بعنوان:اتجاهات الاستثمار في ولاية دارفور الكبرى.

تناولت الدراسة الاستثمار وأهميه بالنسبة للتنمية في السودان بصورة عامة وعلي وجه الخصوص في ولاية دارفور.هدفت الدراسة إلي إبراز أهمية الاستثمار في تحريك الموارد المتاحة في ولاية دارفور.توصلت الدراسة إلي نتائج اهمها: ولاية دارفور من أغني ولايات السودان وتأتي في المرتبة الثالثة بعد ولاية الخرطوم والجزيرة ألا انها تعتبر من اكثر ولايات السودان تخلفاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب ضعف البنيات التحتية وانعدام مشروعات التنمية فيها.توصي الدراسة بالإسراع بقيام مجلس التخطيط الولائي لوضع أهداف و إستراتيجية التنمية، أن تسعى الحكومات الولائية لجذب الكوادر المؤهلة والمدربة في شتى مجالات التنمية والعمل على إنشاء معاهد للتدريب التقني والمهني.[2]

7- حسن بابكر حسن هاشم - دراسة بعنوان الاستثمار الصناعي وأثره في تنافسية الصادرات السودانية دراسة تحليلية لقطاع السكر1994م-2006.

تناولت الدراسة أهمية الاستثمار والعوامل التي تؤثر على تنافسية الصادرات الصناعية في السودان من خلال التركيز علي الصناعات التحويلية لقطاع السكر بشكل خاص قامت الدراسة بإستعراض قضايا ومفاهيم الاستثمار من حيث الأنواع والدوافع والمكونات بالإضافة إلي الأدوات والمحددات الرئيسية.

[1] - مي موسى سليمان علي بعنوان : اثر دالة الاستثمار على النمو الاقتصاد في السودان (1900-2005)- رسالة دكتوراه اقتصاد- (2008)
[2] على موسى محمد أبوغرة -اتجاهات الاستثمار في ولاية دارفور الكبرى- رسالة دكتوراه اقتصاد -(2003)

توصلت الدراسة إلى النتائج اهمها زيادة عدد المنشآت الصناعية العاملة إلي أكثر من 24الف منشأة مقابل 6700 منشأة في عقد الثمانينات. ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلي 17.5% عام 1992/91م.

توصي الدراسة بربط المشروع (وزارة الاستثمار) بما قرره من إعفاءات ضريبة وجمركية للتحقيق سياسات وأهداف اقتصادية واجتماعيه محدده مثل تشغيل العمالة السودانية, أو استخدام المنتج والمكون المحلي السوداني أو زيادة الاستثمار في أنشطة اقتصاديه إنتاجيه.[1]

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة نلاحظ ان معظم الدراسات السابقة تركزت في تناولها للاستثمار الأجنبية و اثرها علي المتغيرات الاقتصادية الكلية وقطاعات اقتصادية مثل القطاع الصناعي ولم تولي اهتمام لدراسة اثرها علي القطاع الزراعي والذي يعتبر اهم القطاعات الاقتصادية في السودان والمعول علية إحداث التنمية الاقتصادية ، وقد تميزت هذه الدراسة تناولنا اثر الاستثمارات في تنمية القطاع الزراعي ولاية النيل الأبيض.

[1] - حسن بابكر حسن هاشم - بعنوان الاستثمار الصناعي وأثره في تنافسية الصادرات السودانية دراسة تحليلية لقطاع السكر1994م-2006 - رسالة ماجستير اقتصاد - (2007)

الفـــــصل الثـــــاني

التنمية الزراعية

1-2 القطاع الزراعي :

للقطاع الزراعي له أهمية كبيره لمعظم الأقطار النامية, حيث يعيش عليه نحو 70% من سكان هذه الأقطار في المناطق الريفية, ويوفر القطاع الزراعي لهم المصدر الرئيس للدخل وفرص العمل، وبالرغم من الهجرة الكبيرة من الريف إلي المدينة, فمن المتوقع أن تستمر الزيادة المطلقة في سكان المناطق الحضرية بما يفوق الزيادة في سكان المناطق الريفية طيلة العقد القادم علي اقل تقدير، ومن المشكلات الرئيسة التي تواجه الأقطار النامية, إنتشار الفقر, وسوء توزيع الدخل ، والنمو السكاني السريع, وارتفاع معدلات البطالة, لذلك يعتمد تحقيق اهداف التنمية إلي حد كبير علي مدي نجاح الجهود المبذولة في تنمية القطاع الزراعي ، لضمان استمرارية وكفاية الإنتاج الزراعي لتزويد القطاع الصناعي بالخدمات الزراعية ، وتوفير الغذاء للزيادة السكانية في المناطق الحضرية. ذلك أن الإستراتيجية الناجحة للتصنيع هي تلك التي تبدأ بتنمية القطاع الزراعي.

بالنظر للتجارب التاريخية للأقطار المتقدمة نجد أن التنمية الاقتصادية تتطلب تحويلات هيكلية سريعة لاقتصاديات هذه الأقطار، من الاعتماد الكبير علي القطاع الزراعي إلي اقتصاديات ذات مصادر متنوعة للدخل, مع تزايد حصة قطاعي الصناعة والخدمات، فكانت النتيجة تقلص دور القطاع الزراعي إلي قطاع منتج للمواد الخام والغذاء والقوة العاملة للقطاعات الحديثة الآخذة في النمو السريع. أي بعبارة أخري, إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار المتقدمة ركزت علي النمو الصناعي المتمثلة في المواد الخام والعمالة الرخيصة لتكون بمثابة الوقود المحرك لعملية التصنيع , والتحولات الهيكلية التي حدثت في هذه الأقطار خلال الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر .[1]

أن خبراء التنمية قد اصبحوا اقل تفاؤلا بالنسبة للاستفادة من تجارب التصنيع في الأقطار المتقدمة لمعالجة مشكلات التنمية في الأقطار النامية. فقد شهد عقد السبعينات، حيث بدأ كتاب التنمية يولون اهتماماً اكبر بأهمية دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، ويعتقد هؤلاء الكتاب بان إستراتيجية التنمية الاقتصادية بالنسبة لمعظم الأقطار تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي: زيادة

[1] - علي جدوع الشرفات –مبادئ الاقتصاد الزراعي ـــدار زهران- عمان -2009- ص28

معدلات نمو الإنتاج الزراعي، من خلال توفير الحوافز السعرية والتمويل والحزم التقنية الهادفة إلي زيادة الإنتاجية الزراعية وخفض التكلفة ، زيادة الطلب المحلي علي المنتجات الزراعية و اعتماد إستراتيجية التنمية الريفية التي من شأنها تنويع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد على العمالة الريفية.[1]

2-1-1أهمية القطاع الزراعي :

يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني و ما يتفرع عن كل واحد منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول. وذلك من خلال الاتى :

1/ توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:

يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب و الخضروات و الفاكهة و المنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان و مشتقاتها.[2]

2/ توفير فرص العمل و المدخلات لقطاعات الاقتصاد الأخرى:

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة والمدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً أو قطاع الخدمات و ذلك من خلال انتقال العمالة والمدخلات للقطاعات من القطاع الزراعي. [3]

3/ توفير الموارد المالية والطلب الفعال:

يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيسياً للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية أو الأسمدة الزراعية و الأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي و الحيواني أو ملحقاتها أو أولئك الذين يحققون دخلاً من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق و بيع المنتجات الزراعية مثلاً مما يعني أن القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد .

1 - عبد الوهاب الامين ، فريد بشير – اقتصاديات التنمية والتخطيط - البحرين – 2006 – ص 135
2 – علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص32
3 - علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص33

4/ توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام و التي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم و تطوير هذا القطاع و بالتالي دعم القطاع ككل.

5/ استغلال بعض الموارد:

يستغل القطاع الزراعي بعض المواد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى ، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان و تنتج له اللحوم و الألبان بكفاءة كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات و يستهلكه الإنسان. [1]

6/المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

للزراعة دور مركزي في عملية التنمية الاقتصادية نظراً لان معظم الناس في الدول النامية يعملون في الزراعة.فإذا اهتم المخططون فعلاً برفاهية الأفراد في المجتمع فإن الطريقة الوحيدة التي يستطيعون بها رفع المستوى الرفاهية لغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد هي عن طريق مساعدتهم في أنتاج الغذاء او (المحاصيل النقدية) أو عن طريق زيادة أسعار هذه المحاصيل.[2]

2-1-2 الخصائص الاقتصادية للزراعة المعاصرة:

علوم الاقتصاد بشكل عام ومنها علم الاقتصاد الزراعي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال اقتراح و تطبيق البرامج التنموية التي تحاول تحقيق هذا الهدف ، ومن أهم الخصائص الاقتصادية للزراعة المعاصرة: [3]

1/ ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:

تتميز الموارد الاقتصادية الزراعية بخاصية الثبات على مستوى القطاع الواحد وهذه الخاصية تعني العرض من هذه الموارد محدد أو شبه ثابت في نشاط محدد مما يؤدي بشكل أو بأخر إلى أن ما يستخدم منها لا يعد ذو جدوى إقتصادية إلا أن هذا النشاط ما لم يحدث هذاالاستخدام تغييراً كبيراً في العملية الإنتاجية. إن خاصية الثبات هذه جاءت بسبب خصوصية هذه الموارد لكل نشاط

1- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص35

2- مالكوم جبلتز واخرون –اقتصاديات التنمية – العربية السعودية – دار المريخ – 1995- ص 755

3- يوجيروهامي وفرنون- التنمية الزراعية – القاهرة- مكتبة الانجلو المصرية – 1984-ص42

زراعي فهي شديدة التخصص إلى الحد الذي تنخفض فيه قيمتها الاستعمالية إلى حد كبير خارج النشاط الزراعي, فإذا أخذنا الأرض مثلاً كمورد إقتصادي زراعي فإنها ثابتة لأيمكن إنتقالها من مكان إلى آخر مثلاً و استغلال ثرواتها يتطلب أن تتم عملية الإنتاج في نفس الموقع الجغرافي كما أن الأرض لا مجال للتوسع فيها. أما العمل الزراعي فهو مقيد ضمن الزراعة ولا يمكن استخدامه في النطاق لا زراعي مثلاً لأن ذلك يتطلب تخصصاً لا يستطيع العامل الزراعي تحقيقه في أي نشاط أخر غير النشاط الزراعي.

2/ موسمية الإنتاج الزراعي :

تتأثر العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي بالعوامل الطبيعية وذلك لأن طبيعة عملية الإنتاج الزراعي تعتبر عملية حيوية بحد ذاتها حيث أن الإنتاج يشمل كائنات حية نباتية أو حيوانية وهذه الكائنات تعتمد على الظروف الطبيعية المحيطة بها في إتمام دورة حياتها خلال مدة معينة من الزمن وهذا الترابط في الطبيعة الحيوية لعملية الإنتاج الزراعي وفق جدول زمني معين يسمى موسمية الإنتاج الزراعي.

3/ استعداد القطاع الزراعي لتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج :

يُعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استعداداً لتقبل واعتماد الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج ومع وجود القطاعات الزراعية المتطورة في العديد من الدول ، إلا دليل واضح على ذلك وقد تطور القطاع الزراعي في هذه الدول عبر مجموعة من التحولات بدأت بإستخدام الآلات الزراعية المتطورة في الإنتاج وصولاً إلى الانتقال من الحجم والسعات الزراعية الصغيرة إلى السعات الكبيرة والإنتاج الكبير.[1]

4/ التركيب التنافسي للنشاط الزراعي :

إن التعدد الكبير لوحدات الإنتاج الزراعي وصغر حجم المزارع وتجانس المنتجات الزراعية إلى حد كبير بالإضافة إلى حرية الدخول والخروج من وإلى النشاط الزراعي كل ذلك يكسب النشاط الزراعي صفة التنافسية.

5/ صعوبة التحكم في كمية الإنتاج الزراعي :

يخضع الإنتاج الزراعي في الغالب في مجالي الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني إلى ظروف طبيعية لا تخضع لسيطرة المنتج فقد يكون الإنتاج الزراعي عرضة لتقلبات الطقس التي لا يستطيع

1- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص45

المنتج التحكم بها مثل تذبذب كمية الأمطار الساقطة أو تعرض المحصول لوباء أو آفة زراعية أو موجة برد أو صقيع أو غير ذلك من العوامل.

6/ ضعف وصعوبة التمويل الزراعي :

يمتاز القطاع الزراعي بوجود درجة كبيرة من المخاطرة أثناء ممارسة أي نشاط فيه كما أن هذا القطاع يمتاز بوجود درجة من عدم المعرفة أو اللايقين من نتائج أي نشاط إنتاجي يتم من خلاله وذلك بسبب ارتباط عملية الإتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية المتعددة والتي يقف المنتج عاجزاً عن مجابهتها أو تقليل أثرها السلبي.[1]

7/ إرتفاع نسبة التكاليف الثابتة في القطاع الزراعي :

تشكل التكاليف الثابتة في أي نشاط زراعي ما نسبته (70%)تقريباً من تكاليف هذا النشاط الكلية، حيث تتمثل التكاليف الثابتة عادة في عدة عناصر مثل المباني والآلات الزراعية ويتحمل المنتج تكاليف المنتج صيانة واندثار هذه العناصر سواء قام بالعملية الإنتاجية أم لم يقم بها.

8/ إمكانية التخصص الإنتاجي الزراعي :

تتخصص منطقة ما في إنتاج نوع معين من السلع الزراعية إذا توفرت ظروف مناخية تؤهل هذه المنطقة إلى إنتاج هذا النوع من السلع بحيث تتوافر الظروف المناخية المناسبة لمثل هذا الإنتاج دون غيره وتساهم ملائمة التربة لهذا الإنتاج التخصصي ،أي أنها تخصصت في نوع معين من الإنتاج وهذا التخصص يتحدد بوفرة إمكانيات الإنتاج في موقع الإنتاج ومدى قرب أو بعد هذا الموقع عن مركز التسويق.[2]

9/ إرتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية :

تتصف الأرض بإعتبارها أحد أهم عناصر الإنتاج الزراعي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جداً هذه الندرة والصفات الأخرى التي تتميز بها الأرض مثل تركيبتها وخصوبتها وموقعها الجغرافي تؤثر جميعها في العمليات الزراعية وبالتالي في كمية ونوعية المنتجات وأسعار هذه المنتجات في النهاية.

10/ ارتباط إدارة النشاط الزراعي بالحيازة الزراعية :

[1]- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص47

1- يوجيروهامي وفرنون –مرجع سابق –- ص48

تتأثر الكفاءة الإنتاجية الزراعية بعوامل عدة أهمها التشريعات المنظمة للزراعة حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكاً كان أم مستأجراً هو الذي يدير النشاط الزراعي حيث يؤدي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته للمزرعة وصيانتها باستمرار وإدامتها ما أمكن على أفضل وجه وهو في هذه الحال على استعداد لتحمل قدر أكبر من المخاطرة في عملية الإنتاج واتخاذ القرارات الصعبة أحياناً كتغيير نوع النشاط الزراعي مثلاً كوسيلة لتعظيم صافي دخل المزارع.

11/ ارتباط إدارة النشاط الزراعي والحياة الريفية :

هناك درجة من الارتباط بين العمل في النشاطات الزراعية والحياة الريفية حيث يتشارك أفراد الأسرة في العمل الزراعي بهدف الحصول على دخل جيد وتحسين الدخل المتأتي عن هذا العمل. إن هذا الارتباط يؤدي على المدى المتوسط أو المدي البعيد إلى التوسع في الإنتاج الزراعي وتحسين الدخل للمزارع وعائلته.[1]

12/ انخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية :

تعبر المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية عن مدى استجابة الكميات المطلوبة من هذه السلع لعملية التغير في أسعارها. تتميز المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية بأنها منخفضة أي أن التغير في السعر لا يؤثر على الكميات المطلوبة من هذه السلع وذلك لأن معظم هذه السلع سلع ضرورية لا يوجد لها بدائل كونها رئيسة في النمط الاستهلاكي للفرد.

13/ تفاوت المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية :

تعبر المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية عن مدى استجابة الكميات المطلوبة من هذه السلع لعملية التغير في دخول المستهلكين. تتميز المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية في الدول المتخلفة أو التي في طور النمو بأنها مرتفعة بسبب عدم الإشباع من هذه السلع رغم أنها ضرورية للنمط الاستهلاكي في هذه الدول مما يعني أن الكميات المطلوبة في تلك الدول تتأثر بشكل كبير بتغير الدخل بينما في الدول المتقدمة لا تتأثر الكميات المطلوبة من هذه السلع بتغير الدخل أي أن المرونة الدخلية للطلب في هذه الدول منخفضة أما الدول التي قطعت شوطاً معقولاً في التنمية ولكنها لم تصل إلى مصاف الدول المتقدمة فإن المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية فيها متوسطة.

14/ انخفاض المرونة السعرية للمعروض من السلع الزراعية :

1- تقرير التنمية الزراعية في الوطن العربي- المنظمة العربية للتنمية الزراعية- 1999- ص122

تعبر المرونة السعرية للعرض لأي سلعة زراعية عن مدى استجابة الكميات المعروضة من هذه السلعة للتغير الذي يحدث في سعر هذه السلعة وتتميز المرونة للعرض في السلع الزراعية بالانخفاض أي أن الكميات المعروضة من هذه السلع لا تتأثر بتغير أسعارها، يعود الانخفاض في هذه المرونة إلى صعوبة الدخول أو الخروج من الأنشطة الزراعية المختلفة.[1]

15/ تنوع خصائص السلع الزراعية :

تمتاز السلع الزراعية بصفات خاصة فهي غير متجانسة يصعب التحكم في شكلها أو نوعيتها كما هو الحال في السلع الصناعية ،أيضا بعض السلع الزراعية كبر حجمها يشكل عائق في التخزين مما يؤثر علي تكاليف تخزينها ونقلها بالإضافة إلى أن العديد من السلع الزراعية بتأثر بشكل كبير بالتخزين لفترة طويلة.

16/ صعوبة اكتساب الجدارة المهنية في النشاطات الزراعية :

تعتبر مهنة الزراعة مهنة صعبة من حيث اكتساب المعارف والجدارة المهنية بالأنشطة الزراعية المختلفة ويتطلب اكتساب المعرفة اللازمة للانخراط في أي نشاط زراعي خبرة وإطلاع واسع يمكن الحصول عليهما من مصادر مختلفة من قبل الأفراد أو الحكومات بتطبيق برامج تدريبية تحقق هذا الغرض.[2]

3-1-2 نظريات التنمية الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي :

معظم نظريات التنمية الاقتصادية تؤكد الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الزراعي في إحداث التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان التي توفر فيها البيئة الزراعية والبنية التحتية الملائمة لنجاحها ، نتناول منها بعض النظريات :

1/ نظرية توماس مالتس :

كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه" نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على: إن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن(٢٥ سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة."

وتتمثل نظرية مالتس للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحًا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء

[1]- تقرير التنمية الزراعية في الوطن العربي- مرجع سابق -ص125
[2]- مرجع سابق- ص129

أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه .هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو .ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معًا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.[1]

٢/ نظرية ديفيد ريكاردو :

بني ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما-:

أ -نظرية مالتس للسكان ب -قانون تناقص الغلة.

يقر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة هذا يؤدي إلى زيادة أرباح الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى .وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة.[1]

وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء .هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل .هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم .ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين،

1-http://www.islamonline.net15/8/2012

متجاهلاً ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض[1].

3/ النظرية النيوكلاسيك في النمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر و أبرز اقتصاديها" ألفريد مارشال (A. Marshall) و "فيكسل(K.Wicksell) و كلارك (Clark) قائمة على أساس إمكانية ، استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية .ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي-:

1-أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى إحداث التنمية

2 -أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع(العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية ، رأس المال، التنظيم ، التكنولوجيا) بالنسبة لعنصر العمل نجد ان النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة •فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات .يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا .وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها .ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع. أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

٣ -أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي(وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيًا .وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن) مهتمين بالمشاكل في المدى القصير(، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

[1]- http://www.islamonline.net15/8/2012

٤ -أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص و تقسيم العمل و حرية التجارة، و ذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، و حرية التجارة تكفل انطباق التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي.[1]

1- فريديرك مارلسون – الموارد البشرية والتنمية – ترجمة سعيد عبد العزيز – القاهرة – معهد التخطيط القومي- 1984- ص 68

2-2 التنمية الزراعية:

ظهر الاهتمام بالتنمية الزراعية في الآونة الأخيرة وكان ذلك بسبب أهمية هذا القطاع في إحداث التنمية الاقتصادية خاصة للدول الأقل نمو لذلك وجد اهتمام في من الباحثين في المجالين الاقتصادي والزراعي .

2-2-1 مفهوم وتعريف التنمية :

عرف البعض التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن عملية تؤدي إلي زيادة الدخل القومي وبالتالي الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا إلي التقدم . واعتبر البعض التنمية الاقتصادية ماهي إلا الزيادة في الناتج القومي خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لوجود تقدم تكنولوجي وفني في الوحدات الإنتاجية القائمة او الوحدات الإنتاجية المراد إنشاؤها . كما عرف آخرون التنمية الاقتصادية بأنها مجموعه الإجراءات الموجهة لتعديل الهيكل الاقتصادي القومي لدولة ما بهدف زيادة دخول الإفراد عبر فترة زمنية معينة . وركز غيرهم علي أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحول في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وغير المرغوب فيها إلي اوضاع افصل .

هذه التعريفات وغيرها تعطي دلالات مهمة عن مفهوم التنمية الاقتصادية أهمهما ان التنمية الاقتصادية ماهي إلا عملية تشمل جميع مجال الحضارة الإنسانية ترتبط بإيجاد نقل هذه المجالات مع واقع التخلف إلي واقع التقدم ، ولتحقيق اهداف البرامج التنموية الاقتصادية يجب إيجاد تنمية اجتماعية موازية لهذه التنمية الاقتصادية ، ووفق مفهوم الدول النامية يمكن تعريف التنمية الاقتصادية علي انها العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصي ناتج إجمالي ممكن بحيث يؤدي ذلك إلي بناء علاقات إنتاجية تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية . هذا التعريف للتنمية الاقتصادية يولي الجانب الاجتماعي الأهمية المطلوبة جنبا الي جنب من الجانب الاقتصادي

2-2-2التنمية الاقتصادية الزراعية :

ومن خلال التعريف الاخير للتنمية الاقتصادية يمكننا ان نستنبط تعريفا خاصا بالتنمية الاقتصادية الزراعية علي الرغم من ارتباط المفهومين ارتباطاً وثيقاً .[1]

1- محمود صادق وآخرون- اقتصاد زراعي- مصر- دار جامعة عين شمس- ص21

التنمية الاقتصادية الزراعية تعني تحقيق اعلي ناتج ممكن من جميع قطاعات القطاع الزراعي وما يرافق هذه المجالات من خدمات او أنشطة تعتمد مخرجات هذه المجالات لزيادة هذا الناتج ويتم ذلك من خلال بناء علاقات إنتاجية في جميع مجالات القطاع الزراعي وإعادة ترتيب ما هو موجود من هذه العلاقات بهدف المساهمة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في تحقيق العدالة .[1]

يمكن القول بان التنمية الزراعية هي الاستغلال الأمثل لوحدة المساحة من الأرض مع تعظيم العائد من استغلالها باقل ما يمكن من تكلفة ، ولتحقيق ذلك لابد من وضع التركيبة المحصولية الملائمة لنوع الأرض والظروف البيئية المحيطة بها، مع مراعاة البعد الاجتماعي، وذوق المستهلك حتى يكون هناك سوق لتصريف المنتجات المنتجة من وحدة المساحة مع استمرارية الانتاج وعدم تعرضه للمخاطرة خصوصا في العملية الإنتاجية وتصريف المنتجات.

2-2-3أهمية التنمية الزراعية:

يمكن تلخيص أهمية التنمية الزراعية في انه يمثل مصدر الغذاء الرئيسي للسكان و المصدر الرئيسي للمواد الأولية اللازمة لقطاعات الإنتاج الأخرى وخاصة تلك التي تدخل ضمن نشاط الصناعات الزراعية. فائض الإنتاج الزراعي يعتبر عامل مهم في دعم الميزان التجاري للدولة إذا وجد هذا الفائض طريقه للأسواق الخارجية.و تطور القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي وبالتالي ارتفاع معدل دخول المزارعين مما سيؤدي إلى تحفيز نمو أسواق السلع الوطنية وزيادة النشاط الاقتصادي بصورة عامة.ويؤدي إلي تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.[2]

2-2-4 أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية :

مما لاشك فيه أن سياسة التنموية توضع في إي مجال من المجالات لها أهداف تسعي هذه السياسة لتحقيقها ، ولاشك بان تحديد هذه الأهداف بشكل مناسب وعدم غموض هذه الأهداف يساهم في تحقيقها وتنفيذها بشكل أفضل ، هذا القول ينطبق بشكل كبير علي التنمية الاقتصادية بشكل عام وعلي التنمية الاقتصادية الزراعية بشكل خاص .

عموماً يجب مراعاة بعض الجوانب المهمة عند وضع أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية وهي ان توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية

1- تقرير التنمية الزراعية في الوطن العربي- مرجع سابق –ص88
2- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص93

الزراعية . بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات أولا .ان تصاغ الأهداف بشكل يعمل فيه كافة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العملية الإنتاجية .و يجب ان تحدد هذه الأهداف المستوي المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الزراعية يجب ان تساعد هذه الأهداف علي تحديد او قياس مدي التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية الزراعية بعد اخذ هذه النقاط الأربع بعين الاعتبار يمكن ان تحدد الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية الزراعية ، ولاشك بان العديد من سياسات التنمية الاقتصادية الزراعية في العديد من الدول تضمنت أهدافا تم من خلالها مراعاة النقاط الواردة انفاً والتي يمكن ان نطلق عليها وظائف اهداف التنمية الاقتصادية الزراعية . وعلي الرغم من تعدد اهداف سياسات التنمية الاقتصادية واختلافها باختلاف الدول ، إلا انه يمكن تحديد هذه الأهداف بما يلي :

توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاع الزراعي ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية . الابتعاد عن السياسات الاقتصادية والمالية منها والنقدية والتي قد تؤدي الي حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي والتضخم في القطاع الزراعي. و تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخول في القطاع الزراعي. التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الزراعي لتحقيق قدر من المهارة لدي المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية الزراعية ، مع التركيز علي الإرشاد الزراعي. حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية الزراعية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات. تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي وتوظيف عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج .[1]

السعي لتوفير الأساليب الفاعلة وإتباع هذه الأساليب في تسريع انشطة القطاع الزراعي وصولاً لتحقيق تنمية اقتصادية زراعية بهدف المشاركة في التنمية الشاملة.تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ، ورفع مستوي معيشة المواطنين ، والعدالة في توزيع الدخل ، وغير ذلك من اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة .[2]

---

[1]-تقرير التنمية الزراعية في الوطن العربي- مرجع سابق –ص19

2- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص95

ان تحديد هذه الأهداف وغيرها التي توضع لتحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية او حتى اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة يقتضي معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدوله وتحديد المتاح من هذه العناصر للاستغلال حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع توفر عناصر الإنتاج كأن توضع خطط تنموية طموحة لا تكفي العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدول لتنفيذها إي ان البرامج التنموية يجب ان تكون ممكنة التنفيذ من خلال ما هو متاح من موارد وما يمكن توفيره من هذه الموارد .

بالإضافة لأهمية ملائمة الموارد مع خطط التنمية فانه من الأهمية بمكان ان لا تتعارض اهداف الخطط التنموية في القطاعات الأخرى مع بعضها البعض وان لا تتضارب اهداف يعيق هذه الخطط للوصول إلي تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة .

2-2-5عناصر التنمية الاقتصادية الزراعية :-

للتنمية الاقتصادية الزراعية عناصر عديدة و متعددة و سيتم إبراز أهمها في الإطار العام و التي تختلف من دولة لأخرى لاختلاف ظروف البيئة في كل منها و فيما يلي أهم هذه العناصر:

1/ أنماط الملكية الزراعية:

و يعتبر هذا العنصر من العناصر المؤثرة في الإنتاج الزراعي بدرجة كبيرة ، و قد كانت نظم الملكية موضع البحث و الدراسة خلال العصر الحديث على امتداد القرنين الأخيرين و قد انتهت هذه الدراسات إلى ضرورة وضع إطار شامل و تكوين نظام عادل للملكية الزراعية بحيث يتحقق عنه نتائج و آثار طيبة تلائم التنمية و تدفعها إلى النهوض و لعل أهم ما يجب أن يتسم به نظام الملكية الزراعية أن يحقق طمأنينة زراع الأرض و يكون باعثاً على استقراره و يحفز على الإنتاج طبقاً للوسائل و الأساليب العملية و أن يناسب إمكانيات الأرض الزراعية و طاقتها. أن يتح للفلاح الحق في الحصول على دخل عادل يتناسب مع ما يبذله من مجهود مستمر في عملية الإنتاج.و يعزز قوة الزراع على المساومة و لاسيما مع الأشخاص الذين يعتمد عليهم أو يتعامل معهم في شاطه الاقتصادي.وأن يحفظ للفلاح كرامته ووضعه و حقه في المساهمة في النشاط العام كعضو في جماعة المشتغلين بالزراعة و كإنسان داخل مجتمع يقوم على المبادئ الإنسانية. يتيح فرصا ملائمة لخلق عدالة شاملة في توزيع الثروة و الدخول.و عموما فإنه في حالة تحديد النمط الأمثل للملكية الزراعية في أي دولة من الدول فإنه يجب الأخذ مبدأين أساسيين و هما :

حين يتعارض حق الملكية مع مصلحة عامة قدمت المصلحة العامة و لا يكون حق الملكية عقبة في سبيل تحقيق هذه المصلحة، و حيث يتعارض حق المالك مع مصلحة خاصة للغير – اولى

بالرعاية. قدم مصلحة الغير على مصلحة المالك مع تعويضه إن اقتضى الأمر ذلك، حتى يستتب النظام و تستقر العدالة و يسود الرخاء المواطنين كافة أو أقصى عدد منهم.

تقيد الملكية الفردية بما تتطلبه المصلحة الاجتماعية على أساس أن الملكية لم تصبح ميزة أو حقاً خالصاً لصاحبها و لكنها لها وظيفة اجتماعية يقوم فيها المالك على مقام المجتمع في حسن الأداء التصرفي في ماله و ثروته، فيجب عليه في إدارته و إنفاقه ألا يؤثر تأثيراً يضر بالمجموع بل يطلب إليه أن يكون أساس إدارته لأمواله و تدبيره و تصرفه فيها و إنفاقهافي مصالحه قائماً على مراعاة مصلحة المجتمع و عدم الإضرار به.[1]

2/ تنظيم العلاقات بين المالك و المستأجر :-

يرتبط هذا العنصر بسابقه ارتباطاً وثيقاً إذ بعد تحديد النمط الأمثل للملكية فإنه يجب أن تحكم العلاقة بين مالكي الأرض الزراعية و ميتأجريها قواعد توفر للمستأجر ما توفره الملكية الزراعية لمالك الأرض بالإضافة إلى ضمان استمراره في زراعة الأرض المؤجرة له بما يكفل له الاستفادة من الإضافات التي يضيفها لها و التي لا يظهر أثرها على المدى القصير مع ضمان مورد رزق مستمر له و لأولاده طالما أنه ملتزم بما عليه من واجبات تجاه مالك الأرض.

هذا من جهة و من جهة أخرى فإن هذه العلاقة يجب أن تضمن لمالك الأرض الحصول على حقوقه الكاملة من تأجير أرضه مع إمكانية استرداد هذه الأرض في حالة إخلال المستأجر بالتزاماته أو حاجة المالك لزراعة أرضه بنفسه على أن يؤخذ في الاعتبار في الحالة الأخيرة عدم الإضرار بالمستأجر.

تختلف القواعد المنظمة لهذه العلاقة من دولة لأخرى طبقا لظروفها المحيطة بالمجتمع الزراعي بينما الهدف واحد في كل الدول وهوعدم تعرض المستأجر لهزات اقتصادية تؤثر على حالته المعيشية و أفراد أسرته مع حصوله على العائد المجزي نتيجة جهده و كده في فلاحة الأرض المؤجرة إليهزوعدم التجاء المستأجر إلى إجهاد الأرض للحصول على أكبر عائد بأقل تكاليف إذا ما أحس بعدم الاستقرار في زراعة الأرض المؤجرة إليه.حصول المالك على حقه كاملاً نظير تأجير أرضه و ضمان استمرار الحصول على هذا الحق.والعدالة في توزيع عائد الإنتاج الزراعي بين المالك و المستأجر سواء كان نظام التأجير بالنقد أو المزراعة.[2]

1- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص103

2- محمد قيلي –التمنية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء في العالم – سوريا —- 2006- ص41

3/ تحسين التربة:-

من المعلوم أن الأرض الزراعية هي إحدى عوامل الإنتاج الأربعة بالإضافة إلى ما تتميز به الأرض من خصائص معينة تضفي عليها قيمة ووزناً في عملية الإنتاج خاصة عندما تكون هي العنصر الفعال أو العامل المحدد للإنتاج. و أهم ما يميز الأرض من خصائص تعتبر الأرض الزراعية مصدراً لأهم احتياجات الإنسان و هو الغذاء بالإضافة إلى كونها مصدراً رئيسياً للمواد الأولية التي يحتاجها من كساء و مواد البناء و التصنيع. تتميز الأرض بعدم المرونة حيث أن المتوفر منها للاستثمار محدود المساحة بالنسبة لغيرها من عوامل الإنتاج الأخرى مثل العمل و رأس المال و بصفة خاصة في الدول التي تشكو ضيقاً في مساحة أرضها و ضغطاً سكانياً وتتصف الأرض الزراعية بخاصية الدوام و عدم قابليتها للفناء و هي أطول بقاء من الجنس البشري الذي يعيش عليها و يرتبط بها. تتميز بالثبات و عدم قابلية تحويلها أو نقلها من مكان لآخر كما هو الحال في بقية عناصر الإنتاج الأخرى و التي يمكن استيرادها أو تصديرها و من هنا تبرز أهمية المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية بل و العمل على زيادتها و تحسين الضعيف منها حتى تصل إلى الحد الذي يمكن الدول النامية من الحصول على أكبر عائد ممكن عائد من استغلال هذا العنصر من عناصر الإنتاج و يأتي ذلك عن طريق الوسائل اهمها وضع النظام الأمثل لاستغلال الأراضي الزراعية عامة بما يكفل عدم إجهادها بل و استمرار خصوبتها وحصر و تصنيف الأراضي الزراعية حسب درجات الخصوبة بناء على التحاليل المعملية و الحقلية لمعرفة المساحات التي يمكن استخدامها. تحديد أسباب ضعف الأرض في كل قسم من أقسام التصنيف الذي تم إعداده وتحديد وسائل التغلب على ضعف الأرض طبقا لأسباب كل حالة على أسس عملية مع الاستعانة بآخر الأبحاث و الدراسات العلمية في هذا المجال لابد من وضع خطة تحسين الأراضي الضعيفة و البرامج الزمنية لتنفيذ هذه الخطة مع توفير ، مقومات التحسين بالقدر المناسب و في الوقت المناسب حسب إمكانية و حوجة أي دولة من الدولة و يحتاج هذا المجال إلى إمكانيات ضخمة لارتفاع تكاليف استصلاح و استزراع الأراضي الغير مستقلة من حيث المعدات و الخبرات اللازمة.

و لا يقل هذا المجال في أهميته عن المجال الأول و هو التنمية الراسية خاصة في الدول النامية التي تكون فيها للملكية الزراعية بريق الأمل نظراً لعدم اتساع الرقعة القابلة للزراعة بالدرجة الكافية لتحقيق الملكية لجميع الفلاحين بما يكفل لكل منهم الدخل المناسب للمعيشة السهلة بالإضافة

إلى خلق فرص عمل لعدد كبير من الفلاحين في الأراضي التي يتم استصلاحها و استزراعها و في مثل هذه الحالة يجب أن تسير خطوات التنمية الأفقية جنباً إلى جنب مع خطوات التنمية الراسية.[1]

عموما فإنه في مجال التوسع الأفقي يجب الأخذ في الاعتبار تحديد المساحة المطلوب استصلاحها و استزراعها لتغطية الاحتياجات من الحاصلات الزراعية و غيرها من المزروعات و اختيار هذه المساحة على أساس أقل المساحات تكلفة في عمليات الاستصلاح تحديد احتياجات عمليات الاستصلاح و الاستزراع من رأس المال و الخبرات و إعداد الخطة اللازمة في إطار الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة مع وضع البرنامج الزمني لتنفيذها و متابعة التنفيذ للتأكد من إتمام الخطة في المواعيد المحددة طبقا للبرامج الزمنية والعمل على تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ الخطة أولا بأول.اختيار العمال الزراعيين و الفنيين للعمل في هذه الأرض ممن لديهم الرغبة في التغيير تمهيداً لاستقرارهم في هذه الأراضي بعد وصولها إلى الحدية الإنتاجية بتمليكها لهم نظير دفع تكاليف استصلاحها على أقساط لتندرج مع انتاجية الأرض.

4/ تنويع الانتاج :-

من المسلم به ان الاعتماد على عدد محدود من المحاصيل الزراعية سواء كان للاستهلاك المحلي او التصدير يؤدي إلىتعرض الدولة لهزات اقتصادية تعرض محاصيل التصدير بصفة خاصة لآفات أو ظروف جوية قد يصعب التغلب عليها.تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية انخفاضاً و ارتفاعاً يؤثر بصفة مباشرة على دخل الدول التي تعتمد على عدد محدود من محاصيل التصدير.إعطاء هذا العنصر أهمية خاصة إذا ما كانت الرقعة الزراعية محدودة و تتخللها مساحات كبيرة تحتاج إلى تحسين.[2]

5/ التوسع الرأسي:-

الحصول على أكبر انتاج ممكن من الأراضي الزراعية في الدول النامية أصبح ضرورة ملحة تمليها حتمية مواكبة التقدم التكنولوجي السريع و الزيادة المضطردة في النمو السكاني في هذه الدول خاصة. و التوسع الرأسي هو أيسر الطرق لزيادة الإنتاج الزراعي و أقل تكلفة عن زيادته عن طريق التوسع الأفقي خاصة في الدول التي لا يتوفر فيها مياه الري اللازمة لتوسيع الرقعة الزراعية. و تبرز في هذا المجال حقيقة هامة و هي ضرورة استفادة الدول النامية من الأبحاث و التجارب التي قامت بها الدول المتقدمة في سبيل زيادة انتاجها الزراعي و بمعنى آخر يجب على الدول النامية أن

1- محمد قيلي –مرجع سابق- ص43
1- محمد قيلي –مرجع سابق- ص45

تبدأ من حيث انتهت الدول المتقدمة في هذا الميدان و يمكن اجمال الأسس التي يرتكز إليها عملية التوسع الرأسي في اختيار الدورة الزراعية المناسبة لنوع التربة و حالة الجو و توفر مياه الري و انتظام عملية الصرف و التي عن طريقها يتم الحصول على انتاج مضاعف من نفس المساحة بزراعة أكثر من محصول في العام. اتمام عمليات خدمة الأرض بالانفاق المطلوب لكل نوع من أنواع المحاصيل حتى تكون مهداً صالحاً للانبات الكامل معمراعاة أن تكون الأرض معدة للزراعة في الموعد المناسب.اختيار التقاوي المنتقاة التي تتميز بزيادة في الانتاج مع جودة الناتج.اجراء العمليات الزراعية المختلفة من ري و تسميد و عزيق ... الخ في أوقاتها المناسبة، و بالكميات الاقتصاديةإلمحافظة على الإنتاج بمقاومة الآفات وفقاً لأحدث وسائل المقاومة.إتمام عملية جمع المحصول بالطرق العلمية الصحيحة التي تكفل عدم إهدار جزء منه نتيجة سوء عملية التجمع.

6/ التوسع الأفقي:-

يعتبر توسيع الرقعة الزراعية المجال الثاني لزيادة الانتاج الزراعي في أي دولة في العالم حيث تهتم الدول باستيراد المحاصيل اللازمة للاستهلاك المحلي بها و التي لا تقوم بزراعتها مما يستنفذ جزءاً من النقد الأجنبي اللازم للتنمية الصناعية و الزراعية في أغراض استهلاكية ، ومن ثم فإن تنوع المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتفادي النقاط المشار إليها أعلاه على أن يؤخذ في الاعتبار عند اتباع هذا الأسلوب خدمة احتياجات المجتمع مع تقليل الاعتماد على الواردات من المحاصيل الاستهلاكية إدخال زراعة محاصيل تصديرية وفقاً لاحتياجات الأسواق العالمية ودراسة اقتصاديات هذه المحاصيل دراسة سليمة و أثر إدخالها على الاقتصاد القومي. مراعاة صالح المنتج و ضمان تصريف هذه الحاصلات باسعار مجزية تضمن استمرار الزيادة و التوسع في الانتاج.أن يتم التوسع في هذه المحصيل في مناطق محدودة ووفقاً لبرامج زمنية يتحقق عنها كفالة النجاح و يسر و سهولة الإشراف و الخدمة. توفير مستلزمات إنتاج هذه المحاصيل بالقدر الكافي و في المواعيد المناسبة وإعداد الفنيين اللازمين لنشر زراعة مثل هذه المحاصيل.

7/ تركيز الانتاج:-

إن زراعة المحاصيل المتماثلة مجمعة في المساحات المتجاورة له العديد من المزايا منها سهولة استخدام الالآت الزراعية في خدمة الأرض بطريقة اقتصادية سليمة و توحيد موعد الزراعة بقدر الإمكان بالنسبة للمحصول الواحد تنظيم عملية الري مما يقلل من تكاليفها و يحقق الاستفادة الكاملة بمياه الري المتاحة و يتبع ذلك تنظيم عملية الصرف يؤدي الي ضمان عدم الخلط بين الأصناف المختلفة من النوع الواحد خاصة إذا كانت المحاصيل المزروعة من الأصناف المحسنة و

سهولة مقاومة الآفات بأحدث طرق المقاومة وتوحيد موعد جني المحصول مما يؤدي إلى إمكانية إتمام عملية تسويق المحصول بالطريقة التي تحقق أكبر عائد للمنتج وتعاقب المحاصيل في الأرض طبقاً لدورة زراعية تحقق عدم إجهاد الأرض و تتم عملية تركيز الإنتاج بإحدى الوسيلتين الآتيتين:

في الأراضي حديثة الاستزراع أو تلك التي تم تمليكها لصغار الفلاحين بالتطبيق لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي فإنه من الميسور رسم الدورة الزراعية المناسبة و توزيع الأرض في هذه الحالة مجزأة على عدد من القطع طبقا لسنوات الدورة الزراعية المرسومة.

في الأراضي التي يملكها الفلاحون خارج نطاق الأرض الموضحة بالفقرة السابقة فإنه يتم تجميع الحيازات الزراعية بمعنى تقسيم المساحة المزروعة إلى دورات زراعية يتم على أساسها زراعة المحاصيل المتماثلة متجاورة. إلا أنه يترتب على إتباع هذا الأسلوب وقوع حيازة العديد من الفلاحين في مساحة مزروعة بمحصول واحد كل عام و يمكن التغلب على هذه الحالة بإجراء التهيئة بين الفلاحين و بعضهم على أنه في جميع الأحوال يجب أن يكون واضحاً لدى الفلاحين أن اتباع هذه الأساليب لا يتدخل في منوال الملكية الزراعية.[1]

8/ تجميع الملكيات الزراعية:-

هناك ظاهرة قد تكون متواجدة في العديد من الدول النامية و هي تفتت الملكية الزراعية، و تختلف المسافة بين كل قطعة أرض و أخرى من ملكية الفرد و كذلك عدد القطع التي توزع عليها الملكية من مالك لآخر مما يؤدي إلى صعوبة تأدية الخدمات الزراعية عموماً لتشتت المساحة المنزوعة و صعوبة حراسة المحاصيل اثناء نضجهاادي ذلك إلي التجاء الكثير من الملاك إلى تأجير المساحات البعيدة عن مقر سكنهم إلى آخر و ذلك في حالة ندرة الأرض الزراعية أما إذا كانت الأرض متسعة فإن ظاهرة تفتت الملكية قد تؤدي بمالك الأرض إلى عدم زراعتها و بالتالي إهمالها مما يؤدي إلى تدهور خصوبتها لعدم توافر من يرغب في زراعتها.

الإنفاق العالي و المجهود الكبير في زراعة الملكيات المفتتة عنه في الملكيات المجمعة و ذلك مقابل عائد لا يفي في أغلب الأحيان بما تم إنفاقه من أموال و مجهود ونظام تجمع الملكيات الزراعية يمكن عن طريقه التغلب على جمع هذه الصعاب. بالإضافة إلى رفع إنتاجية الأرض و يتم تنفيذ هذا النظام طبقاً بتحديد الجهات التي تظهر فيها ظاهرة تفتيت الملكية الزراعية و ترتيبها حسب درجة وضوحها.إقناع مالكي هذه الأرض بمضار تفتت الملكية وضع خطة لإعادة تجميع هذه الملكيات طبقا لبرامج زمنية محددة حصر ملكية كل فرد في الجهة التي سيتم بها تنفيذ المشروع و تقييم كل قطعة

1-محمد قيلي –مرجع سابق- ص47

أرض طبقا لأسس يتم الاتفاق عليها.إجراء التبادل بين مالكي الأراضي الزراعية في المساحات المملوكة لهم طبقا لقيمتها على أن يؤخذ في الاعتبار تجميع ملكية الفرد الواحد بجوار أكبر مساحة مجمعة كان يملكها و إعادة تسجيل الملكية الزراعية طبقا للوضع الجديد.

يمكن في هذه الحالة رسم دورة زراعية على أن تحدد ملكية كل فرد في عدد من القطع مساو لعدد الدورة الزراعية المرسومة، بمعنى أنه إذا كانت الدورة الثلاثية هي التي تقرر إتباعها فإنه يتم تحديد مساحة كل مالك في ثلاث قطع متساوية مع مراعاة تقاربها من بعضها بقدر الإمكان و قد يتطلب ذلك إعادة تشكيل المنافع مثل الطرق و شبكات الري و الصرف بما يسهل تنفيذ الدورات الزراعية و تشجيعا من جانب الدولة في هذا المجال عملا على تحقيق الاستفادة الكاملة من الأراضي الزراعية المتاحة فعليها تحمل أعباء عملية التجميع سواء بالكامل أو جزء كبير منها وإعادة تسجيل الملكيات الزراعية طبقا للوضع الجديد مجانا أو بسعر معقول.تحمل أعباء كل أو جزء من إعادة تشكيل المنافع على أنه يجب التأكد عند البدء في هذا المشروع بأن نمط الملكية الزراعية القائم على أكبر عائد ممكن منها لملاكها.[1]

9/الائتمان الزراعي:-

إن برامج التوسع الرأسي و الأفقي و تنويع و تركيز الإنتاج لن يوفر لها مقومات النجاح إلا بتوفير مستلزمات الإنتاج سواء كانت نقدية أو عينية مع سهولة حصول حائزي الأرض الزراعية على هذه المستلزمات سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين و سواء كانوا من كبار الحائزين أو من صغارهم، و في بعض الدول النامية يشترط مثلاً أن يحصل المستأجر على مستلزمات الإنتاج بضمان المالك مما يجعل المستأجر تحت رحمة المالك يتحكم فيه وفق هواه.

و الإئتمان الزراعي العيني معناه حصول حائز الأرض الزراعية على مستلزمات الإنتاج بضمان المحصول القائم بالأرض و عند تنفيذ هذا الأسلوب يراعى تحديد معدلات من كل نوع من مستلزمات الإنتاج لكل محصول على حده على أسس عملية تختلف من منطقة لأخرى بالنسبة للمحصول الواحد طبقا لاختلاف خصوبة التربة أو الأحوال الجوية... الخ. إنشاء بنك متخصص للأغراض الزراعية تساهم فيه الحكومات مع المنظمات التعاونية و اتحادات المزارعين و خلافه.
قصر التعامل مع البنك على المنظمات التعاونية و اتحادات المزارعين التي تقوم بالحصول على القروض النقدية و العينية لأعضائها حسب المعدلات الموضوع و تتولى توزيعها على الأعضاء و مراقبة استغلالها مع تحصيل أثمانها في مواعيد نضج المحاصيل و سداد مستحقات البنك في

1- محمد قيلي –مرجع سابق- ص49

مواعيدها ويتم ذلك نظير عمولة تحصل عليها التعاونيات أو اتحادات المزارعين للإنفاق منها على مصروفاتها.وضع الأسس والقواعد التي تحكم التعامل مع المماطلين في سداد القروض من الحائزين بما لا يضر بالإنتاج الزراعي مع تقدير الظروف الطارئة الخارجة عن إرادة البعض من المزارعين.

10/ تسويق المنتجات الزراعية:-

إن حصول الفلاح على حقه العادل من أثمان بيع المحاصيل التي ينتجها هو الأساس الذي يجب أن يبنى عليه اسلوب تسويق المنتجات الزراعية ، و قد يلجأ الفلاح إلى بيع محصوله بمفرده و في هذه الحالة لا يخفى ما يتعرض له من استغلال من جانب تجار المحاصيل الزراعية الذين يستهدفون تحقيق أكبر ربح ممكن في أقل فترة ممكنة.

لذلك تفرض عملية تسويق المنتجات الزراعية تعاونياً عن طريق المنظمات التعاونية- أو عن طريق اتحادات المزارعين نفسها لضمان حصول الفلاح على نتيجة جهده و عرفقه و كده طول العام كاملاً غير منقوص و من الأوفق في الدول النامية أن تتدخل الدولة في عملية التسويق التعاوني أو عن طريق اتحادات المزارعين للمحاصيل الزراعية بدرجة تختلف من دولة لأخرى و الهدف من ذلك تحديد حد أدنى لأسعار الحاصلات الزراعية لضمان حصول الفلاح على دخل لا تؤثر فيه الهزات من أسعار المحاصيل و يجب أن يراعى عند تحديد هذا السعر حصول الفالح على جزء من عائد تصدير المحاصيل لتشجيعه على زيادة انتاجه قيام الدولة بتصدير الحاصلات الزراعية بمعرفتها حتى تتمكن من الاستفادة بجزء من عائد تصدير هذه الحاصلات في التنمية الزراعية و الصناعية هذا بالإضافة إلى أن التسويق التعاوني و الاتحادات سيمكن التعاونيات و عن طريق منظمات المزارعين من تحصيل القروض التي حصلت عليها من مصادر الأقراض لصالح أعضائها و ذلك بخصم قيمة هذه القروض من أثمان المحاصيل المسوقة.أما بالنسبة للقواعد المنظمة لعملية التسويق للمحاصيل الزراعية المختلفة من محصول لآخر فلا بد أن تكون محققة لأهداف التسويق.[1]

11/ الميكنة الزراعية:-

ما من شك في أن استخدام الالآت الزراعية و التقانة الحديثة في العمليات الزراعية المختلفة له أثر واضح على انتاجية المحاصيل بالإضافة إلى الإقلال من تكلفة الإنتاج و تخصيص الماشية لإنتاج اللحم و اللبن ومنتجاته إلا أن إتباع هذا الأسلوب سلاح ذو حدين يجب معالجته بحذر ووفق تخطيط سليم إذ أن المعروف أن الدول النامية تعاني من الضغط السكاني الذي يظهر في الريف بشكل واضح مما يؤدي إلى وجود بطالة مقنعة في شكل عدم الاستغلال الكامل للقوى البشرية في الأعمال

1- محمد قيلي –مرجع سابق- ص50

الزراعية بالإضافة إلى أن مدة العمل الزراعي لا تستغرق أكثر من نصف العام تقريبا.ومن هذا المفهوم و على أساسه يجب أن يكون التخطيط لاستعمال الالآت الزراعية و التقانات الحديثة. و عموما فإن أهم النقاط التي يجب مراعاتها عند اتباع أسلوب الميكنة الزراعية أن تحدد العمليات الزراعية التي سيبدأ في ميكنتها بحيث تكون أكثر العمليات تأثيراً على الإنتاج مثل الحرث و الري و نظافة الحشائش و البذار ... الخ. تحديد العملية الزراعية الأخرى حسب أهميتها ووضع برنامج زمني لميكنتها بما يتمشى و امتصاص الصناعة للعمالة الزائدة في الريف و تحديد الاحتياجات الفعلية من الآلات الزراعية لتأدية الخدمات التي يتقرر ميكنتها وفقاً للمساحة المخدومة بحيث لا تكون زائدة عن الحاجة فتمثل عبئاً على تكاليف الإنتاج الزراعي أو تكون أقل من الحاجة فلا يتحقق الهدف من الميكنة الزراعية وهو تأدية الخدمات في مواعيدها المناسبة و بالاتفاق المطلوب توفير قطع الغيار اللازمة لصيانة الآلات و تشغيلها بصفة مستمرة اقتصادية سليمة وضع قواعد الإحلال و الإبدال التي تستهلك وتدريب الجهاز اللازم لتشغيل و صيانة هذه الآلات بما يضمن إطالة عمرها التشغيلي.

12/ نظم الري و الصرف:-

تعتبر مياه الري عاملاً أساسياً في تحديد المساحة التي يمكن استغلالها في الزراعة من المساحة الكلية للدولة الممكن زراعتها سواء كانت صالحة للزراعة أو تحتاج لعمليات استصلاح لزراعتها ومن ثم فإن السيطرة على مياه الري المتاحة و تنظيم استغلالها بطريقة اقتصادية علمية سيؤدي إلى زيادة الرقعة الزراعية ، و زراعة الأرض بأكثر من محصول واحد في العام و بالتالي زيادة الإنتاج الزراعي عموماً فإن الأمر يتطلب مراعاة استخدام الوسائل العلمية الحديثة في الري مثل الري بالرش كلما كان ذلك ممكناً و ذلك عملاً على تحقيق الاستفادة الكاملة بمياه الري المتاحة في زراعة أكبر مساحة ممكنة و بأقل تكلفة وتوصيل مياه الري بدرجة متوازنة إلى جميع الأراضي الممكن زراعتها طبقاً لكمية المياه المتاحة و التقانات المستخدمة وضع معدلات لري المحاصيل بناءً على دراسات فنية بما يحقق الاستفادة ... الاقتصادية للمياه و نمو النباتات بطريقة سليمة. إقامة الخزانات و السدود و البحيرات الصناعية إذا لزم الأمر بالتحكم في مياه الري.تقليل الفاقد بقدر الإمكان من المياه المتاحة للري.

بالنسبة للصرف فإنه لا يقل أهمية عن الري فإن انتظام عملية الري مع عدم انتظام عملية الصرف سيؤدي إلى آثار سيئة على الإنتاج الزراعي، لذلك وجب الاهتمام بالصرف و الاهتمام بالري و عموما فإنه يجب أن تكون شبكات الصرف منتشرة في جميع الأراضي الزراعية بالدرجة التي تتطلبها عملية الصرف و بطريقة علمية مدروسة وسهولة سريان مياه الصرف في المصارف

بما يؤدي إلى عدم تراكمها فيها فتشل من فاعليتها و تؤثر على البيئة المحيطة بها.استخدام ماكينات رفع مياه الصرف في الحالات التي تتطلب ذلك مع الحرص على بقائها سليمة بصفة مستمرة.استخدام لمصارف المغطاة كلما أمكن ذلك توفيراً للأرض الزراعية المستغلة في المصارف و ما يصاحبها من كباري و ممرات عموماً فإن تطهير قنوات الري و المجاري و المصارف بصفة دورية منتظمة أمر ضروري لانتظام عملية الري و الصرف.[1]

12/ البحوث الزراعية:-

إن طبيعة العصر و السرعة الهائلة في التقدم التكنولوجي تفرض على الدولة النامية مواكبة هذا التطور لتلحق بركب الحضارة و تحقق مجتمع الرفاهية لشعوبها و لما كان الدخل الزراعي يمثل الركيزة الأساسية في التنمية في الدول النامية سواء كانت زراعية أو صناعية لذلك وجب الاهتمام بالتنمية العلمية والبحوث في قطاع الزراعة حتى يكون مورداً فعالاً في التنمية الشاملة للدولة و يأتي ذلك عن طريق إنشاء مراكز البحوث المتخصصة في نواحي العمل الزراعي المختلفة مع تدعيمها بالأخصائيين المؤهلين في هذه المجالات و العمالة الفنية و المعامل وإيفاد البعثات إلى الدول المتقدمة في التخصصات المختلفة و خاصة تلك التي تحتاج إلى تدعيم لرفع كفاءتهم و خبرتهم العلمية.الاستفادة بنتائج الأبحاث التي وصلت إليها الدول المتقدمة و التي تتلائم مع كل الظروف البيئية لكل دولة و الاستفادة من المعلومات المتوفرة في أجهزة الحاسوب. الحرص على حضور المؤتمؤات العلمية التي تعقد لمناقشة التنمية الزراعية مع حسن اختيار ممثلي الدول لحضور هذه المؤتمرات و يشترط أن يكونوا من العلماء و الباحثين وتوفير النشرات العلمية التي تصدر دورياً في مجال الزراعة للباحثين بمراكز البحوث لإمكان مسايرة التطور في هذا المجال وتوجيه أبحاث الدراسات العليا في الجامعات لحل مشاكل التنمية الزراعية للتحقق من الاستفادة من نتائج الأبحاث التي تجري سواء كانت بمراكز البحوث أو بالجامعات أو في مواقع أخرى في العالم.[2]

14/ الثروة الحيوانية :-

تمثل الثروة الحيوانية عنصراً هاماً من الثروة الزراعية في الدول النامية بالإضافة إلى أنها تمثل عنصراً أساسياً بالنسبة للانسان تفتقر إليه شعوب الدول النامية عامة إذ يصل متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني في بعضها إلى أقل من عشرة كيلو غرامات في العام بينما يصل في الدول المتقدمة إلى أكثر من مائة كيلوغرام .

1- محمد قيلي –مرجع سابق- ص53
2- تقرير التنمية الزراعية في الوطن العربي–مرجع سابق- ص55

ومن هنا تبرز أهمية الاهتمام بالثروة الحيوانية الممثلة في الماشية و الدواجن و الأسماك نظراً لما يؤدي إليه نقص البروتين الغذائي إلى ضعف أفراد الشعوب مما ينعكس أثره على الإنتاج في جميع مجالاته و تدنيه هذا بالإضافة إلى أن إتباع الأساليب العلمية في تربية الماشية و الدواجن و الأسماك بالطرق المكثفة و العلمية يؤدي إلى توفير احتياجات الدول النامية من البروتين بل و يزيد مما يمكنها من تصدير اللحوم ، و في هذه الحالة سيتوفر النقد الأجنبي عن طريق عن طريق عدم استيراد اللحوم بالإضافة إلى تصديرها مما يساعد على تنفيذ برامج التنمية هذا و يجب أن يؤخذ في الاعتبار النقاط التالية في مشروعات تنمية الثروة الحيوانية:

تربية الأصناف التي تتميز بانتاج اللحم الصحي و عدم الاعتماد في التربية على انتاج الأراضي الزراعية بقدر الإمكان بل على مخلفات المحاصيل الزراعية و العمل على توفير العليقة بصفة مستمرة اتباع الأساليب العلمي الحديثة في التربية المكثفة السريعة الانتاج والاستفادة الكاملة من الثروة السمكية المتاحة في المجاري المائية و المستنقعات مع انشاء المزارع السمكية في الأراضي الغير صالحة لزراعة و التي تصلح لهذا الغرض (المنخفضة) توفير الرعاية الطبية الكفيلة بالمحافظة على قطي الثروة الحيوانية و المحافظة عليه الاستعانة بالمنظمات التعاونية و اتحادات المزارعين في تسمين المواشي و الدواجن و الأسماك بالاضافة إلى تشجيع الفلاحين على ذلك و معاونتهم.

15/ التصنيع الزراعي:-

إن هذا العنصر من عناصر التنمية الاقتصادية الزراعية في الريف يجب أن يتبوأ مركز الصدارة في المرحلة القادمة التي تتطور فيها الدول المتقدمة تطوراً مذهلاً في المجال الصناعي و الذي يمثل التصنيع الزراعي أحد أركانه الهامة.

و إذا علمنا الأسس الاقتصادية تشير إلى أن المادة الخام ينخفض سعرها على المدى الطويل في حين يرتفع سعر المواد المصنهة أو على الأقل يظل ثابتاً ، وضحت لنا أهمية التصنيع الزراعي في الدول النامية على أنه لا يصح أن نأخذ في الحسبان ما حدث في السنة الأخيرة (1973) من ارتفاع في اسعار المواد الخام حيث أنها حالة استثنائية للقاعدة الاقتصادية المشار اليها فرضتها ظروف حرب أكتوبر بين مصر و اسرائيل لا يلبث أن يذوب أثرها بعد أستقرار الأوضاع العالمية خاصة و أن اتجاه القوى العالمية إلى التعايش السلمي و تنمية العلاقات الاقتصادية بينها على اختلاف مذهب كل منها سياسيا و عقائديا و اقتصاديا.

هذا و المتتبع بين الدول المتقدمة و الدول النامية يجد أنها مبينة على استغلال الأولى للثانية بامتصاص المواد الخام منها بأرخص الأسعار و تصنيعها و اعادتها إلى الدول النامية باعلى الاسعار معتمدة في ذلك على قصور الدول النامية في الاستفادة بالمواد الخام التي تنتجها و حاجاتها إلى المواد المصنعة من الدول المتقدمة.

و لم تعد طبيعة العصر تعتمد على الاستمرار على هذا المنوال إذ يجب على الدول النامية أن تخرج من الوصاية الاقتصادية للدول المتقدمة عليها و على هذه الأخيرة مد يد العون للدول النامية تعويضاً عما استنزفته من ثرواتها و مواردها الطبيعية و البشرية (في السابق)

و لعل ما دار من حوار بين الدول المنتجة للمواد الخام و الدول المصنعة الأخيرة في رحاب الأمم المتحدة يكون خطوة على طريق الأمل في حصول الدول النامية على حقوقها الكاملة لتنمية مواردها و بالتالي الإقلال من اعتمادها على الدول المتقدمة و الانطلاق في طريق التنمية الشاملة المستدامة في المجال الصناعي و الزراعي لتلحق بركر الحضارة و تقف في مصاف الدول المتقدمة.
و عن طريق التصنيع الزراعي يتم تحويل المجتمع الزراعي الصرف، الذي يتميز بالجمود و التمسك بالتقاليد و الخرافات و عدم تقدير المسئولية و قيمة الوقت، و الإيمان المطلق بالقضاء و القدر دون محاولة لتحسين حالة تحويل هذا المجتمع إلى مجتمع قريب من المجتمعات الصناعية المتحركة التي يشعر فيها الفرد بالمسئولية و قيمة الوقت و التخلص من العادات و التقاليد التي تعيق تقدمه و تمنع استمتاعه الكامل بالحياة بل و أكثر من ذلك فإن التصنيع الزراعي يعتبر في الدول النامية معملاً لتفريغ انتاج العمال الذين لديهم الوعي الصناعي الذي يمكن الاستفادة بهم في مراحل التصنيع المتقدمة.[1]

ينقسم التصنيع الزراعي إلى قسمين رئيسيين و هما تصنيع مبني على الإنتاج النباتي و يتمثل في الصناعات الريفية و البيئية مثل تصنيع الجريد من سعف النخيل و السمار و الغابات و البردي ... الخ و الصناعات الغذائية مثل تجهيز و تعبئة و حفظ و تجميد و تجفيف منتجات الخضر و الفاكهة و صناعة المربات و المشروبات و المياه الغازية و خلافها.صناعة الأعلاف الحيوانية بالاستفادة بمخلفات المزرعة مثل بذرة القطن و مخلفات محاصيل القمح و الفول و الذرة ... الخ.صناعة الأسمدة العضوية بالاستفادة بفضلات المزرعة و الثروة الحيوانية وتصنيع مبني على الإنتاج الحيواني و يتمثل في تسمين العجول و الحيوانات و الأخرى على العليقة الجافة في دورات تسمين قصيرة التسمين المكثف للدواجن و البط طبقاً لأحدث الأساليب العلمية الإنتاج المكثف للبيض

1- محمد قيلي –مرجع سابق- ص61

و الدجاج اللاحم تسويق و تصنيع الألبان ومنتجاتها. إنتاج عسل النحل عن طريق نشر المناحل أو من قصب السكر.إنتاج الحرير عن طريق تربية دودة الحريرتصنيع الأكلمة و البطاطين و السجاجيد من أصواف الأغنام.تنمية الثروة السمكية عن طريق إنشاء البرك الصناعية في الأراضي التي لا تصلح للزراعة(المنخفضة) و يضاف إلى ذلك التدريب على الحرف الصناعية مثل التجارة و الحدادة و إصلاح الالات الزراعية و صيانتها و إشغال الإبرة التريكو و صناعة البروش و الشعر و الطواقي و يهدف التصنيع الزراعي أساسا إلى الآتي :

رفع قيمة الانتاج الزراعي سواء كان نباتا أو حيوانان بإدخال مرحلة أو أكثر من مراحل التصنيع و التسمسن و التربية.امتصاص العمالة الزائدة في الريف و القضاء على البطالة المقنعة التي لو سحبت من العمل الزراعي لن تؤثر عليه لا كماً و لا كيفاً. شغل أوقات الفراغ لدى الفلاحين العاملين في الزراعة و الذين لا تتجاوز فترة العمل الزراعي لديهم عن نصف العام تقريباً و الاستفادة منها في عمليات التصنيع والمساهمة الفعالة في توفير الاحتياجات الاستهلاكية بدرجة تتعادل مع الطلب على المواد الاستهلاكية على الأقل في الأسواق المتوفرة .المساهمة في مجال تصدير منتجات التصنيع الزراعي بغرض زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازم للتنمية و فتح أسواقاً جديدة.الاستفادة من مخلفات المزرعة و الثروة الحيوانية. تعليم أبناء و بنات الفلاحين حرفاً يمكن عن طريق ممارستها زيادة دخول أسرهم إضافة لرفع مستواهم الاقتصادي الاجتماعي و هو الهدف الأساسي للتنمية الريفية، الريفية المستدامةو يعتمد التصنيع الزراعي على أساسيات يجب توفرها و منها توفر المادة الخام المراد تصنيعها بالكمية الاقتصادية لتشغيل وحدة التصنيع و العمالة اللازمة للتصنيع و المدربة فنياً و المشرفين و الموجهين لأعمال التصنيع الزراعي. سهولة نقل المنتجات بالكامل عن طريق التعاقد أو البيع المباشر توفر الأموال اللازمة (التمويل) سواء كانت من النقد المحلي أو النقد ألأجنبي و توفر الرغبة لدى الفلاحين لإرساء مشروعات التصنيع الزراعي و استعدادهم الكامل لعملية التصنيع و المشاركة الكاملة فيها توفير المخازن الحديثة للتخزين قبل الترحيل لمناطقالأسواق محلياً أو في مناطق أخرى وتوفير مواد التعيئة الملائمة لغرض التخزين أو الترحيل أو التسويق .[1]

6-2-2 سمات التنمية الزراعية في الدول النامية :

لاشك بان التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الاقتصادية الزراعية هي اهم اهداف الكثير من الدول النامية ، وعلي هذه الدول وخاصة تلك التي يتوقع لقطاعها الزراعي تحقيق

1- محمد قيلي –مرجع سابق- ص69

تنمية واعدة ان تبنى الخطط التنموية في القطاع الزراعي والتي تؤدي إلي زيادة ناتج هذا القطاع بما يمكنه من المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية ككل . يمكننا ان نلقي نظرة علي اهم سمات التنمية الزراعية في الدول النامية والتي تشمل ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي من السكان في الدول النامية لاعتماد هذه الدول كثيراً علي هذا القطاع حتى ان بعض التقديرات اعطت ان ما نسبته 50-60% من سكان الدول النامية يعملون في الزراعة بالاضافة إلي ارتفاع نسبة البطالة المقنعة في القطاع الزراعي في الدول حيث يمكن انتقال عدد كبير من العاملين في القطاع إلي القطاعات الاقتصادية الأخرى دون ان يتأثر مستوي الإنتاج فيه و قلة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الزراعي في الدول النامية وذلك لوجود اقتناع بعدم جدوى هذا الإستثمار بسبب صغر حجم الملكيات الزراعية و عدم تطور الوسائل الإنتاجية في القطاع الزراعي في الدول النامية وذلك بسبب بدائية المعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية . اتجاه المزارعين في الدول النامية لإنتاج محاصيل متطورة لغايات التصدير للأسواق الخارجية مما يعني عدم كفاءة طرق الإنتاج للسوق المحلي وعدم كفاءة أنظمة التسويق الزراعي في كثير من الدول النامية وعدم وجود تسهيلات تخزينية للمنتوجات الزراعية مما يساهم في عطبها ، كما ان عدم وجود وسائل النقل المبردة احيانا يشكل عائقاً امام نقل المنتوجات دون عطب وكبر حجم الديون والالتزامات (العسر المالي) علي المزارعين تعتبر صفة بارزة في الدول النامية مع عدم وجود أو عدم كفاية متطلبات التدريب والإرشاد الزراعي آمران تعاني منها معظم الدول النامية . ضعف الوسائل والإمكانات المساعدة في مجال المواصلات للقطاعات الزراعي سمة ظاهرة في الدول النامية مثال ذلك عدم وجود طرق زراعية او احيانا عادية لنقل المحاصيل إلي أماكن تسويقها . محدودية الخبر ة الفنية ووجود النقص الشديد في الخبرات الزراعية من اهم صفات القطاع الزراعي في الدول النامية

من هنا يمكن الاستنتاج ان بعض المشكلات قد تعترض تحديد اهداف التنمية الاقتصادية الزراعية وبالتالي التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصاد ككل ويتمثل ذلك في ما يلي :

اولاً: صعوبة تحديد عناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي ، وعدم إمكانية تحديد هذه العناصر القادرة علي انجاز هذه التنمية . مما يعني صعوبة تحديد اهداف التنمية الاقتصادية الزراعية وفق الموارد المتاحة .[1]

ثانياً: إمكانية التنبؤ بالتغيرات المتوقعة في حجم عناصر الإنتاج الممكن استغلالها في عملية الإنتاج الزراعي وعدم إمكانية تغيير الأهداف التنموية بما يتلاءم وتغير حجم عناصر الإنتاج

ثالثاً: صعوبة تحديد التوقعات والتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالمدى الزمني لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الزراعية اكثر من اللازم قد يؤدي إلي فقدان الاهتمام بأهداف هذه البرامج وقد يؤدي ذلك إلي عدم استمراها .

رابعاً: اختلاف نوعية اهداف التنمية الزراعية من دولة لآخريو ذلك اعتماداً علي اختلاف عناصر الإنتاج ونوعية النشاط الزراعي من دولة لآخري واختلاف الظروف الاجتماعية بين الدول ، كل ذلك أدي إلي صعوبة الخروج بأهداف عالمية مشتركة لبرامج التنمية الاقتصادية الزراعية او التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة .[2]

7-2-2 مطلوبات التنمية الاقتصادية والزراعية :

ان توفر عناصر الإنتاج الزراعي من ارض وعمل ورأس مال وإدارة او تنظيم لا يكفي لإنجاز عملية التنمية الاقتصادية الزراعية ، بل يجب توفر شروط آخري يمكن من خلالها ان تستغل عناصر الإنتاج الزراعي لتحقيق اهداف خطط التنمية ، هذه الشروط تشمل متغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية إلي جانب المتغيرات الاقتصادية . اهم هذه الشروط والتي تشرك مع عناصر التنمية الاقتصادية الضرورية لإنجاز برامج تنموية ذات كفاءة عالية في القطاع الزراعي ما يلي :

العلاقات الإنتاجية الزراعية يجب الابتعاد عن صفة النفوذ الإقطاعي إي نشاط زراعي حيث ان هذه الصفة تؤدي إلي وجود علاقات إنتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو اقتصادي زراعي مرغوب ، حيث ان اجور القوي العاملة الزراعية علي الرغم من وجود هذا العنصر في بعض دول العالم إلا ان غالبية الدول في وقتنا الحالي تخلو من وجود مثل هذه العلاقات الإنتاجية .

---

[1]- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص97

1- مفتاح محمد-قدرات البحث الزراعي في افريقيا-ليبيا- 1996-ص28

الوضع السياسي تؤدي التغيرات السياسية المتعاقبة تؤدي إلي عدم تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة بحيث ان هذه التغييرات غالبا ما يتبعها تغييرات اقتصادية غير مأخوذة في الحسبان عند وضع برامج التنمية الاقتصادية الزراعية هذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمع في دول العالم الثالث التي تعاني من تدني مستوى التنمية الزراعية في معظمها لذا فإن الاستقرار السياسي شرط رئيسي لحدوث تنمية اقتصادية زراعية وبالتالي التنمية الاقتصادية الشاملة.

الكفاءة الإنتاجي و تعني استخدام عناصر الإنتاج بطريقة تعمل على تحقيق اكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستقلة في العملية الإنتاجية.

الأنظمة المالية والتسويقية الفاعلة النظام مالي ونظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية وتوفير التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مبردة وغير ذلك من التسهيلات. وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية مثل توفر المؤسسات التمويلية والمؤسسات التسويقية والجهات الإرشادية وغير ذلك من المؤسسات أو الجهات التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التكميلية.[1]

2-2-8 إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية:

إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية تعني توفير أهم الإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيقها المظاهر التنموية المرغوبة في انشطة القطاع الزراعي وصولاً لإحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة علي مستوي الاقتصاد الوطني لأي دولة . كما تعني هذه الإستراتيجية كيفية تنفيذ إجراءات التنمية وصولا لتحققيها هذا التعريف لا ينحصر فقط في تنمية الزراعة بل مشتق اصلاً من تعريف التنمية الاقتصادية بشكل عام لذا فهو يمثل هدف كل من التنمية الزراعي والتنمية الشاملة في تحقيق تقدم الاقتصاد وبالتالي تقدم الدولة إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية الجزء الأساسي من استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك لان القطاع الزراعي يعتبر احد القطاعات الرئيسية في كثير من الدول وبالتالي فان تنمية هذا القطاع سوف تؤدي الي زيادة إجمالي الناتج القومي للدولة مما يعني ارتفاع مستوي المعيشة أفراد المجتمع والاسهام في زيادة ميزان المدفوعات لمواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية وسلع الإنتاجية اللازمة للتنمية الشاملة

لابد من وجود إستراتيجية تنموية للقطاع الزراعي تعمل على استمرار معدلات النمو في الاقتصاد الوطني ككل ، وإذا لم تتم المحافظة على معدلات نمو الاقتصاد الوطني بل وحتى زيادة هذه

1- يوجيروهامي وفرنون –مرجع سابق –– ص113

المعدلات ما امكن فإن مصير إي إستراتيجية تنموية هو الفشل وبالتالي لن يحقق الاقتصاد الوطني إي نمو وسيبقى متخلف.[1]

من أهم الاستراتيجيات التنموية إستراتيجية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن الأولى تعني ان تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجته وذلك لان قطاعات الاقتصاد المختلفة تتشابك مع بعضها البعض ولان كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى فان توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني تجعله قادر على التغلب على كثير من عوائق النمو مما يؤدي إلى ان يكون هذا الاقتصاد قوي بكافة قطاعاته وذلك من خلال عملية تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها أما إستراتيجية النمو غير المتوازن فتعني ان يتم التركيز غلى تنمية قطاع رئيس في الاقتصاد من قبل الدول وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة لذا يتم التركيز على قطاع واحد رائد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الاقتصاد نحو التنمية بعد نموه وقوته وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد.

يلعب حجم القطاع الزراعي وأهمية هذا القطاع في الاقتصاد ككل دورا مهما في تحديد إستراتيجية التنمية الملائمة لهذا القطاع , فإذا كان القطاع الزراعي كبير ويضم إمكانات واسعة فان الإستراتيجية المثلى لتنميته هي النمو المتوازن حيث يؤدي نمو كل من القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى إلى وجود علاقات تبادلية بين هذه القطاعات تؤدي الى نمو كل منها جنبا إلى جنب فمثلا تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما يعني زيادة الدخل لهؤلاء وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي بسبب ارتفاع القوة الشرائية للعاملين في القطاع الزراعي، وبنفس الوقت تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى نشؤ انشطة صناعية تتبع القطاع الصناعي ولكنها ترتبط بالقطاع الزراعي كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب وغير ذلك من الصناعات.[2]

هذا التبادل بين القطاعين الزراعي والصناعي بحيث يكون كل منهما سوقا للأخر ما هو الا محصلة نهائية للاستثمار في القطاعين معا بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى غير هذين القطاعين . في المحصلة نجد أن إستراتيجية النمو المتوازن هي الإستراتيجية المناسبة لتنمية القطاع الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني لأي دولة.

(1)http://www.fao.org/forestry/news/en27/12/2012
(1)http://www.fao.org/forestry/news/en3/10/2012

9-2-2 العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية الزراعية :

مهددات التنمية الاقتصادية الزراعية هي تلك العقبات التي تعترض تنمية القطاع الزراعي مما يحد من تقدمه وتطوره وبالتالي تأثر الاقتصاد الوطني سلبيا بوجود مثل هذه العقبات .

هذه العقبات تختلف باختلاف الدول والمجتمعات على الرغم من وجود أساس مشترك لهذه العقبات. عموما تقسم هذه العقبات إلى ثلاث أقسام رئيسة هي :[1]

العقبات الاقتصادية هذه العقبات تعاني منها أغلبية الدول النامية وأهمها انخفاض الإنتاجية في مختلف انشطة القطاع الزراعي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة وسوء توزيع القوة العاملة بين انشطة هذا القطاع مما يعني انخفاض مستوى الدخل لهذه القوة . كل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الزراعية وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الاقتصادية الزراعية.

العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائق كبير امام عملية التنمية لذا فان السعي لوجود مثل هذا الاستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الاقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنها عجلة التنمية الاقتصادية الزراعية. بالإضافة إلى الجانب السياسي فان للجانب الاجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة فكثير من العادات و التقاليد الاجتماعية تقف حائلا امام الوصول إلى التنمية فانخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة انعكاسا لمستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في دفع عجلة التنمية بشكل سليم وذلك لان من حل مكان هذه الكفاءات وصل إليه وفق بعض العادات الاجتماعية المرفوضة كالواسطة والمحسوبية.

العقبات التقنية والتنظيمية عدم وجود الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي وعدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الزراعي يؤدي بشكل او بأخر إلى دفع هذا القطاع إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الزراعية في الدول التي تتبني التقنية الحديثة في انشطة القطاع الزراعي المختلفة لذا فان تبني الأساليب الحديثة في الإنتاج ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة تساهم في دفع عملية التنمية للأمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها. وبالإضافة إلى الجانب التقني فان تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري وإتباع الأساليب الإدارية المعقدة وتبني

1- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص107

2- http:// www.irri.org 30/10/2012

الروتين والبيروقراطية يؤدي إلى عدم وصول الاقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو او حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو.[1]

10-2-2 مخاطر الإنتاج الزراعي :

تتميز عمليات الإنتاج في القطاع الزراعي بارتفاع نسبة المخاطرة (Risk) فيها أثناء الإنتاج وعدم اليقين في نتائج هذا الإنتاج. وهناك فرق بين المخاطرة وعدم اليقين أو اللايقين فالمخاطرة تعني أن المزارع يعي تماماً نتائج قراره ويعرف مسبقاً الاحتمالات التي ستؤدي إليها عملية الإنتاج التي يتبناها مع ذلك فهو يقدم على هذه المخاطرة مثال ذلك أن يقوم المزارعون بزراعة محصول القمح في مناطق البادية التي لا يزيد معدل الأمطار فيها عن 100 ملم سنوياً أن هذا النوع من القرارات يشكل مخاطرة لأن المزارع يعرف أنه يخاطر وهو يتوقع نتائج هذه المخاطرة على الإنتاج. أما في حالة اللايقين فإن المزارع لا يعرف نتائج واحتمالات العملية الإنتاجية مطلقاً ولا الظروف التي قد تحيط بها أي أنه على درجة كبيرة من عدم اليقين من نشاطه الإنتاجي الذي يقوم به بسبب عدم معرفته بما قد يواجهه من ظروف أثناء الإنتاج مثل تقلبات الظروف الجوية والتعرض للأمراض والآفات الزراعية والعوامل المتعلقة بمدخلات الإنتاج وحالات السوق والسياسات الحكومية وغير ذلك من الظروف وعلى الرغم من وجود الاختلاف بين المخاطرة واللايقين فإن كل منهما قد يؤدي إلى تكبيد المزارع خسائر كبيرة ، وإذا لم تتوفر الوسائل الكفيلة بتقليل الآثار السلبية لكل منهما للوصول إلى الهدف الرئيس من عملية الإنتاج الزراعي بالنسبة للمزارع ألا وهو تعظيم الربح.[2]

أنواع المخاطرة واللايقين :

هناك أنواع عديدة من المخاطرة واللايقين في الإنتاج بالقطاع الزراعي بل أن هذا القطاع من أكثر القطاعات عرضة للمخاطرة واللايقين، وعموماً يمكن تقسيم أنواع المخاطرة واللايقين التي تواجه القطاع الزراعي إلى نوعين مهمين هما:[3]

مخاطرة ولا يقين النشاط الزراعي يشمل هذا النوع عناصر المخاطرة وظروف اللايقين التي تنتج عن القيام بعملية الإنتاج الزراعي بحد ذاته وما يرافق هذا العملية من ظروف وهي تشمل أي عامل قد يؤدي بشكل أو بآخر إلى التأثير على دخل المزارع الصافي وهذه العناصر تشمل :

1- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص37

2- http://www.aoad.org/AOAD-Magazine.htm

أ/ تباين الإنتاج :

يصعب تحديد كميات الإنتاج من العمليات الزراعية الإنتاجية مسبقاً وبالتالي الدخل المتأتي عنها وذلك لخضوع العملية الإنتاجية لعوامل مرتبطة بالظروف الجوية وكفاءة الإنتاج وغيرها من العوامل والتي يصعب تحديدها أو التنبؤ بها خلال العملية الإنتاجية كالكوارث الطبيعية مثلاً.

ب/ تقلبات الأسعار :

يعتبر التغير (والمفاجئ أحياناً) في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي وأسعار المنتجات نفسها من أهم العوامل المؤثرة في طلب وعرض المنتجات الزراعية وبالتالي تعرضها لظروف المخاطرة واللايقين التي قد تؤثر سلباً على حجم الإيراد المزارع.

ج/ البرامج الحكومية :

يؤدي تبني الحكومة لبعض الإجراءات الجديدة المتعلقة بالأسعار والإنتاج والتسويق والسياسات النقدية والمالية في بلد ما و المتعلقة بالزراعة إلى التأثير على مجمل العملية الإنتاجية الزراعية مما يعرضها إلى عناصر المخاطرة واللايقين وخاصة عندما تكون هذه الإجراءات مفاجئة.

د/ التكنولوجيا الجديدة :

إن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وخاصة تلك المتعلقة بأساليب الإنتاج الزراعي أو تجنب استخدام هذه الوسائل قد ينطوي على توفر التمويل اللازم لذلك وقد يكون غير موجود وعدم استخدامها يؤدي إلى مخاطرة التقادم من عدم الإستعمال وخاصة تقادم الآليات والمعدات.

ه/ التغيرات في أذواق المستهلكين :

يؤدي هذا التغير إلى التحول في الاستهلاك من منتج زراعي إلى آخر مما يؤدي إلى اختلالات في توازن الطلب والعرض على المنتجات الزراعية وبالتالي تعرض المزارع لمخاطر الإنتاج وعدم اليقين في العملية الإنتاجية.

و/ المخاطر الشخصية :

وهي تشمل تلك المخاطر التي تنشأ في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي والعاملين في هذا القطاع مثال حالات الوفاة وتغيير النشاط الزراعي وعدم الثقة بين أطراف العمل الزراعي وغير ذلك.

ذ/ مخاطر التمويل:

تعكس هذه المخاطرة أمان الوحدة الإنتاجية (المزرعة) من حيث المفهوم المالي ويمكن تعريف المخاطرة التمويلية بأنه أي وضع مالي يعرض السيولة النقدية للمنشأة للخطر. من أهم

مقاييس المخاطرة التمويلية نسبة الدين إلى الموجودات في المنشأة والتي يجب أن لا تزيد عنه ما أمكن وهذه المخاطرة تشمل رأس المال المملوك والمقترض نتيجة لظروف عمل غير مناسبة.

11-2-2 أساليب تقليل المخاطر واللايقين :

هناك العديد من الأساليب التي يمكن للمزارع إتباعها بهدف الحد من المخاطرة واللايقين في النشاط الزراعي- ونقول (الحد منها) وليس (التخلص منها) لأنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال تجنب حدوث المخاطرة واللايقين في عملية الإنتاج الزراعي. من أهم الأساليب :[1]

1- إستراتيجيات الإنتاج وهي تشمل :

أ/ تنويع الإنتاج:

هنا يقوم المزارع بإنتاج مجموعة من المحاصيل لتجنب الخسارة التي قد تنجم عن إنتاج محصول واحد قد يتعرض لظروف المخاطرة وهنا قد يلجأ المزارع إلى تبني الإنتاج الحيواني بالإضافة لأنواع الإنتاج النباتي. اختيار الاستثمار الأكثر ثباتاً هنا يقوم المزارع بممارسة النشاط الأكثر ثباتا من حيث العوائد لكل دورة إنتاجية حتى الدورة التي تليها.

ب/ الحفاظ على المرونة في الإدارة الزراعية :

المرونة تعني تخطيط العمليات الإنتاجية في المنشأة بحيث يتم التحول من نشاط زراعي إلى آخر أو من طريقة إنتاجية إلى أخرى بسهولة ويسر ويشمل ذلك المرونة في التكاليف والمرونة في نوع الإنتاج والمرونة في زمن الإنتاج.

ج/التأمين الزراعي:

يقوم المؤمن عليه هنا بدفع قسط معين لشركة التأمين لقاء المخاطر التي يريد التأمين ضدها حيث تقوم الشركة بتعويض المؤمن عليه عن الخسائر المتوقعة.

2- استراتيجيات التسويق :

يمكن تبني بعض الإستراتيجيات التسويقية التي تعمل على تقليل المخاطر التي تواجه القطاع الزراعي وهي تهدف عموماً إلى مواجهة التباين في أسعار مدخلات الإنتاج وتباين أسعار المنتجات والتغير في أذواق المستهلكين وتشمل هذه الاستراتيجيات تسويق المحصول الناتج على فترة زمنية أطول من المعتاد والبيع المسبق للمحصول الناتج والشراء المسبق لمدخلات الإنتاج بسعر ثابت حتى وإن ارتفع سعرها بعد الشراء والتعاقد المسبق على بيع المحصول الناتج والتكامل العمودي في السلسلة التسويقية من المنتج وحتى المستهلك.

1- علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص83

3- الاستراتيجيات المالية :

تشمل هذه الاستراتيجيات الحفاظ على مخزون كافي من السيولة النقدية في المنشأة مما يعني نسبة عالية في الموجودات الجارية إلى المطلوبات الجارية مما يضمن حماية المنشأة من العجز في سداد القروض عند إنخفاض التدفق النقدي فيها.[1]

(1)علي جدوع الشرفات –مرجع سابق –- ص84

الفصل الثالث

الإستثمارات الأجنبية

1-3 الاطار المفاهيمي :

كلمة الإستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم ، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه وتعددت. ترتبط كلمة الإستثمار بثلاثة مفاهيم إقتصادية تنحصر في: التضحية ، الحرمان ، والانتظار. يعتبر الاستثمار هو العامل الأهم في تسيير عجلة النشاط الاقتصادي لأي اقتصاد وطني ، حيث يعمل علي زيادة الدخل القومي ، وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تساوي الزيادة في عدد السكان ، ويوفر فرص التشغيل لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع العاطلين عن العمل. بالإضافة إلى دوره في إصلاح الخلل القائم بين الموارد الاقتصادية والسكان ، ومن ثم يعمل علي إحداث التغييرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة للوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة .[1]

1-1-3: مفهوم وتعريف الإستثمار :

والإستثمار في اللغة يعني (طلب الحصول علي الثمر ، وثمر الشيء ما تولد عنه، يقال أثمر الشيء إذا ظهر ثمره الشيء إذ نضج وكمل وثمر ماله إي كثر ، وأثمر الرجل إي بلغ أوان الإثمار، وأثمر الشيء إذ تحققت نتيجته ، و يقال أثمر الشجر أي طلع ثمره وشجره ،وأثمر الرجل أي كثر ماله ، وثمر الله ماله تثميراً أي كثره).

عرف الاقتصاديون الاستثمار بتعاريف عديدة أهمها : أن الاستثمار هو التضحية بالثروة الحالية (المؤكدة) لتحقيق ثروة في المستقبل (غير مؤكدة) ، وهو تدفق من الإنفاق علي السلع والخدمات والمعدات الإنتاجية الجديدة أو علي الإضافات للمخزون من السلع والخدمات المختلفة خلال سنة معينة. أما الإنفاق علي شراء الآلات والمعدات المستعملة أو شراء مصنع قائم يعتبر استثماراً من وجهة نظر الأفراد الذين قاموا بالشراء، لكنه لا يعتبر استثماراً من وجهة نظر بعض الاقتصاديين المعاصرين، وهو الإنفاق علي الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة. كما استخدم الاقتصاديون كلمة استثمار بمعنى تحقيق المكاسب عن طريق ممارسة أي نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي بهدف الحصول على الربح ، وهذا المعني ينصرف إلى كافة المجالات سواءً في التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو النقل أو غير ذلك.

1- عمران عباس- الاستثمار في السودان والرؤية المستقبلية للاستثمار في ولاية النيل الأبيض-السودان-عزة للنشر-2012-ص4

جاء تعريف الإستثمار بمعنى حشد عوامل الإنتاج وتنظيمها للحصول علي أعلى مردود لرأس المال. واستخدمت كلمة استثمار بمعنى توظيف رؤوس الأموال في شراء الأسهم أو السندات في سوق الأموال النقدية ، ويقصد به الحصول علي رؤوس أموال جديدة.

عرف اقتصاديو الاقتصاد الكلي الإستثمار على انه تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة والتي تعمل إما على زيادة المقدرة الإنتاجية أو على خلق منافع للمستهلك في المستقبل ، ويحسب الإنفاق الجاري علي الأصول مثل التسهيلات الخاصة بالمصانع الجديدة والمعدات والآلات ومعدات النقل والأدوات، والإضافة إلي المخزون استثماراً لأنها تزيد من المقدرة علي إنتاج السلع والخدمات في المستقبل ، كما أن الإنفاق العائلي علي السلع المعمرة مثل المنازل والسيارات والأثاثات يعد استثماراً ، كذلك وعلى عكس السلع الاستهلاكية فإن السلع الاستثمارية سلع معمرة، ويقاس عرض التوقع بعدد سنوات الاستفادة منها.

عرف الإستثمار بأنه كل مكسب تم الحصول عليه بطريقة مشروعة وفقاً للشريعة الإسلامية سواءً كان ذلك نتيجة لجهد ذهني أو عضلي أو معنوي. ولا يشترط في الاستثمار تحريك رؤوس الأموال لحشد عوامل الإنتاج ، إذ يمكن استثمار الوقت في القراءة والاكتشافات التي تؤدي إلى إسعاد البشرية ، أو استثمار الفرص المتاحة وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية ، فإن كل ذلك يدخل ضمن إطار الإستثمار.

وبناءً علي ما تقدم فإن كل التعريفات السابقة للاستثمار جاءت غير محددة أي عامة ، لذلك يمكن تعريف الإستثمار بصورة أشمل بأنه عملية توجيه الموارد المتاحة في مجتمع ما لتحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى إسعاد ورفاهية المجتمع . أما ماهية الاستثمار فنتناول التعريفات التالية :

"هو استخدام الأموال في الإنتاج أو في شراء السلع أو الآلات والمواد الأولية من سلع الإنتاج أو في شراء المساكن والسيارات من سلع الاستهلاك المعمرة أو في استخدامها لزيادة الدخل والناتج المحلي الإجمالي كما يحدث في اقتناء الأسهم والسندات "[1].

كما يعرف ايضاً بانه "وهو توظيف النقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات يحتفظ بها للمحافظة علي المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية"[1]

[1]- عمران عباس- مرجع سابق- ص7

2-1-3 أنواع الاستثمارات:

يقسم الاستثمار أقسام عديدة لكي نستطيع ذكر أكبر عدد منها سوف نستند على معايير معينة تساعد علي التعرف علي أكبر قدر ممكن من أنواع الاستثمار من وجهة نظر التحليل العلمي, وهي كما يلي:

أولا – الإستثمار بمعيار الزمن :

1-الإستثمار قصير الأجل :

لا يستغرق أكثر من سنة ويصب في مجالات ومشروعات تسعي إلي العائد والربح السريع وهو يختلف بالضرورة عن الإستثمار المتوسط والطويل الأجل .

2-إستثمار متوسط الأجل :

وهو الإستثمار الذي يكون أكثر من سنة وحتي 5سنوات وأحيانا سبعة سنوات وبالتالي فهو لا يسعي تحقيق عائد سريع ولديه خاصية التجدد والقدرة علي الاستمرار بعد ذلك ومخاطرة ليست كبيرة .

3- إستثمار طويل الأجل :

ويعبر عن كل الاستثمارات التي تزيد عن خمسة سنوات فهو يسعي إلي تحقيق عائد علي المدي الطويل ويتميز بأنه يتحمل المخاطر ولا يتعجل الربح وقابل للاستمرار عبر الزمن .[1]

ثانيا- الإستثمار بمعيار النشاط الاقتصادي :

1-الاستثمار الزراعي:

وهو الاستثمار الذي يشمل شراء الأرض بالإضافة إلي استصلاحها وإقامة مجتمعات عليها وليس شرطا أن يكون عائد كبير وخاصة العائد المباشر خاصة أن العائد الكبير يظهر علي المدي الطويل حيث انه من المعروف أن استصلاح الأراضي لا تأتي بعد فترة طويلة تتراوح من5 إلي 10الي 15عاماً .

2- الاستثمار الصناعي :

يتميز هذا الاستثمار بقيمة مضافة اكبر من الاستثمار الزراعي في كثير من المجالات وبعائد استثمار أعلى ويتم في شكل صناعات تحويلية في معظم الأحوال .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد-مبادئ وسياسات الاستثمار-الإسكندرية- الدار الجامعية--2010ص54

3- الاستثمار الخدمي :

يتميز بتنوع العائد على الاستثمار فهناك العائد السريع وهناك العائد الكبير وهناك ايضاً عدم وجود عائد او ربح وهنا نفرق بين العائد الاقتصادي بمنظور الاقتصاد الجزئي إي من وجهة نظر المستثمر الفرد والعائد الاجتماعي اعلي بكثير من العائد الاقتصادي الذي يعود على المستثمر فقط بينما يعود العائد الاجتماعي على المجتمع ككل .[1]

ثالثاً : الاستثمار بمعيار حجم الاستثمار :

ويقسم الاستثمار إلى استثمار في مشروعات صغيرة الحجم واستثمار في مشروعات متوسطة واستثمار في مشروعات كبيرة . ويلاحظ ان المشروعات الصغيرة لها مجالاتها وانشطتها وهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وهي توظف عدد محدد من العمالة وهي مفيدة في الفترة الحالية لأنها تستطيع في مجموعها مع انتشارها أن تعالج البطالة التي يعاني منها عدد كبير من من الدول إما المشروعات المتوسطة تتميز بأنها تستثمر فيها رؤوس أموال أكثر من المشروعات الصغيرة نسبياً وتلائم بعض الأنشطة الاقتصادية ويوظف عدد اكبر من المشروعات الصغيرة اما الاستثمار في المشروعات الكبيرة يستثمر برؤوس أموال ضخمة ويوظف عدد عمالة كبير ويمكن ان يخلق بجانبه المزيد من المشروعات الصغيرة بما يطلق عليه المشروعات المكملة والمغذية للمشروعات الكبيرة .[2]

رابعاً – الاستثمار بمعيار الشكل القانوني : ويقسم هذا المعيار الاستثمار إلى :

1-استثمار فردي :

حيث يكون صاحب المشروع فرد واحد وقد أصبح هذا النوع اقل أنواع الاستثمار أهمية .

2-استثمار الشركات :

حيث يتشكل الاستثمار في شكل شركات سواء شركات أشخاص مثل شركة التضامن أو شركات أموال مثل الشركات المساهمة ومن الملاحظ إن الاهتمام بتزايد الاستثمار في شكل شركات مساهمة نظراً للمزايا الكثيرة لهذا النوع من الاستثمار .

3-الاستثمار الحكومي :

وهنا تصبح الحكومة آي القطاع الحكومي هي المستثمر ويتكون الاستثمار في شكل تنظيمات حكومية في شكل هيئة أو منظمات أو جهاز.

1- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر – (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار)- سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية-ص45

2- عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سابق – ص59

4-الإستثمار الدولي :

وهو الاستثمار الذي يتعدى حدود الدولة أو يشارك فيه أطراف أخرى غير المستثمرين المحليين و يمكن أن نجد استثمار دولة مع دولة أو استثمار قطاع خاص مع دولة أو استثمار قطاع عام في دولة مع قطاع عام في دولة أخرى وتتبلور أهم أشكال هذه الاستثمارات في شكل شركات متعددة الجنسيات وهي شركات عملاقة ذات إمكانية كبيرة.[1]

خامسا- الإستثمار بمعيار مصادر التمويل:

1- إستثمار ذاتي:

حيث يتم الاعتماد على الموارد الذاتية في إقامة الاستثمار ولا يتم الاعتماد على الغير في هذه الحالة أيا كان هذا الغير.

2-إستثمار خارجي :

وهو الاستثمار الذي يعتمد علي الغير سواء كان بنك أو مؤسسة دولية أو دولة أخرى.

سادساً الإستثمار بمعيار الجنسية :

1-إستثمار وطني :

من خلال رؤوس أموال محلية وطنية دون مشاركة الأجانب في ذلك أو رؤوس أموالهم أي رؤوس الأموال الأجنبية.

2- الإستثمار الأجنبي :

هو ذلك الاستثمار الذي يتعدى حدود الدولة ويتم في دولة أخرى ويطلق عليه أيضا الاستثمار الدولي ووطنه الأساسي هو المكان الذي يحصل فيه أكبر عائد.وينقسم إلى قسمين هما الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر.

3-الإستثمار المختلط:

وهو الذي يجمع بين رؤوس الأموال المحلية و رؤوس الأموال الأجنبية.[2]

3-1-3: محددات الإستثمار :

علي الرغم من أهمية مقارنة سعر الفائدة بالكفاية الحدية لرأس المال في التأثير علي قرارات الاستثمار، إلا أن هناك عوامل عديدة في الحياة الواقعية تؤثر تأثيراً كبيراً علي قرارات الاستثمار ومن هذه العوامل أو المحددات ما يلي :-

1- عمران عباس- مرجع سابق- ص27
2- عبد المطلب عبد الحميد-مرجع سابق-ص73

1/التكنولوجيا الحديثة:حيث تمثل حافزاً مؤثراً لرجال الأعمال ، فإنتاج السلع والخدمات الحديثة والجيدة والمقدمة للمستهلكين عاملاً أساسياً لاسترداد الربح من مجال الإستثمار.

2/ رأس المال : إن توفر رأس المال بصورة معقولة والأيدي الفنية العاملة والمدربة ، وهنا نستحضر مبدأ تقسيم العمل والتخصص ودورها في الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

3/ التوقعات :حيث تلعب توقعات المستثمرين دوراً مهماً في التأثير علي قرارات الاستثمار بالنسبة للنشاط الاقتصادي في المجتمع من حيث التفاؤل والتشاؤم ، وقد يعجز المستثمرون عن اتخاذ قرارات الاستثمار بسبب عدم التأكد أو عدم وضوح الرؤية المستقبلية ، فقرارات الاستثمار كما لاحظنا تعتمد علي العائدات المتوقعة في فترة زمنية مستقبلية ، وتعتمد هذه العائدات علي العمر الإنتاجي للآلة والتكلفة والتطورات الخاصة بأساليب التقنية في الإنتاج ، وكذلك أحوال السوق خاصة بالنسبة للطلب على السلعة المنتجة وغيرها من العوامل ، فعندما يسود الشعور بالتشاؤم المستقبلي لدى المستثمرين نجد أنه حتى عندما يكون سعر الفائدة مثلاً أقل من معدل الكفاية الحدية للاستثمار مما يجعل المستثمرون يحجمون عن القيام بالاستثمار، وفي حالة التفاؤل أي عندما يكون سعر الفائدة أكبر من معدل الكفاية الحدية للاستثمار الأمر الذي يجعلهم يرغبون في القيام بالاستثمار.

4/ التغير في الدخل : حيث يمثل مستوى الدخل أحد العوامل المهمة والتي تؤثر علي الاستثمار ، وأن تلك العوامل تؤدي إلي انتقال منحني الطلب علي الاستثمار بالرغم من ثبات سعر الفائدة ، وهذا الاستثمار المرتبط بالدخل يعرف بالاستثمار التبعي ، ففي حالة الازدهار (عند زيادة معدل نمو الدخل) يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات فترتفع الأرباح ،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار.

5/ السكان : حيث تؤثر الزيادة في عدد السكان على الطلب الاستهلاكي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب علي السلع الرأسمالية المنتجة للسلع الاستهلاكية ، كما أن زيادة عدد السكان تؤثر أيضاً على الطلب على الاستثمار في المباني السكنية . بالإضافة إلي ذلك فإن اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج من شأنها أن تزيد الاستثمار، وبالتالي يتم استخدام الآلات والمعدات الجديدة.

وبناءً على ما تقدم فإن محددات الاستثمار تعني مجموعة العوامل المستقلة والمرتبطة بالاستثمار، والتي يمكن أن تؤثر فيه سلبياً في حالة نقصانها وإيجابياُ في حالة زيادتها ، وهي مثل

الكفاية الحدية للاستثمار، والتي تعني معدل الربح المتوقع وتوقعات المستثمرين في المستقبل التي يقوم بها متخذو القرارات.[1]

وإن زيادة الأرباح لدى المستثمرين تعني توقع نشاط اقتصادي فعال يؤدي إلى زيادة الطلب علي الاستثمار ، ويتم تمويل الاستثمار الجديد من الأرباح المتراكمة وغير الموزعة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة أرباح المشروعات وبالتالي زيادة دخلها، ومن العوامل المحددة للاستثمار السكان والتقدم التكنولوجي والذي يعني التجديدات في وسائل الإنتاج التي تؤدي إلى تقليل نفقات الإنتاج ، وبالتالي زيادة معدل الإنتاج الأمر الذي يقود بالضرورة إلى إنتاج سلع جديدة في العملية الاستثمارية .[2]

6/ الاستقرار السياسي والاقتصادي: يشكل الاستقرار دعامة رئيسية لجذب المستثمرين، كما يشكل دعامة أساسية للتفاهمات السياسية بين البلدان.

7/ المواد الخام: إن توفر المواد الخام وقربه من منطقة الإنتاج وخاصة المشروعات الصناعية يعتبر ميزة لتخفيض تكلفة المنتج النهائية وزيادة الربح للعملية الاستثمارية.

8/ النقل: يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على المعاملات الاستثمارية ، والنقل الحديث عندما يتوفر يتم بموجبه توفر رأس المال، والأيدي العاملة، ومعظم مدخلات الإنتاج، ونقل المنتج النهائي.

9/ إتساع السوق: وتشمل الأماكن المحلية والوطنية والدولية التي يباع ويشتري فيها السلع والخدمات المنتجة والمعدة للتسويق وفقاً لقوانين ولوائح المعاملات التجارية الدولية[1].

4-1-3 مخاطر الإستثمار:

يعتبر الإستثمار أحد المتغيرات الأساسية في الاقتصاداللتي تخلق مردوداً وعائداً مستقبلياً مقابل التضحية بقيمة مالية معينة . تطور مفهوم الإستثمار ليصبح تعبير مناخ الإستثمار ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية ، ويشتمل على مجموعة متداخلة من العناصر .

هنالك مخاطر نابعة من البيئة الاستثمارية المباشرة وأخري نابعة من المؤثرات البيئية غير المباشرة ، فعلي سبيل المثال الكوارث الطبيعية تحدث وترفع من حجم مخاطر الإستثمار، معدلات التضخم في الاقتصاد أيضا ترفع من مخاطر الإستثمار، إلا انه يمكن تقسيم المخاطر الرئيسية إلى ما يلي:-

---

[1]- عمران عباس- مرجع سابق- ص29

1- عمران عباس- مرجع سابق- ص30

1- مخاطر العمل:

وهي المخاطر التي قد تنتج عن الإستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل قد يتعرض إلى مخاطرة ناتجة عن هذا العمل .

2- مخاطر السوق:

وهي المخاطرة التي قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الإستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها .

3- مخاطر السعر:

وهي المخاطر التي قد ينتج عن الاستثمار في فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك أو المخاطرة التي قد تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الإستثمار لآجال قصيرة أو الفائدة المنخفضة إذا ما تم الإستثمار لآجال طويلة .

4- مخاطرة القوة الشرائية للنقود:

وهي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوي العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض قيم النقود المتمثل في انخفاض القوة الشرائية لهذه النقود.

5- المخاطرة المالية:

وهي مخاطرة عدم القدرة علي سداد الأموال المقترضة أو سدادها بخسارة ، وتصيب هذه المخاطرة في العادة المستثمرين الذين يقترضون أو يتمولون بالهامش لشراء استثماراتهم التي لا تستطيع عوائدها سداد الفائدة المترتبة عليها أو دفع أقساطها.

6- المخاطرة الاجتماعية أو التنظيمية:

وهي المخاطرة التي تنتج عن التغيرات العكسية في الأنظمة والتعليمات والقوانين أو التي تنتج عن إجراءات مثل التأميم أو التغيير في أنظمة الحكم .[1]

(1)عمران عباس- مرجع سابق- ص43

2-3 الاستثمار الأجنبي :

1-2-3 مفهوم الإستثمار الأجنبي :-

يعرف الإستثمار بأنه استخدام الموارد الإقتصادية لتكوين السلع الرأسمالية أو الاستهلاكية والتي تمثل زيادة في الطاقة الإنتاجية , وهو أحد المتغيرات الإقتصادية الأساسية الفعالة التي تعكس الأداء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى نشاطات القطاع الخاص على حد سواء .

إن المشروعات الجديدة تحتاج إلى قدر من المال تعجز مصادر التمويل المحلية عن الوفاء بها في الدول النامية. ولذا فلابد من اشتراك مصادر التمويل الأجنبية في تمويل تلك المشروعات وهذا يعتبر أمراً مفيداً طالما ظل في حدود وشروط معينة ، لذلك فإن رأس مال المالك الأجنبي يلعب دوراً مهماً في زيادة الإستثمار والادخار والتنمية عبر تلك التدفقات التي يوفرها أشخاص طبيعيون أو إعتباريون أجانب .

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى:

1- الإستثمار الأجنبي المباشر يعرف بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشراً حينما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال , ومن عدد الأصوات فيها , وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة . إن وجود بيئة إقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات , من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمار بصفة عامة و الإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ، لأنها تعطى إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلى والأجنبي، فضلاً عن اهتمامها بتحرير الإقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الإستثمار ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة ، وتقليل العجز التجاري .[1]

وينقسم الإستثمار الأجنبي المباشر (العام) ينقسم إلى ثلاثة أقسام:-

أ- الإستثمار الأجنبي العام العالمي: وهو رؤوس الأموال التي تقدم من المنظمات الدولية مثل منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وفروعه مثل

1- عمران عباس- مرجع سابق- ص58

هيئة التنمية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤسسة التمويل الدولية وغيرها , هذا بالإضافة لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة المتخصصة.

ب- الإستثمار الأجنبي العام المشترك: يشتمل على رؤوس الأموال المقدمة من الدول التي تشترك في منظمة تمويل إقليمية مثل السوق الأوربية المشتركة وصندوق ألاوبك للتنمية وغيرها من المنظمات المالية .

ت- الإستثمار الأجنبي الثنائي: يشمل رؤوس الأموال المقدمة من حكومات الدول المتقدمة أو دول البترول أو من الحكومات المنضوية تحت لواء تنظيم تمويلي معين مثل نادي روما ونادي باريس للتمويل وغيرها .

2- الإستثمار الأجنبي غير المباشر:- يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات) ويتم ذلك عن طريق :-

1- السوق الأولية وسوق الإصدار: يتم من خلالها بيع الإصدارات الجديدة من الأسهم أو السندات، عن طريق طرحها للجمهور لأول مرة عند تأسيس شركة مساهمة جديدة أو عند زيادة رأس مال شركة قائمة.

2- السوق الثانوية أو سوق التداول: وتنقسم السوق الثانوية إلى:-

أ/ سوق منظمة " بورصة الأوراق المالية " .

ب/ سوق غير منظمة: حيث يتم التعاملات فيها خارج البورصة.

هذه السوق الثانوية يتم فيها تداول الأوراق المالية بيعاً وشراء.

3-2-2 أهمية الإستثمار الأجنبي:

تأتى أهمية الإستثمار الأجنبي في إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة من خلال الشركات متعددة الجنسيات , وتشمل هذه الأصول رأس المال , التكنولوجيا والمهارات الإدارية , كما يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً. يكون الإستثمار الأجنبي في شكل رؤوس أموال أو مساعدات تكنولوجية أو فنية ويقوم بعدة طرق أهمها:[1]

أ/ القروض: وهى رؤوس الأموال المقدمة بشروط معينة وبأسعار فائدة محددة وهى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل

ب/ المنح:وهى الأموال التي تقدم بشروط ميسرة وبسعر فائدة يقارب الصفر تقريباً .

---

(1) عمران عباس- مرجع سابق- ص59

ج/ المساعدات التكنولوجية: وهى مساعدات تقدم بعدة أشكال أهمها:

1- تقديم معدات تكنولوجية متخصصة.

2- تقديم خدمات فنية وخبراء أجانب .

3- التدريب على التكنولوجيا المتطورة.

د/ الإستثمار في السندات، هو شراء سندات وأسهم الدولة المضيفة للإستثمار بواسطة أفراد أو مؤسسات أجنبية دون التدخل في إدارة هذه المؤسسات.

أما المنافع التي تحدثها الشركات المتعددة الجنسية في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاد الدولة المضيفة هي:-

1- زيادة الإنتاج:- عندما يتحرك رأس المال من الدولة المرسلة إلي الدولة المستقبلة فانه يؤدي إلي زيادة عنصر رأس المال في الدولة المستقبلة ، مما يؤدي إلي زيادة المدخرات المحلية وبالتالي الاستثمارات، ومن ثم زيادة الإنتاج الكلي بعد استخدامه في العملية الإنتاجية .

2- زيادة الأجور:- يزداد دخول العمال وترتفع أجورهم نتيجة انتقال رأس المال إلي الدولة المضيفة. وقد تكون زيادة بعض الأجور ناتجة عن إعادة توزيع الأرباح الناتجة من رأس المال المحلي .

3- زيادة توظيف الأيدي العاملة :- انتقال رأس المال إلي الدولة المضيفة لبناء مشاريع جديدة، يؤدي إلي المساهمة في خلق وظائف عمل جديدة .

4- زيادة الصادرات :- تحصل الدولة من خلال استثمارها لرأس المال الأجنبي على زيادة تنافسية الصادرات وتقليل عجز ميزان المدفوعات ، وبالتالي الحصول علي عملات صعبة يتم استخدامها في خطط التنمية ، أو في دفع خدمة وأصل الدين .

5- زيادة الدخول الضريبية :- إن فرض ضريبية علي الأرباح والدخول التي تتدفق من مشاريع التنمية الأجنبية، يساعد على زيادة الإيرادات ، وبالتي يمكن توجيهها في تنمية المشاريع .

6- تزويد الدولة المضيفة بالمهارات والتقنية والإدارية والتكنولوجية الجديدة:- حيث تعمل الشركات المتعددة الجنسية على تحسين رأس المال البشري في الدول، عن طريق تدريب تقنيين وإداريين مدربين تدريباً جيداً . بالإضافة إلي أن استخدام التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة تزيد من إمكانية الإنتاج في هذه الدول، وبالتالي زيادة وفورات الحجم .

7- إضعاف قوة الاحتكار المحلي:- إن التدفقات الداخلية للإستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف ، تؤدي لمنافسة الشركات المحلية وبالتالي التأثير على زيادة الإنتاج وخفض الأسعار في هذه الصناعة .[1]

نتيجة لهذه المزايا ومزايا أخرى فان هنالك قطاع عريض مؤيد لمساهمة رأس المال الأجنبي في التنمية ولكن هنالك من يعارض هذا الرأي . فالاقتصاديون (Griffin) و(Inos) يقولان " إن زيادة الإستثمار الأجنبي ليست مهمة ، كما أنها ليست فعالة لتحقيق معدل يرتفع من النمو في الدول النامية، وان الإنفاق على السلع الاستثمارية في بعض الأحيان يقود إلى نتائج سالبة وان رأس المال الأجنبي في كثير من الدول النامية يستخدم كبديل للادخار المحلى وليس مكملاً له . وإن أي دولار من الخارج يكون مصحوباً بارتفاع الاستهلاك بنسبة 75% والاستثمار بنسبة 25% فقط " .

بالإضافة إلى أن الإستثمار الأجنبي لا يلعب دوراً في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التي يتجه لها ، كما تسهم الشركات الأجنبية في التباين في مستوى الأجور وشروط العمل مما يساعد على تحول العمالة الماهرة إليها . بالإضافة إلى أن الدول النامية المستقبلة لقروض الصادرات الميسرة والمنح والعون ترتبط باستيراد سلع معينة تقل جودة عن السلع المثيلة المعروضة في السوق العالمي من قبل الدول المانحة . فبجانب مبدأ مساعدة الدول النامية لتنمو كانت هناك بعض الدوافع لتقديم العون الإقتصادي للدول النامية . فالاعتبارات السياسية والاقتصادية كانت معايير هامة لتوجيه العون الإقتصادي من قبل الدول المتقدمة .[2]

يقول د. منير الحمش " إن إتباع سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تؤدى إلى نتائج منها أن هذه السياسة تقود إلى اختلال كبير في ميزان المدفوعات (استيراد بلا تصدير) وهى تهزم سياسة الاعتماد على الذات ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المتخصصة يزيد من نسبة التضخم "
3

3-2-3 محددات الإستثمار الأجنبي :-

المحددات الأكثر أهمية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية للدول المضيفة هي:

---

[1]- عمران عباس- مرجع سابق- ص68

[2]- عمران عباس- مرجع سابق- ص69

3-محمد مطر . إدارة الاستثمارات – عمان دار الوارق للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 1999ص 30

أ. الناتج المحلى الإجمالي: حيث يعتبر الناتج المحلى الإجماليمحدداً أساسياً للشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو .

ب. سعر الصرف: إن سعر الصرف عامل جذب هام للشركات متعددة الجنسيات ، وخاصة بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة للدولة المضيفة .إلا أن إطلاق يد المؤسسات المالية للمضاربة والاستثمار في اقتصاديات الشعوب ، أدى إلى أزمة سعر الصرف الشهيرة في دول جنوب شرق آسيا 1997م ، والتي تمثلت في انهيار شديد في عملات تلك الدول أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى . وعن أزمة اندونيسيا: يقول دكتور منير الحمش " من الواضح أن الأسباب الحقيقية للازمة الحالية في اندونيسيا ، تكمن في السياسات الإقتصادية والمالية المتبعة ، والتي اعتمدت على سياسة تنموية تقوم على إقامة صناعات تصديرية. وفتح الأبواب للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ، وتشجيعها وتشجيع الاقتراض الداخلي والخارجي . ولقد أدت هذه السياسات إلى مجموعة من الاختلالات أهمها عجز ميزان المدفوعات ، الأمر الذي يعنى أن البلاد تنتج من السلع وتصدر أقل مما تستهلك وتستورد ، مما أدى إلى تزايد الديون الخارجية التي وصلت إلى 96.500مليوناً من الدولارات عام 1994م ، ثم تصاعدت هذه الديون فبلغت 119ملياراً من الدولارات عام 1997م . وأظهرت الأزمة المالية الخلل في النمو المالي الأكثر سرعة بسبب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في البورصات وأسواق العملات ، حيث كان لها دور هام في تسريع النمو المالي ، كما كان لضحمتها دور في تمتعها بقوة وقدرة على تحديد اتجاه حركة الأسهم والعملات بوسائل مشروعة وغير مشروعة مما يحقق مصالح كبار المستثمرين الأجانب " .

ج. معدل التضخم: إن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري ، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا فإذا بلغ 30 أو 40% أو تجاوز 100% سنويا ، يدخل منطقة الخطر سواءً للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية . بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الإستثمارات طويلة الأجل لذلك يمثل التضخم مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة .

د. الإصلاح الاقتصادي: إن نجاح الدولة المضيفة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يتم عبر تبنى سياسات التحرير الإقتصادي ، والتحرير التجاري ، وسياسات تشجع الإستثمار خاصة الإعفاء الضريبي على الأرباح والتخفيض الجمركي على الواردات .

هـ/ الاستقرار السياسي: يتأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ، ويعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمار في الدول النامية .[1]

4-2-3 نظريات الإستثمار :

هنالك العديد من النظريات المفسرة للإستثمار لأهميته وبإعتبار أن الإستثمار يؤثر في مستوى الناتج القومي ومستوى العمالة ، كما أن حجم الإستثمار يؤثر على رصيد السلع الرأسمالية . إعتمدت النظريات على النظرية الكينزية والنيوكلاسكية ، إلا أن هذه النظريات يمكن إعتبارها نظريات للنمو الإقتصادي أكثر من كونها نظريات تفسر العوامل المؤثرة لسلوك الإستثمار ، كما أن هذه النظريات تركز على سلوك الإستثمار في الدول المتقدمة التي من الصعب تطبيقها في الدول النامية لعدة أسباب منها ،إختلاف الهياكل الإقتصادية والمؤسسية للدول النامية عن نظيرتها في الدول المتقدمة . وقصور القواعد الإحصائية في الدول النامية عن توفير بيانات دقيقة ومفصلة عن العديد من المتغيرات العامة كأرصدة رأس المال والأسعار النسبية للعمل ورأس المال . كما أن برنامج الإصلاح الإقتصادي والتكييف الهيكلي المطبقة في العديد من الدول النامية تتضمن مجموعة متنوعة من السياسات والإجراءات التي لم تأخذها النظريات والنماذج المعروفة في الإعتبار . أهم نظريات الإستثمار هي :

1-نظرية كينز:

إفترض كينز والإقتصاديون التقليديون أن الإستثمار دالة في سعر الفائدة ، وان قرار الإستثمار مبني على خصم التيار النقدي ، وهذه الطريقة تسمى بطريقة تحليل خصم التيار النقدي ، وعدّل كينز في هذه الطريقة فسميت بالكفاية الحدية برأس المال ، فبدلاً من حساب القيمة الحالية في طريقة التيار النقدي عن طريق خصم القيمة المستقبلية بسعر الفائدة السائد في السوق ومقارنة القيمة الحالية لصافي العائد من المشروع بتكلفة هذا المشروع أي الحصول على صافي القيمة الحالية ، فإن كينز إستخدم في خصم صافي تيار العائد من الأصل الرأسمالي ، سعر خصم يجعل القيمة الحالية لمجموع صافي تيار العائد من الأصل الرأسمالي طيلة بقائه صالحاً للإنتاج ومساوياً لشراء الأصل الرأسمال أي سعر العرض ، وسميّ سعر الخصم بالكفاية الحدية لرأس المال . إن إتخاذ قرار الإستثمار يقارن بالكفاية الحدية لرأس المال ، أي معدل العائد المتوقع من الأصل الرأس مالي بسعر

[1]- محمد مطر . إدارة الاستثمارات –مرجع سابق ص 32

الفائدة السائد في السوق ، فإذا كان معدل العائد من المشروع أكبر من سعر الفائدة ، فإن ذلك يعني أن الإستثمار مربح والعكس صحيح.[1]

2-نظرية المعجل:

تقوم نظرية المعجل على أساس أن الحافز الذي يدفع رجال الأعمال إلى زيادة رصيد مشروعاتهم من رأس المال هو الزيادة في الإنتاج .

الزيادة في الطاقة الإنتاجية تتطلب التوسع في رصيد رأس المال التي تتطلب معدل إنفاق إستثماري أعلى . وعليه فإن معدل الإنفاق الإستثماري يتوقف على التغيرات في مستوى الناتج .[2]

تعتمد نظرية معجل الإستثمار على أن أي مجتمع لديه رصيد معين من رأس المال اللازم لإنتاج ناتج معين . وهنالك علاقة ثابتة بين رصيد رأس المال والناتج كالتالي:

$$X = \frac{K_t}{y_t}$$

حيث: X هي نسبة K_t ، أي رصيد رأس المال في الإقتصاد في فترة زمنية t إلى Y_t ناتجها في الفترة الزمنية t . ويمكن كتابة هذه العلاقة كالتالي:

$$K_t = X\ Y_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذا كانت X ثابتة ، فإن نفس العلاقة في الفترة السابقة تكون:

$$K_{t-1} = X\ Y_{t-1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ويطرح المعادلة (1) من (2) نحصل على:

$$K_t - K_{t-1} = X\ Y_t - X\ Y_{t-1} = X(Y_t - Y_{t-1})$$

الإستثمار الصافي عبارة عن الفرق بين رصيد رأس المال في الفترة الزمنية t ورصيد رأس المال في الفترة الزمنية t-1 ، فإن صافي الإستثمار يساوي X مضروبة في التغيير في الناتج من الفترة الزمنية t-1 إلى الفترة الومنية t . وصافي الإستثمار يساوي الإستثمار الإجمالي ناقصاً مخصصات إستهلاك رأس المال أو الإهلاك .

---

[1]- سامي خليل ، نظريات الإقتصاد الكلي ، المفاهيم والنظريات الأساسية ، الكتاب الثاني (الكويت : (د ن) ، 1994) ، ص1174 1184 – 1185 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص1192 – 1193 .

إذا كانت I_t تمثل الإستثمار الإجمالي في الفترة الزمنية t و D_t تمثل إهلاك رأس المال في الفترة الزمنية t ، فإن صافي الإستثمار في الفترة الزمنية t يساوي $I_t - D_t$:

$$I_t - D_t = X(Y_t - Y_{t-1}) = X \Delta Y$$

نجد أن صافي الإستثمار يساوي (X)وهو معامل المعجل مضروباً في التغير في الناتج . وبما أنه يفترض X ثابتة ، فإن الإستثمار يكون دالة للتغيرات في الناتج . إذا زاد الناتج ، فإن صافي الإستثمار يكون موجباً . وإذا زاد الناتج بسرعة أكبر فإن صافي الإستثمار يزداد . ذلك يدل على أن الإستثمار يرتبط بعلاقة مباشرة مع التغيرات في الناتج .[1]

3-نظرية الأرصدة الداخلية للإستثمار:

نظرية المعجل وكذلك نظرية الأرباح نظريتان تؤديان إلى إنتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال . وعليه فإن الزيادة في الأرباح سوف تؤدي إلى إنتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال إلى اليمين موضحة رصيد رأس مال مرغوب فيه أكثر عند كل سعر فائدة . ومن نظرية المعجل أن رصيد رأس المال المرغوب فيه إنما هو دالة في ناتج الإقتصاد القومي .وفقاً لهاتين النظريتين فإن إنخفاض الأرباح أو إنخفاض الناتج سوف يؤديان إلى إنتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال إلى جهة اليسار.

يمكن حدوث الزيادة في رصيد رأس المال المرغوب فيه ، وبالتالي زيادة في الإنفاق الإستثماري دون إنتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال. فإذا كان هنالك إنخفاض في سعر فائدة السوق فيكون هنالك تحرك إلى أسفل على منحنىالكفاية الحدية لرأس المال السائد مشيراً إلى رصيد رأس مال مرغوب فيه أكبر . وعليه أن جميع العوامل التي تؤثر في سعر فائدة السوق سوف تصبح عوامل مؤثرة في رصيد رأس المال المرغوب ، وبالتالي في الإنفاق الإستثماري . فكلما كان المنحنى مرناً كلما كانت هذه العوامل المؤثرة في سعر فائدة السوق لها أهمية في التأثير على الإنفاق الإستثماري .

نظرية الأرباح للإستثمار تقضي بأن مقدار الإنفاق الإستثماري يتوقف على مقدار الأرباح التي تحققها منشآت الأعمال في الفترة الزمنية الجارية ، وفي الحاضر القريب . إن الإنفاق

[1]- مايكل ابدجمان ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة (الرياض : دار المريخ للنشر 1988)، ص176- 178 .

الإستثماري يتم على أساس توقعات هذا الإنفاق سيكون مربحاً ، ولكن لا يوجد تفسير بمقدار حجم الإنفاق الإستثمار الفعلي الذي يتم خلال فترة زمنية معينة .[1]

ويعد مستوى الأرباح بعد توزيع أرباح الأسهم ، وبعد سداد الضرائب ذو أهمية في تحديد مستوى الإنفاق الإستثماري . إن مستوى الإنفاق الإستثماري يستجيب لمستوى الدخل . ذلك لأن مجموع الأرباح التي تكسبها منشآت الأعمال إنما تتغير طردياً مع مستوى الدخل القومي .[2]

4-النظرية التقليدية الحديثة للإستثمار:

وفقاً للنظرية التقليدية الحديثة فإن رصيد رأس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج ، وأسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج .أسعار خدمات رأس المال تعتمد على أسعار السلع الرأسمالية ، وسعر الفائدة ، والمعاملة الضريبية لدخل قطاع الأعمال ، ومن ثم فإن التغير في الناتج أو في أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج تغير رصيد رأس المال المرغوب فيه وكذلك الإستثمار .

كما في نظرية المعجل فإن الناتج هو من محددات رصيد رأس المال ، وعليه فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الإنخفاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية تحفز الإستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ، ومن ثم على الناتج . وكما في حالة الأرصدة الداخلية فإن سياسات تغيير المعاملة الضريبية على دخول قطاع الأعمال تؤثر على رصيد رأس المال المرغوب فيه ومن ثم على الإستثمار. كما يعتبر سعر الفائدة قادر على تغيير رصيد رأس المال المرغوب والإستثمار . ولذلك فإن السياسات النقدية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة قادرة على تغيير الإستثمار .[3]

3-2-5الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي :

تدخل العديد من العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية أو إبعادها عن البلد المعين ومن أهم عوامل الجذب الاستقرار السياسي والاجتماعي، ارتفاع مستوي دخل الفرد، نمو الناتج المحلى وارتفاع العائد من رأس المال ، إضافة لتوفير البنيات التحتية اللازمة للاستثمار. وتنعكس أهم الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية عبر العوامل الآتية :-

1- عوامل انتقال رؤوس الأموال :

تؤثر تدفقات رؤوس الأموال علي الإنتاج في الدول المتأثرة بها وعلي معدل العائد من رأس المال و علي جميع عوامل الإنتاج الاخري (العمل، الأرض والتنظيم) ففي حالة قيام الأسواق

[1]- سامي خليل ، نظرية الإقتصاد الكلي الحديث ، الكتاب الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص1211- 1213 .
[2]- نفس المرجع السابق ، ص1216 – 1217 .
[3]- مايكل ابدجمان ، ترجمة محمد إبراهيم المنصوري ، الإقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص182 – 183 .

بوظائفها بشكل كامل فإن إنتاجية رأس المال يجب أن ترتفع في الدولة المضيفة لتتساوي مع دولة المصدر او لتصل الي المعدلات المستهدفة من ألطاقة الإنتاجية. إذا لم يحدث ذلك فسينشأ حافز لإنتقال رأس المال من المستوي المنخفض لعائداته إلي المستوي المرتفع منها " كما حدث ذلك في جنوب شرق آسيا نهاية التسعينات من القرن العشرين" .

2- **عائدات الاستثمار الاجنبي :**

تشكل الاستثمارات الأجنبية مصدراً رئيسياً للتمويل في الدول النامية وقد ساهمت بالفعل في إنفاذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من تلك الدول. وترتفع عائدات الاستثمار الاجنبي عندما يعتمد علي الرؤية المستقبلية طويلة الأجل في تحقيق الأرباح، ومن المهم التأكيد علي أن جني الدول النامية لمنافع الاستثمار الاجنبي لا يتم دون ثمن، فالمستثمرون الأجانب لهم أهدافهم ودوافعهم من تدويل انشتطهم ، كما أن الدول التي تشجع شركاتها علي الإستثمار فى الدول الأخرى تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية ويعني ذلك ضرورة النظر للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المصالح المشتركة، كما تعتمد درجة استفادة كل طرف من الاستثمار علي سياسات وسلوك الطرف الآخر. ويمكن تقييم فوائد الاستثمارالاجنبي وفقاً لمعايير معينة منها .[1]

توفير مصادر متجددة وبشروط جيدة للأموال لتمويل برامج ومشروعات التنمية . تنمية الملكية والخيارات الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص الوطني في الناتج المحلي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال الوطنيين للإطلاع بالدور التنموي في البلاد بإستحداث مشروعات جديدة وتطوير البحث العلمي والقدرة علي الابتكار والاختراع والتنظيم . توفير فرص جديدة للعمالة وتدريب الكوادر ورفع قدراتها الفنية وذلك وفقاً لشروط معينة تحددها الدولة المضيفة .

د - نقل التكنولوجيا وتوطينها فى البلد المضيف مما يرفع الإنتاجية ويحسن من مستوى تنافسية المنتجات الوطنية. تشجيع روح المنافسة بين رجال الأعمال الوطنيين مما يخفض من مستوي الاحتكار ويحسن من نوعية المنتجات والخدمات ويؤدي إلي توسعة الأسواق المحلية.المساهمة في فتح أسواق جديدة للصادرات خاصة وأن الشركات متعددة الجنسيات لها أمكانيات كبيرة في الوصول إلي الأسواق العالمية و الإسهام في تحسين ميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلي الداخل .

1 - عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية,1989

وتجدر ملاحظة ان دور الاستثمار الاجنبي في تحقيق معدلات نمو حقيقية جيدة وسريعة في حصص تصدير السلع المصنعة في الدولة المضيفة ينعكس بشكل ايجابي علي الناتج المحلي الإجمالي و تحسين المستوي المعيشي لغالبية السكان ويبرر ذلك انفتاح الدول النامية علي العالم الخارجي وتشجيعها للاستثمار الاجنبي وإغداقه بالحوافز والامتيازات، ويمكن استثناء بعض القطاعات باعتبارها استراتيجية أو ذات علاقة بالأمن القومي أو لأسباب بيئية أو ثقافية .

3- مؤثرات العولمة ألاقتصادية :

أعطت الاستثمارات الأجنبية حافزاً كبيراً لعمليات التكامل الاقتصادي من خلال ربط أسواق رأس المال والعمل وزيادة الأجور والإنتاجية في البلدان المضيفة، خاصة ذات النمو المرتفع والمتوسط . وقد اعتمدت الشركات متعددة الجنسية استراتيجيات تستند إلى تخصص وتوزيع الأنشطة بهدف الإستفادة من الوفورات الكبيرة التى تحققها تلك الإستراتيجيات .

وبقدر ما استفادت دول كثيرة من عمليات التحرير الاقتصادي المترافقة مع التقدم في وسائل الاتصال ووسائل النقل كما حدث في دول شرق آسيا التي استطاعت الاندماج في الاسواق العالمية وحققت معدلات مرتفعة من النمو، بقدر ما تضررت دول أخري لانخفاض مستوي تنافسيتها وتخلف بنياتها الأساسية وتدني قدراتها في مجال السياسات المالية والنقدية وضعف قوانين الاستثمار فيها وعدم تلبيتها لشروط جذب الاستثمار الاجنبي .

ومع التوجة نحو نقل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص أصبح المستثمرون الأجانب يعيدون ترتيب محافظهم المالية مع سقوط الحواجز بين الدول ويوازنونها علي المكاسب في الأسواق العالمية ومن شأن التكامل العالمي أن يخلق فرص جديدة للاستثمار خاصة إذا ما تم تحسين شروط التبادل التجاري العالمي

4- الأثر علي التنافسية :

تنامي اهتمام الدول النامية بتحسين مستوي تنافسية منتجاتها المحلية بشكل عام والصادرات بشكل خاص ،وشكل ذلك سبباً أضافيا لاستقطاب الاستثمار الاجنبي وذلك للإعتقاد بمساهمة ذلك الاستثمار في مستوي الإنتاج والصادرات .

يتم ذلك عبر الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة مرتفعة وفي مجالات جديدة ، كما يمكن الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في التحول من الصناعات ذات الإنتاجية المنخفضة والتي تستخدم تكنولوجيا بسيطة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية معتمدة على تكنولوجيا رفيعة المستوى ولكثافة عالية من رأس المال .

يتطلب الارتقاء بمستوى التنافسية تحسين مستوى الإنتاج والتحول من الميزة النسبية الثابتة إلى ميزة نسبية متجددة . وعلي الشركات الأجنبية الدخول في روابط خلفية مما الشركات الوطنية مما يسهم في رفع القيمة المضافة المحلية.

في هذه الحالة تجدر مراعاة انتهاج سياسات تضع في اولوياتها الشروط اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي الموجه لسلع الصادر مع ضرورة خلق الروابط مع المنتجين الوطنيين وتنمية قدراتهم ، إضافة للعوامل الهيكلية التي تساهم في دفع القدرات التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية. [1]

5. **الأثر على التجارة الخارجية :**

يستند التدخل الخارجي على قاعدة اقتصادية وتجارية قوية تُمكنها من ربط اقتصاديات الدول النامية وتجارتها الخارجية بتلك القاعدة ، وتعمل الدول الكبرى آنياً على إزالة القيود وأنظمة التحكم التي تقدمها الدول الأقل نمواً لحماية منتجيها الوطنيين والمتمثلة في حظر الاستثمار الخارجي عن المجالات الاستراتيجية واشتراط الحصول على موافقة رسمية وخلق قيود في الحصول على تلك الموافقة وفرض ضرائب باهظة وتقييد حصص الشركات الأجنبية في المشروعات الوطنية الكبرى وغيرها من القيود .

أصبحت كل تلك القيود والإجراءات محور خلاف في جولات منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث ترى الدول المتقدمة اقتصادياً أن الاستثمارات المتعلقة بالتجارة تعتبر مشابهة للدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها ، ودعت بالتالي لإلغاء تلك الإجراءات باعتبارها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج غير الكفء ، ويعتبر ذلك أداة خطيرة ومؤثرة من أدوات التدخل الخارجي ومن الأمثلة على ذلك الاتفاقية حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة(TRIMS) والتي تم التوصل إليها في جولة أورجواي والمتعلقة بالإجراءات والشروط التي تصعها الحكومات على الاستثمارات الأجنبية بهدف تقييد أو تشويه التجارة العالمية .

حدد ذلك الاتفاق اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة واستخدام شروط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي . ويهدف ذلك الاتفاق إلى إزالة القيود على التجارة الخارجية خلال سنتين للدول المتقدمة ، خمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نمواً ، وقد نظرت منظمة التجارة العالمية في اجتماع الدوحة في العام 2001م في طلب بعض الدول الأقل نمواً لتجديد فترة السماح المحددة وفقاً لاتفاقية (TRIMS) ، ولازال الصراع حول هذا الموضوع محتدماً في أروقة منظمة التجارة العالمية.

1- عمران عباس- مرجع سابق- ص114

6. الآثار ذات العلاقة بالأستخصاص :

من أشكال التدخل السافر ذو الطابع الاقتصادي سياسات استخصاص المشروعات العامة وتحويلها للقطاع الخاص خلال الفترة من 1988م وحتى 1995م تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار في شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر وحوالي 21 مليار دولار في شكل استثمارات غير مباشرة وقد مثل المبلغان نسبة 45% من إيرادات عمليات الإستخصاص[1] ويدل ذلك على استحواذ رأس المال الأجنبي على نسبة كبيرة من المؤسسات التي تم تحويلها للقطاع الخاص.

وسواء أن تم تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بشكل مباشر عبر البيع لمستثمر واحد أو مجموعة مستثمرين أو عبر الإكتتاب العام فإن ذلك يشكل مدخلاً أساسياً لرأس المال الأجنبي خاصة وأن المالكين الجدد يمكنهم بيع حصصهم في المستقبل . وبالتالي يمكن اعتبار سياسة الاستخصاص واحدة من أساليب تمكين رؤوس الأموال الأجنبية من المؤسسات الوطنية وتوجيه السياسة الإنتاجية لتلك المؤسسات بما يتوافق مع مصالحها.

وبالرغم من أن سياسة الاستخصاص تعمل على تشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي عبر إتاحة الفرص للمشاركة في الاقتصاد الوطني ، وإزالة القيود أمام الاستثمار الأجنبي وتحسين البنيات الأساسية وتهيئة مناخ الاستثمار إلا أن ذلك يترك ضغوطاً كبيرة على المستثمرين الوطنيين الذين يحتاجون للدعم والتشجيع من حكوماتهم حتى يستطيعوا منافسة المستثمرين الأجانب ومع عجز الحكومات الوطنية في الدول النامية عن القيام بتلك الوظيفة تجد الصناعات الوطنية والأنشطة الأخرى نفسها في مأزق حقيقي لا يمكنها الخروج منه بمفردها.

6-2-3 دوافع الاستثمار الأجنبي :

نالت أسباب و دوافع الاستثمار الأجنبي اهتمام الاقتصاديين و خبراء الشركات متعددة الجنسية على السواء. حيث تشير نظرية الميزة الخاصة إلى أن الشركات متعددة الجنسية تواجه زيادة في التكاليف نتيجة حجمها و تعدد عملياتها، مقارنة بتكاليف الشركات التي تقتصر عملياتها على دولة واحدة ، و لذلك فإن وجود الشركات متعددة الجنسية لابد و أن يكون نتيجة ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا لا يتمتع بها المنافسون المحليون و من بينها وفورات الحجم الكبير ، و الأساليب الإدارية و التفوق التقني، و المهارات التنظيمية و التسويقية أو امتلاك العلامات التجارية. و في المقابل هناك من يعتقد بأن امتلاك منشأة ما لأصول خاصة غير ملموسة (كالمهارات التنظيمية) ليس كافيا لكي

1 - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2003م ، ص 13.

تصبح المنشأة متعددة الجنسية ، بل لابد من وجود عوائد اقتصادية خاصة بالمنشأة (داخلية) تنتج عن استغلال هذه الأصول و أن عدم وجود هذه العوائد الاقتصادية يفضي بالمنشأة لاختيار أسلوب الترخيص للمنشآت المحلية لاستغلال هذه العوائد بدلا من استغلالها مباشرة من قبل المنشأة الأم عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد تتضمن العوائد الاقتصادية الداخلية رغبة المنشأة في ضمان جودة المنتج من خلال الإشراف عن قرب على عمليات الإنتاج كما قد يعود السبب في قيام المنشأة المتعددة الجنسية في الاستغلال المباشر لهذه العوائد ارتفاع تكاليف مراقبة تنفيذ الاتفاقيات أو صعوبة حماية حقوق الملكية سواء الفنية أو التسويقية. هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الأسباب التي تدفع بالشركات إلى دخول ميدان الاستثمار الأجنبي أهمها:

الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق احتراق أكبر للأسواق الأجنبية القائمة ، و لقد وجد أن التكامل الاقتصادي – مثل السوق الأوربية المشتركة – من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما قد يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة و مهارات عالية لسد الاحتياجات الإقليمية و المحلية ، و في العادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيار الترخيص بهدف رفع درجة الاستجابة لأوامر الشراء و زيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.

تعظيم الأرباح حيث إن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة و المضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعاً للميزة النسبية التي تتوافر في الدولة المضيفة تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة و الاستثمار و منها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، و من ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة و الاستثمار أيضاً نظام (قواعد المنشأ) الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي وطبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن لشركات استغلال ما تتمتع به من مزايا تقنية و انتاجية في الاسواق العالمية أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث و التطوير ، و في المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسية.[1]

1- عبد السلام أبو قحف- مرجع سابق .

7-2-3 أثر الاستثمارات الأجنبية على اقتصادات الدول المضيفة:

تنقسم آراء الباحثين حول هذا الموضوع إلى مجموعتين إحداهما مؤيدة لوجود الاستثمار الأجنبي و الأخرى معارضة لوجوده فالمجموعة المؤيدة ترى ان الاستثمارات الأجنبية تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المضيفة عن طريق زيادات الاستثمارات و ما تحمله لها من تكنولوجيا متقدمة و أساليب إدارية حديثة أما المجموعة المعارضة، فترى أنه و إن كان للاستثمار الأجنبي مميزات و منافع فإن تكلفة هذه المنافع تفوق بكثير ما تحصل عليه الدول من مميزات و يمكن تلخيص المجموعتين فيما يلي :

أولاً : آراء المجموعة المؤيدة:

يرى (بول ستريتن.P.Streeten 1972) أن الاستثمارات الأجنبية تسهم في وضع الأسس لمزيد من النمو الاقتصادي، و خلق و توليد المدخرات المحلية، و العملات الأجنبية كما يرى أن الاستثمار الأجنبي يمنح الدول المضيفة الاستفادة من المميزات يمكن حكومات هذه الدول من تضييق الفجوة بين المدخرات الوطنية و متطلبات الاستثمار الوطني بطريق غير مباشر بواسطة الضرائب التي تحصّلها من الشركات المستثمرة.الاستفادة من المهارات العالية و التقنية المتقدمة التي تنقلها الشركات المستثمرة على الدول المضيفة والاستفادة من أساليب و طرق الإنتاج و الإدارة الحديثة وتدريب الأيدي العاملة الوطنية و تنمية مهاراتها في مختلف مجالات الإنتاج بالاضافة الي تغير هيكل السوق المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة فيما يخدم المستهلك الوطني والمساعدة في تنمية و خلق روح الابتكار في مواطني الدولة المضيفة والمساهمة في خفض حدة البطالة بما توفره من فرص عمل لمواطني الدول المضيفة بطرق مباشرة و غير مباشرة وفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية و المساهمة في إيجاد روابط بين البنوك الأجنبية و أسواق المال العالمية و الدول المضيفة.[1]

يرى (مائير.Meier 1972) أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، و ذلك عن طريق خفض العجز في المدخرات الوطنية من ناحية و زيادة عرض العملات الأجنبية من ناحية أخرى مما يترتب عليها ميزات و منافع تتمثل في زيادة الإنتاجية ، و الدخل الحقيقي، و ارتفاع الأجور المحلية و انخفاض مستوى الأسعار و المساهمة في توظيف لعمالة الوطنية فضلاً عن نقل التقنية المتقدمة و المهارات الإدارية العالية إليها.

(1) - عبد السلام أبو قحف- مرجع سابق .

أما (جوهنسن .H.Johnson 1972) فيرى أن الاستثمارات الأجنبية لها تأثيرها في خفض أسعار السلع و تحسين جودة المنتجات الوطنية نتيجة لنقل التقنية المتقدمة.

و يرى (روبير .Reuber 1972) أن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج القومي و إعادة توزيع الدخل القومي في صالح العمّال شانها في ذلك شأن الاستثمار المحلي و أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حجم الاستثمارات الأجنبية و متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الكلي (GNP).

كذلك أثبتت الدراسات الميدانية ان هناك علاقة ارتباط قوية بين الاستثمارات الأمريكية المباشرة، وعجلة التنمية الاقتصادية في دول أوربا في الفترة ما بين 1950 – 1965م.

كما اشار التقرير السنوي للبنك الدولي للإنشاء و التعمير (IBRD) لعام 1970م إلى أن الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية لا تقتصر على حصيلة الضرائب المحصلة من الشركات المستثمرة، أو ما تدفعه في صورة أجور و مرتبات للمواطنين بل تتجاوزها إلى نقل التقنية و تنمية الصادرات و إحلال الواردات و تحسين و تصوير مشروعات البنية الأساسية و بالتالي تدريب الإدارة و العمالة الوطنية.

ثانياً: آراء المجموعة المعارضة :

يرتكز أصحاب هذه المجموعة إلى عقائد و مبادئ سياسية في المقام الأول في معارضتهم للاستثمارات الأجنبية، و لعمل الشركات متعددة الجنسية و من أشهر المعارضين للاستثمارات الأجنبية (هايمر) ، و (توغندهات) الذين يرون أن الاستثمارات الأجنبية تعود بالفائدة على الشركات متعددة الجنسية بأكثر من استفادة الدول المضيفة لها، و قد ساير هذا الفكر في الدول العربية بعض العرب خاصة في مصر و ذلك عندما تمت مناقشة سياسة الانفتاح الاقتصادي، و تشجيع الاستثمار الأجنبي التي انتهجتها الحكومة المصرية مع بداية عام 1974م إذ كرس بعض الكتاب العرب مؤلفاتهم في لمهاجمة و معارضة الاستثمارات الأجنبية ، و بحسبما أورد مطر فإنهم يرون أنها وسيلة لنشر النفوذ العربي و أن الفائدة المتحققة منها تعود للدول العربية و الشركات المتعددة الجنسية أكثر من الدول المضيفة لها كما أنها لا تحرص على نقل التقنية أو تدريب العمالة الوطنية.[1]

و عموما اتفقت آراء المتخصصين الاقتصاديين حالياً على أنه يمكن التعرف على آثار مثل هذه الاستثمارات من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية و فيما يلي نتناول هذه الآثار بشئ من التفصيل :

1- عمران عباس- مرجع سابق- ص119

1- التدفقات الاستثمارية :

تعد الاستثمارات الأجنبية من أهم وسائل استقطاب الأموال الأجنبية و ذلك عن طريق الشركات المستثمرة التي تمتلك قدرة ذاتية و ائتمانية لتمويل مشروعاتها، و لا يتم ذلك إلا عن طريق توافر عوامل الجذب في الدول المضيفة فضلا عن نوعية الاستثمارات المراد الدخول فيها، لما لتلك النوعية من أهمية في دفع عملية الاستثمارات الأجنبية.

2- ميزان المدفوعات :

للاستثمار الأجنبي أثر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة و ذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري بطريق سلبي أو إيجابي ، فالأثر الإيجابي يتضح عندما تستخدم مدخلات الإنتاج الوطنية بشكل مكثف، أما الأثر السلبي فيحدث عندما تستخدم الشركات الأجنبية رؤوس أموال خاصة بالدولة المضيفة لتمويل استيراد مدخلات الإنتاج.

3- نقل التقنية:

حرصت بعض الدول النامية على إعادة النظر في أنظمتها الخاصة بنقل التقنية، و ذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية و التي لها أهميتها في نقل و توطين التقنية فيها، كما عملت هذه الدول على تطوير قدراتها الاستيعابية لتوطين التقنية المنقولة و تحيد مدى ملائمة التقنية لاقتصاد الدولة المضيفة من نقل و توطين التقنية، و يكون للاستثمار الأجنبي أثراً إيجابياً على اقتصاد الدولة المضيفة بشرط ألا يؤدي ذلك للتبعية .

4- البحث و التطوير :

ترتبط هذه المسألة بشكل كبير بمدى جدية و حرص الدول المضيفة على نقل التقنية عن طريق حث الشركات الأجنبية على الاستثمار في البحث و التطوير محلياً و دعم الشركات المحلية للاستفادة من هذه الأنشطة في سبيل خدمة هذا الهدف و ذلك لأن الشوكات الأجنبية المستثمرة تعد مصدراً مهماً و دافعاً للإبداع و الاختراع.[1]

5- العمالة الوطنية :

يساهم الاستثمار الأجنبي في إيجاد فرص عمل لمواطني الدولة المضيفة بشكل مباشر أو غير مباشر كما يساهم في تأهيل و تدريب العمالة الوطنية مما ينتج عنه قدرتها على المنافسة في سوق

1- عمران عباس- مرجع سابق- ص125

العمل المحلي و العالمي ، فإذا استطاعت الدولة تحقيق ذلك يكون للاستثمار الأجنبي أثرا ايجابيا مهماً.

6- اكتساب مهارات إدارية:

يساهم الاستثمار الأجنبي في اكتساب المهارات الادارية ، ذلك أن الاستثمار الأجنبي له دوره الهام في نقل الكفاءة الإدارية إلى الدول المضيفة و ذلك لتمكنها في هذه الجوانب ، لأنها تتمتع بمهارات إدارية عالية تنعكس بالتالي على مستوى الأداء في اقتصاد الدول المضيفة عن طريق تعامل المدراء المحليين المباشر مع هذه الكفاءات بالتدريب و التطبيق العملي سواء في مجال العمل الإداري أو حتى في التقنية المتطورة.

8-2-3 معوقات الاستثمار الأجنبي :

أخذ موضوع المعوقات والمشاكل أهمية متزايدة لدى حكومات الدول ، التي تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي إليها إذ لابد من بذل جهود مقدرة لإزالة كل هذه المشاكل والمعوقات ، وتتمثل هذه المعوقات في الآتي :[1]

1/ عدم الاستقرار السياسي :

تتمثل في الاضطرابات التي تحدث من حين إلى آخر و النزاعات الداخلية المستمرة، والتي تمثل عائق يواجه الاستثمار بسبب عدم الاستقرار السياسي وتغير الحكومات التي تصاحبه ، الأمر الذي يجعل هروب رؤوس الأموال أمراً محتوماً .

2/ تعدد التشريعات الاستثمارية :

يشكل تعدد القوانين والتشريعات الاستثمارية عقبة أمام المستثمرين .

3/ عدم ثبات قوانين وتشريعات الاستثمار :

الملاحظ أنها تتغير من وقت لآخر مما يجعل المستثمر الأجنبي في حالة خوف من أن يصدر تشريع جديد في إي وقت و يلغي الامتيازات والتسهيلات التي بموجبها أنشأ مشروعه ، وأن كان البعض يرى أن التغير في القوانين يعود على أنها يجب أن تواكب التغيرات الاقتصادية .

4/ ضعف الامتيازات والتسهيلات التي تمنح الاستثمار الأجنبي :

نجد أن أكثر القوانين تمنح امتيازات غير كافية للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي لإحجام المستثمرين وبحثهم عن امتيازات أفضل في إي بلد آخر .

1- عمران عباس- مرجع سابق- ص114

5/ الغموض في بعض نصوص التشريعات الاستثمارية :

تحمل بعض القوانين الاستثمارية نصوص يمكن أن تفهم بأكثر من معنى الأمر الذي يجعل الجهات الأخرى ذات الصلة بالموضوع أن تستقل هذه التشريعات لمصلحتها .

6/ نقص المعلومات عن المقومات الاستثمارية :

و هي من أكبر المشكلات التي تواجه المستثمر الأجنبي ، وذلك لعدم توفر المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة ، و ما يحاول المستثمر معرفته هو توفير المعلومات العامة عن المشروعات المشابهة لها من حيث العدد وفجوة السوق من حيث الصناعة والمواد الخام والأيدي العاملة والترحيل وغيرها، ونجد أن عدم توفير هذه المعلومات يجعل المستثمر يلجأ إلى ترك مشروعه أو تغييره .

7/ ضعف السوق المحلي ومحدوديته :

بما أن الأسواق المحلية المحدودة لا تستطيع أن تستوعب إنتاج المشروعات الاستثمارية الضخمة ، فقد يعود ذلك إلى ضعف القوة الشرائية مما يضطر المستثمر للجوء إلى أسواق أخرى في مناطق أخرى ، وهذا يزيد من التكلفة وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الأمر الذي يقود بالضرورة إلى قلة الأرباح .

8/ سياسة التسعير :

سياسة التسعير التي تضعها الدولة في بعض الأحيان لبعض السلع بغرض تخفيض العبء على المواطن دون أن تضع مصلحة المنتج مما يؤدي إلى إيقاف الإنتاج ، أو يلجأ المستثمر إلى تقليل الجودة أو إتباع أسلوب التحايل على السياسات مما يضر الدولة .

9/ تأميم ومصادرة المشروعات :

يجب تضمين ضمانات عدم التأميم والمصادرة في التشريعات إلا بأمر قضائي، أو عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك ، بعدما يتم تعويض المستثمر تعويضاً مناسباً.

10/ عدم ترحيب المواطنين بالاستثمارات الأجنبية :

في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود أجانب في مناطقهم خاصة بالاستثمارات في مجال النفط والذهب وغيرها من الاستثمارات الأخرى ، مما يجعل الدولة تنظر في تلك المناطق وتأخذ مبدأ التأمين لتلك المشروعات .

11/ عدم الاستقرار الاقتصادي :

اقتصاد الدول النامية يتأرجح ما بين كساد وانكماش وتضخم وغيرها من التقلبات الاقتصادية وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة تساعد المستثمر في اتخاذ القرار .

12/ عدم الاستقرار الأمني :

تفشي ظاهرة الانقلاب الأمني في بعض الدول النامية وعدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية قلل من فرص الاستثمار في شتى المجالات وخاصة الاستثمارات الكبيرة مثل الصناعات الثقيلة .

13/ تدهور قيمة العملة :

هذه الظاهرة قد تؤدي إلى زيادة درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمرين ، إذ يؤدي تخفيض سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلى انخفاض قيمة الأسعار الحقيقية مقدمة بالعملات الأخرى وإلى تأكل أرباح المستثمرين أو تقليلها عندما تحول إلى الخارج ، كما يوجد في بعض الأحيان " سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الأسود" والفرق بين هذه الأسعار يسبب خسائر للمستثمر الأجنبي .

14/ ازدواجية الضرائب :

عادة ما تفرض الدولة أكثر من ضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات التي تقدم من قبل المستثمرين رغم الإعفاءات التي تمنح للمشروعات ولفترات مختلفة.

15/ القيود التي تفرض على تحويل الأرباح للخارج :

هناك قيوداً وشروطاً تضعها السلطات للمشروعات عندما تريد أن تحول أرباحها التي تحققت من نشاطها الاستثماري ، ومن أبرز هذه القيود التي تشترط عليها : استثمار جزء من أرباحها في الداخل أو أن تسمح لها بتحويل الأرباح بنسب محددة أو أن تفرض رسوم على المعدات والآلات التي تم جلبها للمشروع عند إعادتها للخارج .[1]

16/ ندرة الأيدي العاملة "المؤهلة فنياً " : للأسباب الآتية :

أ/ شح إمكانية الدولة في جانب التأهيل التقني للأشخاص .

ب/ هجرة الأشخاص ذوى الكفاءات بمعدلات عالية ، و خاصة ذوي الكفاءات العلمية في التخصصات النادرة.

1- أبو النور ، أبو القاسم محمد (2005) ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا ، مجلة دراسات المستقبل ، العدد الثاني ، المجلد (2) ، السنة الأولى ، ص. 56.

ت/ عدم توفر الرعاية وأجواء تحقيق الطموحات ، حيث نجد أن المشروعات تحتاج إلى أيدي عاملة مدربة فنياً ولكنه يصعب ذلك في السودان مما يضطر المستثمر إلى جلب عمال أجانب ذوي خبرة وكفاءة عالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

17/ القصور في الترويج :

قصور الإعلام مع ضرورة وجود قسم للترويج للاستثمار.

18/ ضعف سوق رأس المال :

وصلت أسواق المال في الكثير من الدول المتقدمة مراحل متطورة وقد أولت تلك الدول هذه الأسواق أهمية كبيرة وذلك لدورها الهام والذي يتمثل في التجارة في جميع أنواع الأسهم والسندات وحماية المستثمرين ، وإعلام الجمهور بالمعاملات التجارية في السوق وتيسير الحصول على الموارد المالية للمؤسسات العامة أو الشركات الخاصة وذلك بتوفير سيولة أكثر للأوراق التي تصدرها تلك المؤسسات أو الشركات .

19/ الفساد المالي والإداري :

تعاني منه الكثير من الدول ، فالمستثمر قبل اتخاذ القرار أو أي إجراءات بشأن استثماره أو عدمه يضع في حساباته الأشياء السالبة التي يتعرض لهـا الاقتصاد نتيـجة لتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري من اختلاسات للمال العام مما تؤدي إلي إهدار أمواله وهذا من شأنه أن يقلل الأرباح التي يحققها المشروع وبالتالي فقدان المستثمر للثقة في السلطات المشرفة علي الاستثمار .

20/ المعوقات الطبيعية :

وهي ليست من صنع الإنسان وبالتالي لا جدوى من الخوض فيها كثيراً وذلك لاستحالة وضع المعالجات لها ، وهي تشمل هطول الأمطار وتوزيعها حسب المكان والزمان ، و ندرة المياه السطحية والجوفية ، تغير المناخ مثل تأخر الشتاء أو ارتفاع درجات الحرارة بمعدلات زائدة، وكذلك الرياح العاتية والفيضانات وانحسار الأنهار و الأوبئة والأمراض .

21/ البنيات التحتية :

يستلزم لإحداث نهضة اقتصادية تحريك الطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني كحد أدنى من البنيات التحتية ، وفي ظل انعدام أو ضعف تجهيزات الطرق والصرف الصحي والطاقة الكهربية لن تثمر مجهودات القطاع الخاص.

22/ النظام المصرفي والتمويلي :

النظام المصرفي التمويلي في الدول النامية لا يزال غير قادر على مواجهة التحديات في ظل المفاهيم الحديثة وذلك رغم الجهود المقدرة والتي بذلت من الدول النامية.

23/ معوقات مؤسسية وقانونية :

هنالك بعض الإشكالات التي تعترض الطريق وتلقي بظلالها على عملية الاستثمار، وهي مثل تضارب بعض الاختصاصات وتعدد الرسوم والجبايات غير القانونية المفروضة من قبل بعض المؤسسات الحكومية ملقية بذلك آثار سالبة وبالغة الخطورة علي الاستثمار الأجنبي .

24/ معوقات تعود للمستثمرين أنفسهم :

منها سيادة النظرة التجارية قصيرة المدى ، فبعض المستثمرين ينقصهم النفس الطويل الذي تتطلبه الاستثمارات طويلة الأجل، وربما أدى ذلك إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الاقتصاد ككل .

25/ معوقات الإجراءات الإدارية : مثل تعدد الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر وتطول إجراءات الحصول على الأرض اللازمة ، وفي استقصاء لعدد من المستثمرين لمعرفة المشاكل الإدارية التي تواجههم وضح أن قضية الحصول على الأرض اللازمة لقيام المشروع تمثل عائقاً إدارياً في العملية الاستثمارية .[1]

9-2-3 المناخ الإستثماري الملائم :

مفهوم المناخ الإستثماري أو البيئة الإستثمارية غير محدد ويشمل كل ما يمكن أن يؤدي إلى طمأنينة المستثمرين في الوقت الراهن وفي المستقبل حول أصول أموالهم المستثمرة وعوائدها وإمكانية التحويل للخارج بغرض شراء مواد خام أو آليات أو استجلاب كوادر فنية أو تحويل أرباح للشركة الأم.

يشمل المناخ الإستثماري الحالة العامة للدولة من حيث عوامل أساسية منها النظام التعليمي والتدريب والتأهيل لأن ذلك يعكس مدى مقدرة السوق المحلي على توفير الكوادر الفنية المطلوبة والنظام الصحي من حيث الطب الوقائي والعلاجي مما يؤدي إلى عدم تغيب العاملين عن العمل لفترات طويلة وإرتفاع الإنتاجية والمستوى العام للدخول مما يعتبر مؤشراً للقوة الشرائية الكلية.المساحة السوقية محلية أو إقليمية إذا كانت الدولة قد إنضمت إلى شكل من أشكال التكامل الإقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة أو الإتحاد الجمركي أو السوق المشتركة.مساهمة القطاعات

1-أبو النور ، أبو القاسم محمد - مرجع سابق -ص. 67.

الإقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وتحديد القطاع الرائد.القطاعات ذات الأولوية وما يُمنح لها من مزايا وإعفاءات وفق قوانين تشجيع الإستثمارات .القوانين الخاصة بالحد الأدنى للأجور.سياسات التسعير الحكومي للسلع والخدمات والأسس التي تعتمد عليه.إستقرار السياسات المالية والنقدية وبالذات الضرائب وسعر الصرف وكيفية تمويل عجز الموازنة العامة للدولة. إستقرار الأوضاع السياسية والأمنية مما لا يؤدي إلى مصادرة أو تأميم والبنيات الأساسية المتوفرة.إستقرار علاقات الدولة مع العالم الخارجي وقدرة الإقتصاد على إمتصاص الأزمات بكل أنواعها.

تؤدي العوامل المذكورة أعلاه إلى تحسين البيئة الإستثمارية لأن هذه العوامل الخارجية تؤثر إيجاباً على الإستثمار وتؤدي إلى زيادة الإستثمار رغم عدم تغير تكلفته.(9) كذلك تساعد على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية عبر الزمن مما قد يؤدي إلى الشراكة بين رأس المال الأجنبي والمحلي وتقديم صورة جيدة للدول خارجياً.[1]

نلاحظ أن دور الحكومات مهم في تحسين المناخ الإستثماري لأنها يجب أن تقوم بتوفير البنية التحتية للإقتصاد مثل الطرق والسدود والخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه ، ويؤدي ذلك إلى توسيع الطاقة الإستيعابية للإقتصاد ويعني زيادة العوائد على الإستثمارات وسن التشريعات والقوانين التي تحمي حقوق المستثمرين من التغول الحكومي أو غيره ومثال ذلك توفير ضمانات مقنعة لتنال رضا المستثمرين.عدم تغيير السياسات الإقتصادية إلا عند الضرورة وبالذات فيما يمس المستثمرين وتعويضهم إذا لزم الأمر.تحديث الخريطة الإستثمارية القومية والقطاعية وإيجاد آليات للإعلام عنها. زيادة وعي المواطن حول أهمية الإستثمارات الأجنبية من حيث زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفتح فرص توظيف للعمالة المحلية وإحلال الواردات...وحث الشركات الأجنبية على تقديم خدمات للمجتمعات المحلية التي تعمل فيها وفق المسؤولية الإجتماعية وذلك لخلق جو من التراضي والقبول لأنشطة تلك الشركات.

ما ذكر أعلاه قليل من كثير ولكنه يؤدي إلى تحسين المناخ الإستثماري في الدولة وذلك لأن دول العالم قاطبة تتنافس على جذب الإستثمارات الأجنبية وكل منها يسعى إلى إبراز صورة نموذجية تجعل المستثمر الأجنبي يفضلها على الأخريات.و تكون البيئة الإستثمارية تكون جاذبة في الحالات الأداء الإقتصادي الجيد وذلك وفق المؤشرات الإقتصادية الكلية و الموارد الطبيعية المستغلة في

[1] -أبو النور ، أبو القاسم – مرجع سابق ص. 69.

الوقت الراهن كماً ونوعاً.الموارد الإقتصادية الكامنة وإمكانية استغلالها مستقبلاً وبالذات الصناعات الاستخراجيةوجود إدارة إقتصادية تعمل في إطار مؤسسي وتتخذ قرارات موضوعية.

هذه عوامل مساعدة تؤدي إلى توفير بيئة إستثمارية مواتية غير أن المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات يختلفون في تحديد أهمية كل من العوامل المذكورة. فالبعض قد يركز على إمكانية إستجلاب عمالة أجنبية بينما آخر يرى أن إستقرار سعر الصرف هو العنصر الجاذب لإستثماراته وآخر يرى أن توفر وسائل النقل من أهم عناصر البيئة الإستثمارية. كل هذه العوامل تؤدي إلى تقليل المخاطر التي تواجه الإستثمارات الأجنبية.[1]

(1)أبو النور ، أبو القاسم محمد – مرجع سابق -ص. 156.

الفصل الرابع

القطاع الزراعي والاستثمارات الأجنبية في السودان

توطئه :

يعتبر السودان من أكبر الأقطار العربية والأفريقية مساحة إذ تبلغ مساحته مليون ميل مربع. ويتوسط السودان تسع دول والسودان بلد غني بموارده الطبيعية التي تجعل قاعدة اقتصاده تقوم علي الإنتاج الزراعي والحيواني. ومن ثم فأن الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد وعليها تقوم معظم الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتشكل الزراعة كذلك أساس البناء الاجتماعي الذي تكيفه التركيبة الأنثروبولوجيا والمناخ وطبيعة الأرض. وبالرغم من الإمكانات الزراعية الضخمة المتوفرة بالسودان فأن تنمية القطاع الزراعي والاستفادة القصوى من ميزاته لا زالت تتطلب الجهود لاستغلالها حتى تدفع عجلة الإنتاج والتنمية نحو التقدم وتبين الإحصاءات والتحليلات الاقتصادية إن القطاع الزراعي يحتل موقع الريادة والقيادة في الاقتصاد السوداني حيث بلغت مساهمته نحو 45.5% من الناتج المحلي الإجمالي (لعام 2002م) ويعتمد عليه 80% من المواطنين في حياتهم الاقتصادية وتعتمد حوالي 90% من حصيلة صادرات السودان على الزراعة عن طريق تصدير القطن والصمغ العربي والماشية واللحوم والحبوب الزيتية والذرة والخضر والفاكهة وغير ذلك من المحاصيل الزراعية الأخرى ومنتجاتها.

يتمتع القطاع الزراعي في السودان بفرص واسعة وإمكانات هائلة توفر المقومات الأساسية للتنمية والاستثمار فيه وقد رشح السودان ضمن ثلاث دول تستطيع حل مشكلة الغذاء في العالم مع استراليا وكندا . يعتبر السودان الدولة العربية الوحيدة التي يعد ميزانها الزراعي موجباً ويساهم مساهمة فعالة في الأمن الغذائـــي العربي إذ بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية حوالي 106 ألف طن خلال عام 2002م.[1]

الأرض والمناخ :

تتكون أراضي السودان من السهول والوديان والهضاب والكثبان الرملية تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 200مليون فدان، المستغل منها حالياً لا يتجاوز 15% أي حوالي 30 مليون فدان. وهنالك مساحات مغطاة بالغابات والشجيرات والمراعي الطبيعية التي

l- http://elhourriya.net/index.php/soudan/29102-elhourriya-mauritania.htm5/1/2013

ساعدت علي تربية ثروة حيوانية متنوعة بالإضافة إلى مساحات كبيرة تغطيها مياه الأنهار والوديان والحفائر وهي منتشرة في معظم أنحاء البلاد. يتوافق مع هذا التنوع في التربة تنوع واسع في المناخ عبر طول البلاد من شمالها إلى جنوبها، هذا التنوع الكبير في طبيعة التربة وتنوع المناخ يتيح للسودان فرص كبير لنجاح القطاع الزراعي .

الموارد المائية :

تتكون الموارد المائية في السودان من مياه الأمطار والأنهار والمياه السطحية والمياه الجوفية. وتتوفر الأمطار الغزيرة في جنوب البلاد وأواسطها. أما الشمال الجاف فأنه غني بموارد المياه الجوفية الوفيرة. تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل لعام 1959م بنحو 18.5 مليار متر مكعب في العام.ويستغل السودان حالياً منها حوالي 12.2 مليار متر مكعب في العام. يقدر حجم تصريف المياه الموسمية بنحو 3.3 مليار متر مكعب. ويمكن الاستفادة من مياه الأودية بتخزينها في الحفائر والسدود الترابية وتغذية الخزانات الرسوبية لأغراض الري وشرب الإنسان والحيوان. وتشكل المنخفضات الطينية والمسطحات المائية في في بعض المناطق مصادرتقليدية لشرب الحيوان. تنتشر مصادر المياه الجوفية في أكثر من50% من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو 15.200 مليار متر مكعب، يعادل هذا المخزون الجوفي أكثر من 200 ضعف العائد السنوي من النيل. [1]

الموارد البشرية:

وفقاً للتعداد السكاني الخامس (39,154,490) نسمة منهم 20،073,977 ذكور و(19,080,513) إناث نسبة متقاربة، يتوزع السكان بالريف 65% والحضر35% بينما تركز النشاط الإقتصادي بالخرطوم 67% من المصانع مع إزدياد الهجرة للمدن.

ويعمل حوالي 80% من السكان في الزراعة بمختلف منا شطها. منذ فجر الاستقلال أهتم السودان بالتعليم الفني (الزراعي) وتأهيل القيادات العملية في هذا المجال بوصفه بلد زراعي في المقام الأول، وهنالك مراكز بحثية رفيعة المستوي (هيئة البحوث الزراعية) تغطي معظم مجالات البحث العلمي في الزراعة، ولهذه المراكز مساهمات مقدرة في تطوير الزراعة في السودان تجد احتراما في دوائر البحث العلمي علي مستوي العالم.[2]

1- http://www.brbrnet.net/vb/showthread.php?t=7/1/2013

2 -http://elhourriya.net/index.php/soudan/29102-elhourriya-mauritania.htm5/1/2013

أنماط الزراعة في السودان :

التنوع المناخي الذي يتمع به السودان أتاح الفرصة لوجود انماط زراعية عديدة وكل تمتاز بإنتاج محاصيل مختلفة وهي:

الزراعة المروية:

يتمتع القطاع المروي بإنتاج عدد من المحصولات مثل القطن والفول السوداني وقصب السكر والتوابل والقمح والبقوليات بالإضافة إلى الخضر كالبامية والباذنجان والطماطم والفاكهة كالموز والمانجو والنخيل والليمون والقريب فروت وغيرها من المحاصيل الأخرى .

الزراعة المطرية:-

ينتج القطاع الزراعي المطري محاصيل السمسم والذرة والفول السوداني وزهرة الشمس والقطن المطري والذرة الشامي والدخن والكركدي. يمكن زراعة أشجار الهشاب لإنتاج الصمغ العربي المحصول النقدي الهام. ولقد أثبت محصول القوار نجاحه كمحصول زراعي مطري حيث يستخدم كمادة صمغية وكعلف للدواجن نسبة لما يحتويه من نسبة عالية من البروتين

الزراعة البستانية:

أن الموارد الطبيعية ذات التنوع في الأرض والمناخ وموارد المياه يتيح فرصاً كبيرة للإنتاج البستاني علي مدار العام خاصة في الشتاء. هذه الخاصية تجعل للسودان ميزة تفضيلية في إنتاج الخضر والفاكهة في غير موسم إنتاجها في أوربا. وهنالك طلب كبير في السوق الخارجي خاصة في العالم العربي وبعض الدول الأوربية وأهم المنتجات التي أثبتت وجودها في الأسواق من الفاكهة هي المانجو والليمون والقريب فروت بالإضافة إلى الخضر كالبصل والباذنجان والشطة والبامية والعجور وغيرها.

الثروة الغابية والمراعي الطبيعية:

توجد بالسودان مساحات شاسعة مغطاة بالغابات والشجيرات والمراعي الطبيعية تقدر بنحو 1.050 مليون هكتار. وقد ساعدت هذه المراعي علي تربية ثروة حيوانية متنوعة قدرت بنحو 132 مليون رأس حسب إحصائية عام 2002م.[1]

[1]-شريف الدشونى . قضايا التنمية المستدامة .دار عزه للنشر والتوزيع، الخرطوم 2005 ص 33.

السياسات والاستراتيجيات الزراعية:

في ظل السياسات الجديدة والتوجهات الأصلية التي تبناها النظام القائم في السودان فأن الفرصة أتت لإنقاذ الاقتصاد السوداني علي أساس التنمية والإنتاج. وجعلت التنمية المتوازنة والتنمية الريفية موضوع الإنقاذ الاقتصادي والمجال الذي توجه إليه الجهود والاستثمارات. ولقد وضعت الدولة سياسة زراعية تهدف لمضاعفة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فوائض كبيرة للتصدير. ومن ثمَّ فقد حددت السياسة أولويات وأسبقيات معينة للاستثمار وجهت إليها الدعم والتسهيلات والامتيازات الخاصة كمنح الأراضي الاستثمارية والإعفاءات الجمركية والإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال. [1]

ومن أهم موجهات إستراتيجية القطاع الزراعي:

الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة والحفاظ علي التوازن البيئي بتخصيص مساحات للمراعي وأخرى للغابات والزراعة بشقيها النباتي والحيواني وتوفير المياه بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية من خلال إدخال التقنية المتطورة والملائمة لعناصر الإنتاج بجانب تحقيق طفرة في الإنتاج بدعم الاستقلال الحقيقي للوطن بتحقيق أمنه وزيادة حجم صادراته وتنويعها والارتقاء بجودتها والتركيز علي دعم صغار المنتجين كنمط أساسي للتنمية الزراعية وتحقيق العدالة.

[1]-عطا البطحاني –الاقتصاد السوداني في فترة ما بعد الحرب-السودان –المكتبة الوطنية-2006

1-4 الاستثمارات الأجنبية في السودان :

السودان بمساحته الشاسعة وموقعه الجغرافي المتميز وموارده الطبيعية سواء فى ظاهر الأرض او باطنها بجانب تنوع مناخه يدعم ترشيحه من قبل منظمة الأغذية الزراعية العالمية الفاو فى العام 1974م بان يكون (سلة غذاء العالم ، وذلك لما توفرت له من إمكانات اقتصادية كبيرة لم تتوفر لكثير من البلدان ولكن رغم ذلك لم يتمكن السودان من الاستغلال الفاعل لهذه الموارده وتسخيرها لبلوغ مستويات رفيعة من التنمية الاقتصادية وذلك لضعف الإمكانيات المالية التي تساعد على تفعيل هذه الموارد واستثمارها للاستفادةمنها اقتصادياً لأن القدرة على الإستثمار تتوقف على مدى توفر الإمكانات الاستثمارية فى المجتمع من الناحية الكمية والنوعية والمتمثلة فى رفع حجم الادخار فى المجتمع سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية فى القطاع الخاص او على مستوى الحكومة والوحدات الاقتصادية المملوكة لها (الادخار العام) (3) ما ساعد على تعبئة الموارد الاقتصادية فى العملية الإنتاجية وهذا مالم يتمكن السودان من تحقيقه نسبة لشح الموارد المالية المحلية فى مصادرها المتعددة ما جعل السودان وكغيرة من الدول النامية يتجه نحو جذب رؤوس الأموال الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال تهيئة المناخ الملائم لجذبها بفرضية ان هذه الاستثمارات توفر المال اللازم لإقامة المشاريع الإستراتيجية ومشاريع البنية التحتية التي يعجز رأس المال الوطني عن إقامتها وصولاً لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد .[1]

السودان منذ فجر الاستقلال سعى لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتدفقها للداخل حيث صدرت العديد من قوانين الاستثمار التي تضمنت الكثير من الامتيازات والإعفاءات التي تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتدفقها للسودان، لان تدفق الاستثمار الى أي بلد يتوقف بصورة كبيرة على توفر المناخ الاستثماري الجاذب بالبلد، وهي مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية التي تؤثر ايجاباً فى المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى دولة دون الآخر لذا نجد ان **المناخ الاستثماري يشتمل على عدة محاور رئيسية هي:**

- المحور السياسي حيث يجب أن يتوفر فيه الاستقرار السياسي في البلد المضيف للأموال الأجنبية فهذا يوفر الطمأنينة والسلامة لتلك الأموال.
- المحور الاقتصادي الذى يجب أن تتوفر فيه الاستقرار الاقتصادي بالبلد المضيف للاستثمارات.

[1]- قاسم الفكي - فاعلية الاستثمارات العربية في تنمية الاقتصاد السوداني-السودان -2012 –ص2

- المحـور الإداري الـذى يجـب ان تكـون فيـة الإجـراءات التنظيميـة للاسـتثمارات قصـيرة الظل الإداري ومبسطة (النافذة الواحدة).
- المحور التشريعي الذي يجب توفر فيه البلد المضيف القوانين التي تشجع الاستثمار.
- المحـور البنيـوي والـذي يجـب تتـوفر فيـة البنيـات الأساسـية مـن طـرق وجسـور واتصـالات..الـخ فـي البلـد المضـيف ويعتبـر مـن أهـم عناصـر منـاخ الاسـتثمار بالبلـد المضيف للاستثمارات.[1]

4-1-1قوانين الاستثمار في السودان (1956-2007) :

منـذ الاسـتقلال اهتمـت الدولـة اهتمامًـا كبيـرًا بالاسـتثمار وهنـا نتنـاول سـرد تـاريخي لـي قـوانين الاسـتثمار فـي السـودان والتعـديلات التـي مـر بهـا خـلال تلـك الفتـرة وهـي كمـا يلـي: [2] ـ

أولاً : قانون الميزات الممنوحة

صدر قانون الميزات الممنوحة في العام 1956م ، وهو أول تشريع لتشجيع الاستثمار في السودان ، إذ يختص بتشجيع الصناعة ويعكس اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي ، وقد كفل هذا القانون للمستثمر الأجنبي التسهيلات التالية :-

1/ الشروط التي يجب توفرها في المنشأة بقية الحصول على تصديق إنشائها والتمتع بالامتيازات الواردة في القانون وهي مثل :-

أ/ أن تكون المنشأة ذات فائدة للمجتمع .

ب/ أن تكون المنشأة ذات مستقبل باهر وأن تتوفر لها عوامل النجاح .

ت/ أن تتمتع المنشأة برأس مال كافي وإدارة مناسبة .

2/ الحوافز المالية والتي تنحصر في الأتي :-

أ/ أرباح الأعمال التي تبلغ 5% من رأس المال المستثمر تعتبر معفاة من ضريبة الأرباح ، والتي تزيد عن 5% تؤخذ منها الضريبة بنصف القيمة ، وتتراوح فترة السماح والإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال من سنتين إلى خمس سنوات ، اعتماداً على حجم الاستثمارات فمثلاً بالنسبة لحجم الاستثمار الذي يقل عن عشرين ألف جنيه فإن الفترة الاعفائية عبارة عن سنتين ، وبين (20-100) ألف جنيه

[1]- قاسم الفكي- مرجع سابق –ص3

[2] عمران عباس - الاستثمار في السودان والرؤية المستقبلية للاستثمار في ولاية النيل الأبيض- السودان-دار عزة-2012-ص48

تكون فترة الإعفاء ثلاث سنوات ، وإذا كان حجم الاستثمار أكثر من مائة ألف جنيه فتكون فترة السماح خمس سنوات .[1]

ب/ يحسب الإهلاك بضعف القيمة أو المعدل الجاري .

ت/ تخفيض ضريبة الوارد على المواد الخام والمواد المستوردة والتي تعتبر ضرورية للإنتاج .

ث/ الخسارة التي تنتج خلال فترة السماح يمكن أن تحمل للأعوام القادمة .

3/ الامتيازات الغير مالية هي :

أ / منح أراضي صناعية بأسعار رمزية .

ب/ تخفيض أسعار النولون والطاقة والترحيل .

ت/ الضمان ضد التأميم والسماح بتحويل رأس المال الأجنبي والأرباح للخارج .

ث/ حماية المنتجات المحلية ضد الواردات الأجنبية ، وقد اسند تنفيذه لوزارة التجارة والصناعة .

ثانياً: قانون تنظيم الاستثمار الصناعي لسنة 1967م :

يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية لقطاع الصناعة ، والشروط التي يجب أن توفرها المنشأة بقية الحصول على التصديق بإنشائها والتمتع بالامتيازات الواردة في القانون هي :

أ/ أن تكون المنشأة ذات أهمية صناعية .

ب/ توفر فرص عمالة كبيرة .

ت/ تعمل في مجال إحلال الواردات .

ث/ تساهم في نمو الاقتصاد وتعمل بكفاءة عالية.

ج/ تتمتع برأس مال كاف وبصورة تجارية جيدة .

أما الميزات والتسهيلات التي يمنحها القانون هي :

أ / حددت فترة بالنسبة للمشروعات بخمسة سنوات بغض النظر عن حجم الاستثمار

ب/ يمكن أن يحسب الإهلاك بضعف أو ثلاث أضعاف المعدل خلال هذه السنوات .

ت/ الإعفاء الكامل من ضريبة أرباح الأعمال لمدة خمسة سنوات من بداية الإنتاج أما الصناعات التي يبلغ حجم الاستثمار فيها مليون جنيه فأكثر تعفي من نصف الضريبة لمدة خمسة سنوات أخرى .

ث/ ترحيل الخسائر من سنة لأخرى خلال فترة السماح فقط .

ج/ العمل على حماية المنتجات المحلية من خلال رفع التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة .[1]

1-عمران عباس واحمد – مرجع سابق -49

ثالثاً: قانون التنمية وتشجيع الاستثمار لسنة 1972م :

صدر هذا القانون في العام 1972م والشروط التي يمنحها للمنشأة لتحصل علي التصديق بإنشائها والتمتع بالامتيازات الواردة في هذا القانون هي :

أ/ أن تساهم المنشأة في التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية والعربية .

ب/ أن تكون المنشأة في الأقاليم والريف ، أما الامتيازات المالية وغير المالية والتي شملها القانون هي :

أ/ أن لا تتعدى فترة الإعفاء من الضريبة خمس سنوات (فترة السماح).

ب/ وبالنسبة لضريبة أرباح الأعمال :

- الإعفاء الكامل في حالة الأرباح التي تبلغ 10% أو أقل من حجم الاستثمار .

- تؤخذ 50% من معدل الضريبة إذا كانت الأرباح داخل الـ 10% من حجم الاستثمار.

- أما إذا زادت المنشأة رأسمالها خلال العشر سنوات الأولى فإن الإعفاء يكون بنفس النسبة التي زيد بها رأس المال .

ت/الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات والأجهزة وقطع الغيار يمكن أن تعفى كلياً أو جزئياً إذا لم تكن هذه المعدات موجودة في السوق المحلي بكميات متوفرة .

ث/يحسب الإهلاك بالمعدل الجاري أو ضعفه أو ثلاث أضعافه اعتماداً على عدد الورديات التي تعمل بها المنشأة .

ج/ دفع المنشاة أي رسوم إنتاج أو جمارك مقابل المواد الخام ومواد التغليف التي استغلت في تصدير المنتج وفي هذا تشجيع للصناعة التي تعمل في مجال الصادر .

أما الامتيازات الغير مالية فتتمثل في الآتي :

أ/ يمكن أن تدفع قيمة الأرض الصناعية في شكل أقساط .

ب/ تخفيض الرسوم على المباني الصناعية .

ت/ وقف تصدير المواد الخام التي تحتاج لها الصناعة المحلية بهدف توفير العملة الصعبة وتحسين وضع ميزان المدفوعات

ث/ تشجيع الصناعات التي تقوم في الريف من خلال إعطاءها معاملة أفضل خاصة في مجال التمويل في البنك الصناعي وذلك بغرض الحد من الهجرة إلى المدن .

---

[1] -عمران عباس مرجع سابق –ص49

ج/ منح قانون الحماية الكافية للإنتاج المحلي وذلك من خلال زيادة رسوم الجمارك على البضائع المستوردة والتي تنافس البضائع المحلية .

ح/ عدم التمييز بين المنشآت الوطنية والأجنبية وذلك لتشجيع رأس المال الأجنبي.[1]

رابعاً: قانون تشجيع وتنظيم الصناعة لسنة 1974م:

صدر هذا القانون سعياً لتحقيق المزيد من المكاسب للمستثمرين في قطاع الصناعة ولسد الثغرات التي في قانون 1972م، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في المنشآت التي يتوفر فيها أي من الشروط التالية :

أ/ أن تكون لها أهمية إستراتيجية .

ب/ أن يعتمد إنتاجها على المواد الخام المحلية .

ت/أن تغني عن الاستيراد كلياً أو جزئياً أو يساهم إنتاجها في التصدير .

ث/ أن توفر فرص العمل للسودانيين .

ج/ أن يساهم عملها في زيادة الدخل القومي .

ح/ أن يساهم عملها في تحقيق أهداف التعاون والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية والإفريقية ومن امتيازات هذا القانون :

أ/ الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة خمسة سنوات تحسب من تاريخ بدء الإنتاج .

ب/ الإعفاء منها لمدة خمسة سنوات أخرى إذا كانت جملة الأرباح السنوية لا تزيد عن 10% من رأس مال المشروع .

ت/ الإعفاء منها لمدة خمسة سنوات إضافية بالنسبة للمشروع الذي يزيد رأسماله في العشر سنوات الأولى ، على أن يكون الإعفاء منها بنفس النسبة المئوية التي زاد بها رأس المال ، وإذا كانت نسبة الإرباح في هذه الحالة أقل من 20%من رأس المال الكلي، وبعد الزيادة يكون الإعفاء كلياً ، أما الإعفاءات الجمركية فأعفى هذا القانون مدخلات الإنتاج الصناعية من الرسوم الجمركية ومن الضرائب المحلية ، وهنالك بعض المآخذ على هذا القانون نذكر منها :

أ/ أعطي صناعات غير منافسة فرصة العمل .

ب/لم يحدد زمناً للإعفاءات الجمركية .

ت/ لم يربط الإعفاء بحجم رأس المال .

1-عمران عباس مرجع سابق –ص50

ث/إن هذه الميزات لم تؤدي إلى دفع الصناعة كما ينبغي مقارنةً بالفقد الإيرادي المقدر بـ8% من الإيرادات العامة .

خامساً: قانون تشجيع الاستثمار الزراعي لسنة 1976م:

صدر هذا القانون من أجل تشجيع الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية ومن أجل تطوير القطاع الزراعي المطري التقليدي وتنمية ثرواته الطبيعية وثرواته الحيوانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للسودان فيما يحتاج إليه من السلع والمنتجات الزراعية وذلك لإنتاج أكبر قدر منها وذلك لتصديرها، وبالتالي زيادة حصيلة البلاد من العملات الصعبة، كما عمل القانون علي تنويع الإنتاج الزراعي بما يؤمن الاقتصاد السوداني من خطر الاعتماد على محصول نقدي واحد . وكذلك عمل علي إحداث التكامل النوعي بين الإنتاج النباتي والحيواني والتكامل الوظيفي بين الزراعة والصناعة ، وأعطي القانون المشروع ميزات على النحو التالي :

أ/ الإعفاء لمدة خمسة سنوات من ضريبة أباح الأعمال تبدأ من تاريخ بدء الإنتاج .

ب/ الإعفاء لمدة خمسة سنوات أخرى إذا كانت جملة الأرباح لا تزيد عن 10% من رأس المال المستثمر .

ت/ إعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية بدون زمن محدد , وعرف القانون رأس المال بأنه (رأس المال الموظف في المشروع عند بداية الاستثمار من أصول ثابتة ومنقولة زائداً إي إضافات).[1]

سادساً: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م :

في عام 1980م رأت الدولة التحول من القوانين القطاعية للاستثمار إلى قانون موحد للاستثمار وهو قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م والذي قدم تعريفاً شاملاً للمشروع في كافة المجالات الزراعية والحيوانية والتعدينية والتصنيع والنقل والتخزين وفي إي مجال اقتصادي آخر ، والقانون يشجع المبادرات الاستثمارية في القطاع الخاص والعام والتعاوني والمختلط ، وقد القانون تسهيلات تفضيلية للتنمية الاقيلمية ومن أهم سمات هذا القانون أنه وحد سلطة منح التراخيص في جهة واحدة وتم إنشاء الأمانة العامة للاستثمار التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني كجهة تنفيذية موكل لها أهمية تطبيق القانون ومن الميزات التي يمنحها هذا القانون :

[1]- عمران عباس مرجع سابق –ص52

أ/إعفاء المشروع كلياً أو جزئياً من ضريبة أرباح الأعمال لمدة أقصاها خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج , ويتوقف تحديد مدة الإعفاء على أهمية المشروع الاقتصادية وحجم الاستثمار فيه .

ب/ يجوز للوزير زيادة فترة الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة أقصاها خمسة سنوات للمشروعات المتكاملة مثل مشروعات الطرق والخدمات الاقتصادية والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة .

ت/ الإعفاءات الجمركية بنسبة 70% علي الآلات والمواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة وأضاف عليها الإعفاء من رسوم الإنتاج .[1]

سابعاً: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م :

بعد قيام ثورة الإنقاذ الوطني في العام1989م وفي إطار محاولتها إنعاش الاقتصاد السوداني تم انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأول بغرض مراجعة الأداء الاقتصادي بالبلاد ووضع السياسات والإجراءات اللازمة للنهوض بجميع المرافق الاقتصادية والاجتماعية . قرر المؤتمر مراجعة قانون تشجيع الاستثمار ووضع السياسات ومعالجة السلبيات وإزالة المعوقات أمام الاستثمار بالبلاد مع تبسيط الإجراءات ، لذلك تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م والذي عدل في مارس 1991م ومن سمات هذا القانون أنه أشار بوضوح إلى أنه لا يجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات والتسهيلات و الضمانات ، وبموجب هذا القانون تم إنشاء جهاز مستقل عن الوزارات ذات الصلة بشئون الاستثمار وفي العام 1994م تم تطبيق النظام الفدرالي و الذي بموجبه تم تقسيم السودان إلي 26 ولاية ، واصدر المرسوم الدستوري الثامن عشر والذي نص على منح الولايات مزيداً من الصلاحيات السياسية والتنفيذية ، فقد أصدر مجلس الوزراء قراراً تم بموجبه حل الهيئة العامة للاستثمار وإنشاء مجلس إدارة للاستثمار بكل ولاية تهتم بأمر الاستثمار في المشاريع الولائية ، أما المشروعات القومية فقد أسندت مهمة استخراج تراخيصها إلى الوزارات الاتحادية المختصة، وبالتالي تم إلغاء قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م.

ثامناً: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م:

في عام 1996م تم التوقيع على قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م وتضمن نفس المزايا والتفضيلات والتسهيلات التي وردت في القوانين السابقة إلا أنه أبتدع ثلاث مستويات لترخيص المشروعات الاستثمارية والتعامل معها وأعطي كل منها سلطات وهي :

[1]- عمران عباس مرجع سابق –ص55

أ/ الحكومة الولائية : إصدار التراخيص ، ومنح المشروعات الاستثمارية ، الإعفاء من الضرائب والرسوم الولائية والتوصية لوزارة المالية الاتحادية بشأن منح الإعفاءات الجمركية والضريبية المفروضة بقانون اتحادي .

ب/ الوزارة الاتحادية المختصة : إصدار التراخيص ومنح المشروعات الاستثمارية الإعفاءات الجمركية والضريبية وفق ما سمى بالميزات النمطية وذلك بإعفائها بما لا يتجاوز 70% من الرسوم الجمركية والإعفاء لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات من ضريبة أرباح الأعمال .

ت/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني : منح الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات الولائية، ومنح الميزات التفضيلية للمشروعات الاتحادية. إضافة إلى القيام بمهام الترويج للاستثمار مركزياً.

تاسعاً: قانون تشجيع الاستثمار 1996م تعديل 1998م:

في العام 1998م تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998م لمواكبة التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي . حاول القانون تلافي كل السلبيات التي صاحبت تطبيق قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م والذي بموجبه تم تكوين وزارة التعاون الدولي والاستثمار إلا صلاحياتها قد انحصرت في نفس الاختصاصات التي كانت تتبع لوزير المالية ، الأمر الذي قد يعرضها بهذا الوضع إلى كل السلبيات التي حدثت في قانون 1996م، ورغم قصر فترة إنشاء وزارة التعاون الدولي والاستثمار إلا أنها استطاعت تحقيق إنجازات مقدرة تتمثل في الآتي:

أ/ قامت بإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية التي كانت تنتظر التوصيات المقدمة من الوزارات الاتحادية والولائية ، وتضم اللجنة الغرف الصناعية وبعض الوزارات المختصة في مجال الاستثمار .

ب/ قامت بالاتصال بالوزارات التي لم تتمكن من فتح مكاتب الاستثمار بها حتى الآن وذلك بغرض التنسيق والمساعدة في فتح تلك المكاتب .

ت/ قامت الوزارة بزيادة بعض المشاريع الاستثمارية وذلك في إطار المتابعة في حل المشاكل التي تحدث للمستثمرين في مشاريعهم .[1]

عاشراً : قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م :

مرت التشريعات الاستثمارية بتطورات متعددة وفقاً للتطورات الدستورية والاقتصادية ، حتى توج الأمر بصدور قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م الذي بدأ العمل به في يوليو 1999م ،

[1]- عمران عباس مرجع سابق –ص56

وصدرت لائحته التنفيذية ، وبدأ العمل بها اعتباراً من أكتوبر 2000م . يتميز قانون الإستثمار السوداني بخصائص عدة أبرزها:-

1- أجاز القانون للمستثمر الأجنبي الحق بتملك المشروع الاستثماري بالكامل ، وحق تملك الأراضي اللازمة لإقامته أو التوسع فيه دون اشتراط وجود شريك سوداني . بالإضافة إلى حرية الإنفراد أو المشاركة في إقامة المشروعات.بل منح الأرض اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية مجاناً في حالة المشروعات الإستراتيجية وفقاً للتعريف الوارد باللائحة وبالسعر التشجيعي للمشروعات غير الإستراتيجية .

2- سمح القانون للمستثمر الأجنبي الإسهام في كافة الأنشطة الاقتصادية دون شروط ، وفقاً للسياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المتعددة .

3- منح القانون المستثمر الوطني والأجنبي نفس الميزات والضمانات والتسهيلات . تتمثل الضمانات للمشروعات الاستثمارية في عدم جواز التأميم أو المصادرة أو النزع ، وقد فرق القانون بين المصادرة والتأميم بصفة مطلقة من ناحية وبين نزع الملكية كليا أو جزئياً للمنفعة العامة وفقاً للقوانين السارية ومقابل تعويض عادل. بالإضافة إلى الآتي :-

أ / عدم جواز الحجز على أموال المشروع أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها إلا بأمر قضائي .

ب/ الحرية الكاملة في إعادة تحويل رأس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته أو التصرف فيه جزئياً أو كليا شريطة الوفاء بالالتزامات المستحقة عليه قانوناً . ويجوز في حالة عدم تنفيذ المشروع إعادة تصدير كافة التجهيزات الرأسمالية المستوردة على ذمة المشروع .

ج/حق تحويل المشروع القائم والمنفذ دون تغيير الغرض المصرح به كلياً أو جزئياً لمستثمر آخر وطني أو أجنبي سواء بالبيع أو الهبة أو الرهن أو الإيجار أو الشراكة وفق أحكام القوانين السارية .

أما التسهيلات التي منحها القانون تتمثل في الآتي: -

- الحرية الكاملة في تحويل الأرباح وتكلفة التمويل من رأس المال الأجنبي أو القروض من تاريخ الاستحقاق .

- حرية الاستيراد والتصدير للمشروع الاستثماري دون قيود .

فض نزاعات الإستثمار وفقاً للاتفاقيات الدولية التي يعتبر السودان منضماً لها.

- استجلاب العمالة المدربة اللازمة وفقا للقوانين السارية ا لمنظمة لذلك .

أما من حيث الامتيازات فان القانون يقدم:-

- الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال وهى الضريبة الرئيسية التي تفرض على أرباح الأنشطة الاقتصادية المختلفة لمدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات وفقا لحجم رأس المال المستثمر وطبيعة النشاط الاقتصادي وأهميته للاقتصاد الوطني , كما يتم منح ميزات إضافية بمد فترة الإعفاء أعلاه للمشروعات التي تقام في المناطق الأقل نمواً أو تلك التي تساعد في تنمية القدرات التصديرية أو بخلق فرص عمل كبيرة أو تعمل على تطوير البحث العلمي أو التقني أو تعمل على تشجيع الوقف الخيري .

- يمنح القانون المشروعات التي تقوم بإعادة التأهيل أو التحديث أو إضافة خطوط إنتاج جديدة ،إعفاءات من ضريبة أرباح الأعمال وفقاً للطاقات الإضافية المستهدفة

- يمنح القانون إعفاءا من الرسوم الجمركية على واردات المشروعات الاستثمارية من السلع الرأسمالية ووسائط النقل والترحيل والمناولة وقطع الغيار والمواد الخام الأولية والوسيطة ومدخلات الإنتاج ومواد التعبئة والتغليف .[1]

الحادي عشر : قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م تعديل 2003م:

يهدف هذا القانون إلى تشجيع الإستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية والمبادرات الاستثمارية للقطاع الخاص الوطني والأجنبي والقطاع التعاوني المختلط والعام ويتناول القانون المجالات الآتية :

الإستثمارات في مجالات النشاط الزراعي والحيواني ، النشاط الصناعي ، الطاقة والتعدين ،النقل والاتصالات ، السياحة والبيئة ، نشاط التخزين ، الإسكان ، المقاولات ، البنيات الأساسية ، الخدمات الصحية ، والخدمات الإدارية والاستثمارية ، تقانة المعلومات وخدمات أخرى .

- حدد وعرف القانون المشروعات الإستراتيجية حيث منح القانون هذه المشروعات ميزات وضمانات خاصة وهي:-

[1]- عمران عباس مرجع سابق –ص58

- مشروعات البينة التحتية مثل الطرق والكباري والموانى , الكهرباء ، السدود الاتصالات , الطاقة الصحة والسياحة وخدمات تقنية المعلومات ومشروعات المياه .
- المشروعات المتعقلة باستخراج ثروات باطن الأرض والبحار .
- الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي.
- المشروعات العابرة لأكثر من ولاية .
- يتمتع المشروع الإستراتيجي بالإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة عشر سنوات من تاريخ الإنتاج التجاري , فيما يجوز للوزير منح المشروع غير الاستراتيجي إعفاء من هذه الضريبة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات .

كذلك فان المشروع الاستراتيجي يمنح ميزات تخصيص الأرض وحساب الإهلاك وفقاً للقيمة الاستبدالية التي تحددها اللوائح وحسب دورات العمل التشغيلي .

كذلك منح القانون ميزات وضمانات للمشروعات الولائية بحيث يجوز للوزير الولائي منح المشروع الولائي الميزات التالية:-

الإعفاء كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم التي تفرض لقانون ولائي أو محلي لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ويجوز له مد هذا الإعفاء لمدة أخري مماثلة بموافقة مجلس وزراء الولاية تخصيص الأرض اللازمة للمشروع الولائي بالسعر التشجيعي
ولا يجوز لأي ولاية أو محلية فرض ضرائب أو رسوم أو عوائد ولائية أو محلية علي أي مشروع استثماري مرخص اتحادياً خلال فترة الإعفاء الضريبي إلا مقابل خدمات ذات طبيعة عامة تقوم بها الولاية أو المحلية كذلك شمل القانون ميزات تفضيلية للمشاريع التي تتوفر فيها أي من الميزات الآتية:-

- توجيه الاستثمار إلي المناطق الأقل نمواً .
- تساعد في تنمية القدرات التصديرية .
- تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة
- تخلق فرصاً كبيرة للعمل .
- تعمل علي تشجيع الوقف الخيري .
- تعمل علي تطوير البحث العلمي والتقني
- تعيد استثمار أرباحها .

ضوابط الاستثمار :-

يتضمن القانون في الفصل الرابع مجموعة ضوابط الاستثمار والتي يجب الالتزام بها من جانب صاحب المشروع الاستثماري مثل:-

- الحصول علي ترخيص إقامة المشروع من جهات الاختصاص .
- تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع .
- الحصول علي موافقة جهات الاختصاص في حالة إجراء أي تعديل أو تغيير في حجم المشروع أو الغرض الذي من اجله منح الترخيص .
- استخدام أو بيع أي من المعدات أو الآلات أو الأجهزة أو المواد التي منح المشروع بموجبها ميزات الاستثمار .

تغيير غرض استخدام الأرض التي خصصت للمشروع أو بيعها أو رهنها أو إيجارها كلياً أو جزئياً .[1]

ثاني عشر: قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م تعديل 2007م:

تلغى المادة (10) ويستعاض عنها بالمادة الجديدة الآتية:

10- (1) تستمر المشروعات الإستراتجية وغير الإستراتجية التي تزاول نشاطها أو إنتاجها في التمتع بالإعفاء من الضرائب التي تم منحها له إلى أن تنتهي المدة المحددة لذلك الإعفاء.

(2) تستمر المشروعات الإستراتجية التي منحت إعفاء من الضرائب ولم تزاول النشاط أو الإنتاج في التمتع بذلك الإعفاء إذا زاولت النشاط أو الإنتاج خلال ثلاث سنوات من تاريخ سريان هذا التعديل.

(3) تستمر المشروعات غير الإستراتجية التي منحت إعفاء من الضرائب ولم تزاول النشاط أو الإنتاج في التمتع بذلك الإعفاء إذا زاولت النشاط أو الإنتاج خلال عام من تاريخ سريان هذا التعديل.[2]

وتفسر كالآتي (التقدير الذاتي):-

- بالنسبة للمشروعات الجديدة للعام 2008م

[1]- عمران عباس مرجع سابق –ص59
[2]- مرجع سابق –ص60

- تحصل 10% من صافي الربح للمشاريع الصناعية.
- تحصل 15% من صافي الربح للمشاريع الخدمية.
- تحصل صفر % من صافي الربح للمشاريع الزراعية.
- بالنسبة للمشروعات التي تتمتع بالإعفاء الضريبي الساري والمنصوص عنه في التعديل تدفع 3% من صافي الربح ضريبة تنمية إجتماعية.

نلاحظ من خلال السرد التاريخي لقوانين الاستثمار التي تم إصدارها في السودان منذ الاستقلال وحتى الآن كان الهدف منها تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية للدخول في النشاط الاقتصادي في السودان لسد النقص في التمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن ملاحظ ذلك من خلال القوانين والتي اشتملت علي تسهيلات ضمانات كبيرة للمستثمرين خاصة الأجانب بهدف زرع الثقة في نفوسهم ، بعد موجة التأميم التي كانت في القرن السابق.

برغم من التسهيلات الكبيرة الممنوحة للمستثمرين إلا أنها لم تساهم بصورة كبيرة في زيادة حجم الاستثمارات خاصة الأجنبية وكان ذلك بسبب عدم وجود استقرار الأمني والسياسي في تلك الفترة والحصار الاقتصادي المفروض علي السودان منذ التسعينات من القرن الماضي حجب استثمارات معظم الدول المتقدمة والتي كان يمكن تسهم بصورة كبيرة في تنمية الاقتصاد السودان في مختلف القطاعات .

1-2-4 حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة للسودان (2000-2009):

سوف نستعرض في هذا المطلب حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية علي السودان وأي قطاع تتركز هذه الاستثمارات :

جدول رقم (4-2-1)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية ونسبة نمو من سنة لآخري في السودان (2000-2009)

السنة	حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية في السودان (القيمة ببلايين الدولارات)	نسبة النمو من سنة لآخري %
2000	**0.392**	**-**
2001	**0.574**	**%46**
2002	**0.713**	**%24**
2003	**1.35**	**%89**
2004	**1.51**	**%11**
2005	**2.3**	**%52**
2006	**3.54**	**%53**
2007	**2.44**	**%31-**
2008	**2.6**	**%6**
2009	**2.9**	**%11**
الجملة	**18.31**	**-**

المصدر : : وزارة الإستثمار- تقرير حصر وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر فى السودان – الخرطوم – 2011 م.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ نمو مطرد في حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة للسودان منذ بداية الألفية الثالثة ويرجع ذلك الي اهتمام الدول بالاستثمارات الأجنبية ويظهر ذلك من خلال إنشاء وزارة خاصة للاستثمار ومراجعة القوانين السابقة وإصدار قوانين أخري بها تسهيلات تصل إلي تمليك المستثمر الأجنبي حيث بلغت اكبر نسبة زيادة 89% وكان ذلك في عام 2003 بينما سجل العام 2007 نمو سالب بلغ 31%.

الشكل رقم (4-2-1)

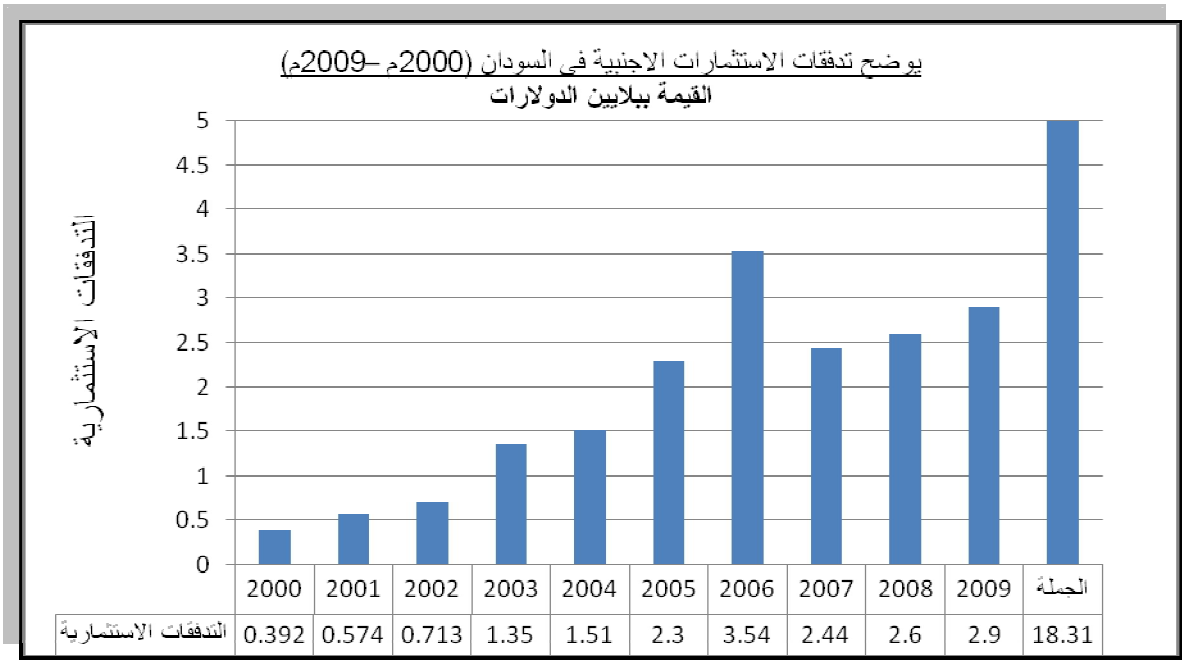

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الجملة
التدفقات الاستثمارية	0.392	0.574	0.713	1.35	1.51	2.3	3.54	2.44	2.6	2.9	18.31

4-2-2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعياً (2006—2010م):

نقصد بها توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل أنشطة القطاع الواحد من القطاعات الاقتصادية الثلاثة:- الزراعي و الصناعي و الخدمي.وقد أسهمت الجهود الترويجية للاستثمار بإقامة العديد من الملتقيات الداخلية و الخارجية الناجحة (ملتقيات دبى ،قطر، الكويت، السعودية ،سلطنة عمان، بلجيكا، فرنسا ،ألمانيا ،جنوب أفريقيا على سبيل المثال و ليس الحصر بالإضافة إلى ملتقى الخرطوم للاستثمار) والتي أدت إلى جذب عدد مقدر من المستثمرين، هذا فضلاً عن قيام وزارة مختصة بالاستثمار ، ومشروع توحيد القنوات بين الوزارة وولاية الخرطوم عبر النافذة الواحدة التي اختزلت الوقت والجهد للمستثمرين ويمكن ملاحظتها من الشكل التالي:

جدول رقم (4-2-2)

توزيع الاستثمارات الأجنبية علي القطاعات الاقتصادية

(القيمة مليون دولار)

السنة / القطاع	2006	2007	2008	2009	2010	الجملة	%من الإجمالي
الزراعي	27	10	254	1	0.62	292.6	%9.9
الصناعي	213	74	178	97	9.2	571.2	%19.3
الخدمي	19	1328	12	371	354	2084	%70.7
الجملة	**259**	**1412**	**444**	**469**	**363.8**	**2947.8**	**%100**

المصدر:وزارة الاستثمار(2010)م

شهد العام 2007م وهو العام الأول من الخطة الخمسية (2007—2011م) أكبر حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت جملته 1.4 بليون دولار وهو العام الثاني من توقيع اتفاقية السلام الشامل نتيجة لاستباب الأمن والاستقرار السياسي، وهو نفس العام الذي تم فيه إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار كأعلى سلطة لتذليل كافة العقبات التي تعترض مسيرة الاستثمار، كما شهدت الأعوام الأخرىاستقراراً في حجم التدفقات الاستثمارية بصورة عامة.

قفزت الاستثمارات في القطاع الزراعي من 10 مليون دولار في عام 2007م إلى 254 مليون دولار في عام 2008م أي بنسبة زيادة بلغت 244% وهذا يعكس الاهتمام النوعي بالقطاع الزراعي في برنامج النهضة الزراعية.

تعكس هذه الشواهد بصورة واضحة التجاوب اللصيق بين المستثمرين الأجانب والجهود الداخلية لتهيئة بيئة الاستثمار المتمثلة في إستتباب الأمن والاستقرار والثبات النسبي للسياسات الاقتصادية، وجهود تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير البنيات التحتية.

جاء المستهدف للعام 2007م فقط في الخطة الخمسية من استثمارات القطاع الخاص ما يعادل مبلغ 68 بليون دولار بينما بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية للإحدى عشرة سنة (2000—2010م) مبلغ 28.42 بليون دولا رأى ما يعادل نسبة 41.8% من المستهدف لعام واحد من الخطة الخمسية أما بالنسبة للأعوام2008 م—2011م فقد تم وضع تقديرات عالية للاستثمار

المستهدف بلغت 83بليون دولار لعام2008م 100بليون دولار لعام 2009 م و120 بليون دولار لعام 2010م و141 بليون دولار لعام 2011 م بينما الأداء الفعلي للأعوام 2007م و2008م و2009م 2010م جاء دون ذلك وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود في مجالات تهيئة بيئة الاستثمار و الترويج لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

حظى قطاع الخدمات بنسبة 71%من الاستثمارات الأجنبية فى الأربع سنوات من عمر الخطة الخمسية بينما حصل القطاع الزراعي على نسيه 10% وقطاع الصناعة على 19%.

أما جغرافياً فقد أوضحت الدراسة حصول ولاية الخرطوم أكثر من ثلثي الاستثمارات الأجنبية مع دخول بعض الولايات مثل ولاية الجزيرة، النيل الأبيض، النيل الأزرق، نهر النيل وولاية القضارف مشاركة فى 23% من حجم الاستثمارات بينما اشتركت الولايات المتبقية فى نسبة 10% مع ملاحظة أن ولايتي غرب دارفور وجنوب كردفان لم تحظيا بأي قدر من الاستثمارات الأجنبية للظروف الأمنية و السياسية السائدة الآمر الذي لم يحقق أهداف الخطة الخمسية التي ترمى إلى توجيه الاستثمارات للولايات الأقل نمواً.

3-2-4 توزيع المشاريع الاستثمارية فى القطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية

نقصد توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل أنشطة القطاع الزراعي الاخري من قطاع ثروة حيوانية والإنتاج الزراعي والمختلط والثروة السمكية كما هي في الشكل التالي :

الشكل رقم (4-2-2)

توزيع المشاريع الاستثمارية فى القطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية

القيمة بملايين الدولارات

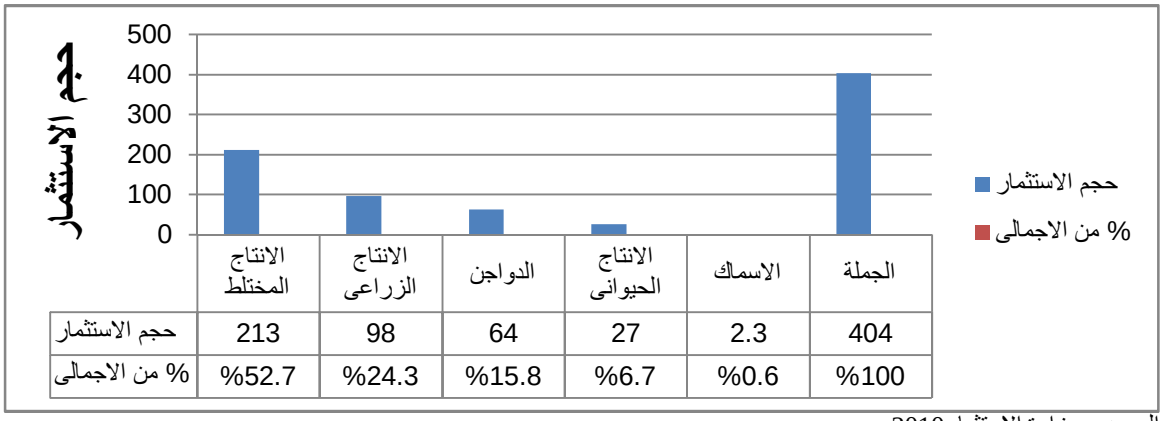

	الانتاج المختلط	الانتاج الزراعى	الدواجن	الانتاج الحيوانى	الاسماك	الجملة
حجم الاستثمار	213	98	64	27	2.3	404
% من الاجمالى	%52.7	%24.3	%15.8	%6.7	%0.6	%100

المصدر: وزارة الاستثمار2010م

يتضح من الشكل أعلاه أن مشاريع الإنتاج المختلط ، بالرغم من قلة عددها 11مشروعاً بالمقارنة مع عدد مشروعات الإنتاج الزراعي 17مشروعاً، قد حظيت بما يمثل نسبة 52% من حجم الاستثمارات البالغة 404 مليون دولار وذلك لكبر حجم رأس مال المشروع ، تلته مشاريع الإنتاج الزراعي بنسبة 24% ثم مشاريع الدواجن بنسبة 15.8% من حجم الاستثمارات الكلية في القطاع. وتذيل القطاع الاستثمار في مشاريع الأسماك بنسبة استثمارات كلية بلغت 0.5% و هي ما تعادل 2.3 مليون دولار.

بالنظر إلى حجم رأسمال المشروع في مجالات مشروعات الإنتاج المختلط والدواجن والإنتاج الحيواني نجد أن متوسط رأسمال المشروع يتراوح مابين 19 مليون، 10مليون و9 مليون دولار على التوالي، أما في الإنتاج الزراعي فقد بلغ متوسط رأسمال المشروع حوالي 5.8 مليون دولار.

3-4 الاستثمار الأجنبي في ولايات السودان (2000- 2010)

انعكست قوانين الاستثمار في السودان على جذب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2000-2010م). يلاحظ أن المنفذ من المشروعات الأجنبية المصدقة والتي تبلغ عددها في العشر سنوات (2000 ــ 2010) حوالي 504 مشروع منفذ من جملة 2094 مشروع مصدق بنسبة تنفيذ بلغت حوالي 24% .

تتصدر ولاية الخرطوم قائمة الولايات ، لذلك لابد من النظر في آلية لتوجيه الاستثمار إلى المناطق الأقل نموا ، كمنح الحفز الاستثنائي وتضمينه في القانون ، ومنح امتيازات إضافية حسب الميزة النسبية ، ولاية الخرطوم لوحدها حظيت ب 411 مشروع أجنبي موزعة حسب القطاعات، القطاع الصناعي 295 مشروع، والقطاع الخدمي 101 مشروع ، والقطاع الزراعي 15 مشروع من أصل 504 مشروع بنسبة 81% ، وتبلغ نسبة المنفذ من المشروعات المصدقة حوالي 20% ، هذا يجعلنا نركز على أسباب التدني في عزوف المستثمر الأجنبي عن تنفيذ مشروعاته الاستثمارية المصدقة .

أما المشروعات الأجنبية المصدقة في الولايات الأخرى فهي لا تقارن بولاية الخرطوم، لجاذبيتها التي تتمثل في توفر البنيات التحتية والأسواق وغيرها . ويبلغ عدد المشروعات الأجنبية المصدقة في كل ولايات السودان حوالي 93مشروعاً، تتصدرها ولاية الجزيرة 26مشروعاً، ونهر النيل 14مشروعاً، ولاية البحر الأحمر 11 مشروعاً. يأتي القطاع الصناعي في المقدمة 48

مشروعاً، يليه القطاع الزراعي 34مشروعاً،ثم القطاع الخدمي 11مشروعاً ، والملفت للنظر أن جميع المشروعات المصدقة قد تم تنفيذها .

جدول رقم (4-3-1)

المشاريع الاستثمارية المصدقة والمنفذة في القطاع الزراعي بالولايات (2000 – 2009)

القطاع	الاستثمار الوطني		الاستثمار الأجنبي والأجنبي المشترك	
الولاية	المصدق	المنفذ	المصدق	المنفذ
الخرطوم	209	82	100	15
الشمالية	132	29	9	1
نهر النيل	183	22	6	6
الجزيرة	21	7	1	1
النيل الأزرق	33	33	4	1
سنار	78	31	5	5
النيل الأبيض	65	22	10	3
كسلا	26	9	2	1
القضارف	128	128	5	5
البحر الأحمر	-	-	2	2
ش . دارفور	78	37	3	2
ج . دارفور	94	43	-	-
غ . دارفور	-	-	-	-
ش . كردفان	21	*	3	2
ج . كردفان	15	*	-	-

المصدر: وزارة الاستثمار2010م

بالرغم من أن الاستثمار الزراعي يقاسم الأنشطة الاستثمارية الأخرى ذات المشاكل والمعوقات ، إلا أن الزراعة كنشاط رئيسي في دولة تذخر بالإمكانات الزراعية الوفيرة بشقيها النباتي والحيواني تحتاج إلى نظرة ذات خصوصية لإزالة جميع المعوقات التي تعترضها ، ومعاملتها معاملة تفضيلية من حيث الدعم والحفز الاستثنائي .

من خلال الجدول أعلاه رقم **(4-3-1)** نلاحظ تدنى النسبة كثيراً في القطاع الزراعي، لأسباب أهمها التعقيدات التي صاحبت هذا القطاع من صعوبة تخصيص الأرض للمستثمر ، وتعقيدات الإجراءات في الاستثمار . فنجد أنه في العشر سنوات الأخيرة كانت حصيلة المشروعات المصدقة في هذا القطاع الزراعي في كل ولايات السودان حوالي 1139 مشروعا ، أي بواقع 113 مشروعاً في العام ، والسبب الأساسي هو صعوبة تخصيص الأرض والتعقيدات الإجرائية . ونورد فيما يلي بعض المعوقات في هذا القطاع :-

1/ عدم توفر الأراضي الزراعية الخالية من الموانع ، كما أن معظم الأراضي الصالحة للاستثمار عبارة عن ملكية عين للأفراد وحيازات .

2/ معظم الأراضي الحكومية الشاغرة تحتاج إلى الإصلاح والعمل المساحي والذي يتطلب إمكانات مالية ضخمة .

3/ تعدد الرسوم الولائية – عبور – قبانة... الخ .

4/ ضعف التمويل للاستثمار الزراعي والذي يتطلب رؤوس كبيرة ، وعدم الربط بين فترة السداد عند التمويل وفترة استرداد رأس المال .

5/ صعوبة الحصول على أهم مقومات الزراعة كالري والأسمدة والبذور.

6/ طبيعة الاستثمار الزراعي وما يتعرض له من عوامل طبيعية – جفاف – آفات ... الخ، تتطلب الدعم والحفز الاستثنائي .

أما إذا نظرنا إلى اتجاهات الاستثمار في هذا القطاع ، نجد 80% من المنفذ بولاية الخرطوم عبارة عن مشروعات إنتاج الدواجن والأعلاف ، و20% المتبقية عبارة عن إنتاج بستاني ، ولاية القضارف بالرغم من أنها الولاية الزراعية الأولى بالسودان إلا أن نسبة المنفذ من المشروعات الاستثمارية دون الطموح ، وهى معظمها مشروعات كانت قائمة ثم تم إدخالها تحت مظلة الاستثمار ، علاوة على أن معظم هذه المشاريع تنتج الذرة الرفيعة وهى من ارخص السلع في العالم والطلب عليها متدني. إضافة إلى تدنى إنتاجية الفدان ، لذلك لابد من تنشيط الأبحاث لاستبدال هذه السلعة بسلعة اقتصادية ذات رواج عالمي .

نلاحظ أن ولاية نهر النيل والولاية الشمالية بدأت تنتعش مؤخرا خاصة بعد إنشاء سد مروى ولايتي شمال دارفور وجنوب دارفور بالرغم من ارتفاع نسبة التنفيذ بهما إلا أن معظم المشروعات المنفذة هي عبارة عن مشاريع إنتاج بستاني وخضروات وهى مزارع تكاد تكون صغيرة .[1]

([1])عمران عباس مرجع سابق –ص93

الفصل الخامس

دراسة الحالة ولاية النيل الأبيض

5-1جغرافية ولاية النيل الأبيض :

عند تقسيم مديريات السودان في عام 1899م، كانت منطقة النيل الأبيض مقسمة بين ثلاث مديريات، فمنطقة دار سليم التي تقع في الضفة الغربية للنيل الأبيض كانت تتبع لمديرية فشودة ، ومنطقة دار محارب التي تقع بمحاذاة منطقة دار سليم بالضفة الشرقية كانت تتبع لمديرية سنار ، ثم تبعت لاحقاً لمديرية الجزيرة في عام 1902م ، و منطقة دار الجمع و الشنخاب و بني جرار كانت تتبع لمديرية كردفان.

في عام 1974م ، و بمقتضى قانون إعادة تقسيم المديريات لسنة 1974م ، جمعت المناطق الثلاثة في إقليم واحد سمي بمديرية النيل الأبيض و عاصمتها الدويم ، وحاليا تسمى المديرية سابقا بولاية النيل البيض و عاصمتها ربك.[1]

تعتبر ولاية النيل الأبيض من ولايات من ناحية الخدمات ، وهي ملتقي طرق بين الشمـــــال والجنـوب والغـرب والوســـط. تقدر المساحة الكلية للولاية بحوالي أربعين ألف كيلو متر مربع ، أي ما يعادل حوالي 9.452.610 فدان ، أو ما يعادل (3.970.096.2 هكتار) .

الموقع :

تجاور الولاية ستة من ولايات البلاد و ترتبط بمعظم مدن البلاد بطرق معبدة وخطوط السكة حديد. تقع ولاية النيل الأبيض بين خطي طول 33 ، 31-15 ،33، وتحتل وسط البلاد تقريباً ، و تحدها من الجهة الشمالية ولاية الخرطوم ، ومن الجهة الغربية ولايتي شمال و جنوب كردفان ، ومن الجهة الجنوبية دولة جنوب السودان، ومن الشرق ولايتي سنار والجزيرة.

تعتبر ولاية النيل الأبيض من أغنى ولايات السودان من حيث مواردها الطبيعية الأرضية ، والمائية والبشرية ، كما إنها من أفضل الولايات من ناحية الخامات والتوافر النسبي والبنيات الأساسية من طرق و خدمات و طاقة و تخزين و ترحيل .

المناخ :

تتميز ولاية النيل الأبيض بفصلين رئيسين هما الشتاء البارد الجاف و فصل الصيف الممطر أو الرطب و تختلف طول فترة الشتاء في الشمال منها في الجنوب أما فصل الصيف فهو فصل

[1]- محمد عبد الله – دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- رسالة دكتوراه غير منشورة-2010

الأمطار بسبب الرياح الجنوبية الغربية المشبعة بالرطوبة و المصحوبة بالسحب الممطرة ، و الأجزاء الشمالية تتصف بصيف حار جداً تهب عليه العواصف الترابية قبل الخريف ، أما الأجزاء الجنوبية من الولاية تمتاز بصيف ممطر يدوم من ابريل حتى أكتوبر و تزداد شدة الأمطار إلى أكثر من 600 ملم في العام في جنوب الولاية.

يعتبر النيل من المعالم الواضحة في الولاية ، والذي يجري من الجنوب إلى الشمال ويقسم الولاية إلى جزئيين شرقي و غربي، ويشمل (6) مناطق بيئية متباينة التضاريس و التربة والغطاء النباتي و نوعية الاستغلال.[1]

جدول رقم (5-1-1)

التضاريس و التربة و الغطاء النباتي في ولاية النيل الأبيض

الرقم	المنطقة	المساحة /كلم	النسبة
1	منطقة التلال الصخرية و سفوحها	378	%1
2	منطقة وادي النيل الرسوبية	4051	%10
3	منطقة الأراضي الرسوبية الطينية الرملية	9317	%24
4	منطقة السهول الطينية المنبسطة	13209	%32
	(أ) الضفة الشرقية	960	-
	(ب) الضفة الغربية	12249	-
5	منطقة أراضي شبه الصحراء الرملية	2648	%8
6	منطقة القيزان	10098	%25
المجموع		39701	%100

المصدر : وزارة الزراعة ولاية النيل الأبيض 2012

1/ منطقة التلال:

تنحصر في الجزء الجنوبي الشرقي للنيل الأبيض و أهمها جبال (الجبلين) (التبون) وهي جبال من الضخور الأساسية و التربة في سفوحها طينية رملية ، أما القطاع النباتي متوسط و تسود فيه أشجار الهجليج و الهشاب و بعض الكتر و اللعوت . و تقدر هذه المساحة بنحو (378)كيلو متراً مربعاً أي نحو 1% من مساحة الولاية. و النشاط السائد يتمثل في الزراعة المطرية و الرعي.

[1]- عمران عباس – مرجع سابق –ص 79

2/منطقة وادي النيل الرسوبية:

وهي أراضي رسوبية إلى شبه منبسطة و متموجة أحياناً و بعض أجزائها معرض للغمر الموسمي بالمياه، و تربتها طينية رمادية تتخللها بعض الجزر مثل الجزيرة أبا – أم جر- الجزيرة مصران.الغطاء النباتي وسط الى كثيف ، وأشجارها السنط والطلح و غيرها من الأعشاب مثل البردي و النجيلة و الاركلة ، الاستغلال الحالي يتمثل في الزراعة المروية بصورة مكثفة والرعي و المنتجات الغابية. تقدر المساحة بنحو (4051) كيلو متر أي نحو 10% من مساحة الولاية.[1]

3/ منطقة الأراضي الرسوبية الطينية الرملية:

تتواجد بالضفة الشرقية للنيل الأبيض و على امتدادها من الشمال إلى الجنوب و هي أراضي منبسطة و بها بعض القيزان الرملية و الغطاء النباتي الخفيف ، حيث يتكون من الكتر و اللعوت و بعض السيل و السريح و كذلك الطلح في الأجزاء الجنوبية .

ينحصر الاستغلال في الزراعة المطرية الآلية الغير مخططة خاصة في الجزء الجنوبي ، و الزراعة المروية و الرعي. تقدر المساحة بنحو (9317) كيلو متر مربع أي حوالي 24% من مساحة الولاية.

4/ منطقة السهول الطينية:

تغطي نحو (13209) كيلو متر أي نحو 32% من مساحة الولاية في الجزء الجنوبي الشرقي و الغربي، و هي أراضي طينية منبسطة و شبه منبسطة تتخللها بعض الخيران. الغطاء النباتي يتكون من الحشائش المعمرة الحولية مثل العدار و النال وأشجار الطلح الهجليج والكتر واللعوت والطندب في الشمال. الاستغلال الحالي ينحصر في الزراعة المطرية، الآلية والتقليدية و الرعي بصورة مكثفة . بالإضافة إلى مشاريع الزراعة المروية.

5/ منطقة الأراضي شبه الصحراء الرملية:

تقع في الجزء الشمالي من الولاية و هي عبارة عن أراضي متموجة ذات تربة رملية خرصانية و صخرية و أخرى طينية. يوجد بها غربا القليل من أشجار السيال و الطندب والمرخ و المحريب و الحسكنيت ، و تستغل المنطقة للرعي و الزراعة التقليدية. تقدر مساحة المنطقة بنحو (2648) كيلو متر مربع أي نحو 8% من مساحة الولاية.

6/ منطقة القيزان الرملية:

([1]) عمران عباس – مرجع سابق –ص 81

تغطي هذه المنطقة نحو |(10098) كيلو متر مربع تشكل نحو 25% من مساحة الولاية. تغلب أراضي الكثبان الرملية على هذه المنطقة كما يجري خور أبو حبل في أقصاها الغطاء النباتي كثيف من أشجار الكتر و اللعوت و الهشاب و الطلح و الهجليج. الاستغلال الآن يتمثل في الرعي في موسم الخريف ، بالإضافة إلى الزراعة التقليدية لإنتاج السمسم والفول السوداني و الذرة و الدخن فضلاً عن المنتجات الأخرى مثل الصمغ العربي[1].

7/الموارد المائية لولاية النيل الأبيض :

أهم الموارد المائية مياه الأمطار والنيل الأبيض الذي يحد الولاية من أقصى جنوبها إلى أقصى شمالها . بالإضافة إلى خمسة خيران هي :-

1. خور أبو هرام من النيل الأزرق إلى شمال جودة .
2. خور كليكيس من النيل الأزرق إلى شمال الحديب .
3. خور المقينص من كردفان .
4. خور أبو حبل من كردفان الى التتور .

مصرف الشوال من الجزيرة إلى شمال الكوة . بالإضافة إلى الآبار السطحية والجوفية والمضخات اليدوية . [2]

1-1-5 توزيع السكان بمحليات ولاية النيل الأبيض:

يبلغ عدد السكان الولاية 1.717.000 نسمة ، حسب آخر تعداد سكاني و يتوزعون على محليات الولاية الثمانية كما هو موضح في الجدول رقم (4-1-2) يوضح ذلك :-

جدول رقم (5-1-2)

توزيع السكان ولاية النيل الأبيض حسب المحليات

المحلية	عدد السكان
كوستي	404.021
ربك	226.684
الجبلين	177.414
الدويم	295.695
تندلتى	142.530
أم رمته	118.919

([1]) مؤشرات الأداء الإقتصادي- ولاية النيل الأبيض- 2009م
([2])الخارطة الاستثمارية – مفوضية الاستثمار –ولاية النيل الأبيض -2013

القطينة	**245.318**
السلام	**106.419**
الجملة	**1.717.000**

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء تقرير 2010

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه نسبة الكثافة السكانية العالية في مدنية كوستي والتي تمثل نسبة 23% من اجمالي السكان بالولاية تليها مدنية الدويم بنسبة 17% تشارك بقيت المدن النسبة المتبقية بنسبة متقاربة .

5-2القطاع الزراعي لولاية النيل الأبيض:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستثمارية بالولاية ، حيث يوفر فرص كبيرة ومتنوعة للمستثمرين الأجانب والمحليين . تبلغ المساحة الصالحة للزراعة بالولاية (2.730.000) هيكتار ، والمستثمر منها حوالي (6.500.000) فدان . يوفر القطاع الزراعي مساحة 1.041.667 هيكتار للاستثمار ، وهى أراضى زراعية في شكل سهول منبسطة وخصبة تصلح لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل الحقلية والبستانية . [1]

حيث يشمل هذا التنوع :-

1- القطاع المطري الآلي والتقليدي .

2- القطاع المروى .

3- المشروعات الكبرى والطلمبات النيلية .

4- قطاع الجروف .

5- قطاع الثروة الحيوانية والسمكية .

5-2-1قطاعات الزراعة المطرية والمروية والغابات والجروف :

1- الزراعة الآلية والتقليدية :

تبلغ مساحة القطاع المطري المستثمر حاليا (1.176.667) هكتار. (2.801.588) فدان .

كما يوضح جدول المساحات المطرية داخل وخارج التخطيط والتقليدية :-

جدول رقم (5-2-3)

الزراعة الآلية والتقليدية في الولاية

الزراعة الآلية داخل التخطيط	333.333 هيكتار

[1]- مؤشرات الأداء الإقتصادي- ولاية النيل الأبيض- 2005-2012م

الزراعة الآلية خارج التخطيط	416.667 هيكتار
الزراعة التقليدية	420 هيكتار

المصدر : وزارة الزراعة2012

تمثل الزراعة التقليدية نسبة الاكبر من الانماط الزراعية الاخري وذلك بسبب عدم الالات الحديثة و عدم ملائمة بعض الاراضي الزراعية للزراعة الآلية.

2-الطلمبات النيلية :

تبلغ مساحة الطلمبات النيلية بالقطاع الخاص حوالي (102) هيكتار ويتميز هذا القطاع بالتتنوع فيه التركيبة المحصولية والتي تشمل الذرة والقمح والأعلاف والفاكهة والخضروات المختلفة وزهرة الشمس. بالإضافة إلى بعض المحاصيل الجديدة مثل الغوار والذرة الشامية .

3- الزراعة المروية لولاية النيل الأبيض:

1-مشاريع النيل الأبيض الزراعية:

كانت تعرف في السابق بمشاريع مؤسسة النيل الأبيض الزراعية ، تقدر المساحة فيها بحوالي (181.880) هيكتار ، أي (433.558) فدان ، تتوزع على محليات الولاية المختلفة في (159) مشروع وتتبع هذه المشاريع الدورة الثلاثية . حيث يبلغ عدد المزارعين حولي (23055) مزارع.

جدول رقم(5-2-4)

مشاريع النيل الأبيض الزراعية المروية(بالفدان)

المنطقة	عدد المشاريع	المساحة الكلية
أبقر	13	35824
الدويم	31	67246
أم جر	6	17358
الفشاشوية	13	17102
التقوى	6	11309
الغزالة	5	32935
الانتصار	14	29370
أم جلالة	5	24790
السعادة	5	7245

أبو حبيرة	6	6296
مشكور الكوة	1	1104
الملاحة	10	44940
الجزيرة ابا	1	8046
خور أجول	13	14989
الجزيرة مصران	4	3000
حجر عسلاية	3	3912
نايفر المجابى	12	47897
جودة	11	59685
الجملة	159	433.558(181.880) هكتار

المصدر إدارة الرى – وزارة الزراعة 2012

تتوزع الزراعية المروية علي المناطق المختلفة بالولاية خاصة المناصق التي تقع قرب النيل الأبيض والذي يعتبر المصدر الرئيسي للرى.

جدول رقم (5-2-5)

توزيع المشاريع على ضفتي النيل الأبيض (الشرقية- الغربية)

الضفة الشرقية			الضفة الغربية		
اسم المجمع	مساحته فدان / هكتار		اسم المجمع	مساحته فدان / هكتار	
السعادة	7245	3.042.29	أبقر	35824	15046.08
أبو حبيرة	6.296	2.644.32	الدويم	67246	28.243.32
مشكور الكوة	1.104	463.68	أم جر	17.358	7.290.36
الملاحة	44.940	18.744.844	الفشاشوية	17.112	7.187.04
الجزيرة أبا	8.046	3.379.32	التقوى	11.309	4.749.78
خور أجول	14.989	6.295.38	الانتصار	39370	12.335.4
الجزيرة مصران	3000	1.260	أم جلالة	24790	10.411.8

حجر عسلاية	3.912	1.643.04	الغزالة	32935	13.832.27
نايفر المجابى	48.397	20.326.74			
جودة	59.685	25.067.7			
جملة المساحة على الضفة الشرقية	197.614	82.997.88	جملة المساحة على الضفة الغربية	235944	99.096.48

وزارة الزراعة ولاية النيل الأبيض 2012

من خلال الجدول نلاحظ توزيع المشاريع على ضفتي النيل الأبيض الشرقية والغربية بنسبة شبه متساوية بين ضفتي .

2- مشاريع الأرز:

يسهم في توسيع قاعدة الاقتصاد والمحقق في قطاع الزراعة بصفة خاصة وأن معظم استهلاك الأرز حاليا يغطى عن طريق الاستيراد من الصين ومصر وبعض الأسواق العالمية الأخرى . يتركز إنتاجه في محلية الدويم ، حيث تقدر المساحة بحوالي 16000 هيكتار أي (38.095) فدان . المميزات أن (50%) من المنطقة تكون مغمورة بالمياه سنويا في الفترة من أغسطس وحتى مارس.

3- الغابات:

تذخر ولاية النيل الأبيض بالعديد من أنواع الأشجار ذات القيمة الاقتصادية كالسنط والسيال والهجليج والسدر والهشاب والطلح .أما بقية الأشجار كاللعوت والكتر وخلافها فتلعب دورا كبيرا في حماية التربة وتثبيت كثبان الرمال المتحركة. يلاحظ كثافة الأشجار بالمنطقة الجنوبية أما شمال الولاية فلا يوجد سوى الغابات المحجوزة والغابات المروية والكافور التي استزرعت داخل أراضي الشركات الزراعية. بالإضافة إلى الغابات المروية والغابات الصغيرة على قنوات الري وطرق المرور السريع وزراعة الأحزمة الشجرية بكل من عسلاية وكنانة .

تبلغ مساحة الغابات بالولاية (1.363.138) فدان (272.58) هكتار تساوى 14 % من مساحة الولاية ، كما أن هنالك 9 مشاتل حكومية طاقتها الإنتاجية 2 مليون شتلة سنويا.[1]

4- قطاع الجـروف: تبلغ مساحة هذا القطاع (120.000) فدان أو ما يعادل (50.4) هيكتار تنتشرعلى ضفتي النيل الأبيض ، يزرع في هذا القطاع عدد من المحاصيل والمحصول الأبرز والاهم هو محصول الأرز مع بعض الخضروات مثل (البطيخ ___ الشمام ___ العجور ...) .

5- الثروة الحيوانية والسمكية:

تعتبر ولاية النيل الأبيض من الولايات الغنية بثروات الحيوانية والسمكية وهي ميزه تميزها عن بقيت الولايات الاخري.

أولاً : الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية تعتمد على الرعي التقليدي ومخلفات المحاصيل الزراعية في المشروعات المروية والمطرية ، حيث يعتمد على كمية الأمطار. يقدر تعداد الثروة الحيوانية بالولاية بحوالي عشرة مليون رأس . الجدول التالي يوضح تعداد القطيع بالولاية:

جدول رقم(5-2-6)

تعداد القطيع بالولاية

النوع	العدد
أبقار	4.413.135
أغنام	2.971.503
ماعز	1.648.777
ابل	30.527
الجملة	9.063.942

المصدر : ادارة الثروة الحيوانية 2012

نلاحظ من الجدول اعلاه تمثل الابقار النسبة الاكبر من قطيع الثروة الحيوانية بالولاية والتي تمثل نسبة 48% من اجمالي القطيع وتاتي الاغنام في المرتبة الثانية بنسبة 32% بينما احتلت الابل المرتبة الاخيرة بنسبة 0.33% .

جدول رقم (5-2-7)

([1])عمران عباس – مرجع سابق –ص 85

عدد الحظائر الإنتاجية للشركات العاملة في مجال الدواجن

الشركة	عـــــدد الحظائر	عدد الحظائر		عدد الدجاج		الانتاجية / العام	
		بيض	لاحم	بيض	لاحم	بيض	لاحم
شركة نورماندي (اردنية)	16	-	8	-	208000	-	1602ط ن
المؤسســـــة الزراعيـــــة العسكرية (سائر)	8	4	4	52000	100.000	33300 0 طبق	700 طن
مزارع شبيكة (وطني)	6	-	6	-	162000	-	1360ط ن

مفوضية الاستثمار ولاية النيل الأبيض 2012

تتميز الولايـة بوجـود انتـاج الحيـواني المختلـف ويظهـر مـن خـلال الجـدول وجـود عـدد مـن حضـائر انتـاج منتجـات الـدواجن المختلفـة وتطـور هـذه المنتجـات بسـبب قربهـا مـن اسـواق الاسـتهلاك بالولاية والولايات المجاورة خاصة ولاية الخرطوم .

الخدمات البيطرية:

تتمتع الولاية بالخدمات البيطرية مثل : مستشفيات ، مراكز بيطرية ، شفخانات، عيادات متحركة ، سلخانات، صيدليات بيطرية . الجدول التالي يوضح الخدمات البيطرية بالولاية:

جدول رقم (5-2-8)

الخدمات البيطرية بالولاية

المرافق البيطرية	محليـــــة كوستى	محلية الجبلين	محليـــــة الدويم	محلية القطينة	الجملة
مستشفيات	2	2	1	1	6
مراكز بيطرية	1	1	-	2	4
شفخانات	8	3	5	2	18
عيادات متحركة	10	1	-	-	11
سلخانات	2	3	-	-	5

صيدليات بيطرية	3	-	5	-	8

المصدر : ادارة الثروة الحيوانية 2012

نلاحظ من خلال الجدول توفر للخدمات البيطرية والتي تطورت عن ما كانت علية في السابق وذلك بسبب زيادة الطلب عليها ووجود عدد كبير من قطيع الثروة الحيوانيةبالولاية، وايضاً توزع هذه الخدمات علي المحليات المختلفة حسب كثافة الثروة الحيوانية فيها نوعها دى كل ذلك الي استقادة منها بصورة كبيرة .

ثانياً: الثروة السمكية :

نجد أن هنالك مسطحات مائية بولاية النيل الأبيض تمتد من بحيرة خزان جبل أولياء بطول (605) كلو متر ، وتكثر الخلجان والجزر حيث تقل سرعة التيار ، مما يشكل مصدراً ملائماً لتكاثر الأسماك بمختلف أنواعها وخصائصها والتي تبلغ (52)فصيلة ، ويقدر المخزون السمكي حوالي (15.000) طن في العام ، والمسحوب منه حوالي 7000 طن من المخزون الكلى ، مما يوفر فرصة كبيرة للاستثمار في هذا القطاع .

نجد أن حرفة صيد الأسماك من الحرف الرئيسية بالولاية حيث يتوزع محترفوها على (68) قرية صيد. غير أن طرق الصيد ما زالت بدائية . الجدول التالي يوضح المخزون السمكي بمحليات الولاية:

جدول رقم (5-2-9)

المخزون السمكي بمحليات الولاية:

البيان	محليـــــــة كوستى والسلام	محلية الجبلين و ربك	محلية الدويم وأم رمتة	محلية القطينة	الولاية
الإنتاج (بالطن)	1260	840	1750	3080	7000
الوارد للأسواق (بالطن)	45	79	36	72	240
الاستهلاك (بالطن)	74	45	149	30	165

التصنيع (بالطن)	40	34	49	58	180

المصدر : ادارة الثروة الحيوانية 2012

عبور النيل الابيض بالولاية جعلها افادة من ثروات السمكية والتي تلبي حاجة السوق وتصدر الفائض للولايات المجاورة ولكن حتي الان لم تم الاستفادة من النيل الابيض في جانب انتاج الاسماك بكمية اكبر يمكن تساهم في صادرات البلاد الخارجية وكل ذلك بسبب استخدام الاساليب التقليدية في هذا القطاع وعدم الإهتمام به في جانب التطوير ودراسات والبحوث وضعف التمويل له .

جدول رقم (5-2-10)

شركات المشروعات الزراعية القائمة

أسم الشركة	المساحة	الموقع	الإنتاج
شركة سكر عسلاية	(50.000) فدان (21) هكتار	محلية ربك	سكر
شركة سكر كنانة	(168.000) فـــــدان (70.560) هكتار	محلية الجبلين	سكر
سكر النيل الأبيض	(163.25) فدان (68.460) هكتار	محلية القطينة	سكر

مفوضية الاستثمار ولاية النيل الأبيض 2012

تعتبر شركات صناعة السكر من اقدم المشروعات الزراعية بالولاية والتي ظلت تطور في زيادة مستمر ومن اقدمها شركة سكر كنانة واحدثها سكر النيل الأبيض وذلك لتوفر الاراضي الزراعية المناسبة لمحصول قصب السكر .

الأسواق :

الأسواق عامل مهم من عوامل جذب الاستثمارات ، فالولاية و بحكم موقعها في ملتقى الطرق العابرة إلى مختلف مدن السودان ، يوجد بها أسواق مركزية و أخرى تخصصية للمحاصيل و الماشية في كل من ربك و كوستي و تندلتي ، كما تمتلك الولاية سعات تخزينية ضخمة للسلع و البضائع و المواد البترولية.

فالأهمية الاقتصادية التي اكتسبتها الولاية بفضل ما توفر لها من شبكة الطرق البرية و السكة حديد و الأسواق المتخصصة جعلتها مركزاً تجارياً نشطاً مما ساعد على انتشار العديد من البنوك التجارية و المتخصصة ، مما ساعد على تنشيط الحركة المصرفية من خلال توفير مصادر التمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية بالولاية، حتى بلغ عدد أفرع البنوك التجارية و المتخصصة حوالي (36) فرعاً موزعة على كل مدن الولاية المختلفة.

و تقوم هذه الفروع بجميع أنواع العمل المصرفي عدا فتح خطابات الاعتماد، من استلام الودائع بجميع أنواعها و تسليفها و إصدار خطابات الضمان و التحاليل ، و يعزي عدم فتح خطابات الاعتماد بهذه الولاية لعدم وجود عملاء مرتبطين بالتجارة الخارجية.تأسيسا على ما تقدم نجد أن ولاية النيل الأبيض اكتسبت أهمية اقتصادية بفضل ما يتوفر لها من موارد بشرية و طبيعية، و لموقعها في أواسط القطر حيث الكثافة السكانية العالية و النشاط الإنتاجي و الاقتصادي و الأسواق المتخصصة التي جعلت منها مركزاً تجارياً يسهم في توفير الموارد المالية التي تعتبر الركيزة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية.[1]

3-5أهم الصناعات بالولاية :

1/ صناعة الأسمنت بالولاية :

تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات الإستراتيجية في السودان ، و بالرغم من أهمية هذه الصناعة و مشاركتها في عملية البناء و التنمية إلا أنه و إلى عهد قريب لم يوجد في البلاد سوى مصنعين أحدهما مصنع أسمنت عطبرة و الآخر مصنع أسمنت ربك.

مصنع أسمنت ربك :

تم إنشاء المصنع في عام 1960م، ويغطي مساحة قدرها (7600) فدان و تقدر طاقته التصميمية ب100 ألف طن في العام، و الطاقة الفعلية تتراوح بين 60 – 70 ألف طن في العام و يستوعب المصنع حوالي (450) من الأيدي العاملة ، إلا إن إنتاج المصنع شهد تدني في مستويات افتتاح في الفترة الخيرة و ذلك نتيجة لحاجة المصنع للتأهيل و عدم الحصول على قطع الغيار ، و استمرار فرض رسوم الإنتاج على الأسمنت المحلي ، و المنافسة القوية من الأسمنت المستورد للإنتاج المحلي.

2/ صناعة النسيج بالولاية :

بدأت صناعة النسيج بولاية النيل الأبيض بإنشاء الدولة لمصنعي النسيج بكوستي و الدويم في إطار الخطة الخمسية (1977/72م) ، لتوفير الاكتفاء الذاتي من المنسوجات القطنية ، و ما زاد عن الحاجة يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية.

مصنع نسيج كوستي :

([1])محمد عبد الله – دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- رسالة دكتوراه غير منشورة-2010

جاء التفكير في إنشاء مصنع النسيج بكوستي نتيجة للتوسع في انتاجية القطن في تلك الفترة، حيث تم عقد اتفاقية المصنع في يونيو 1975م، بقرض بلجيكي يعادل 2.7 مليون جنيه سوداني، و عملة محلية بلغت 774 ألف جنيه سوداني .

بدأ تنفيذ العمل في المصنع في يناير 1976م، و بدا المصنع الانتاج في مايو 1978م ليعمل بورديتين لإنتاج الغزل الرفيع فقط ، وطاقته الانتاجية 6.9 مليون متر في العام ، وعدد العاملين بالمصنع حوالي (415) عامل ، و جملة رأس المال المستثمر في المصنع حوالي (409) مليون جنيه سوداني.

مصنع نسيج الدويم :

بدأ تنفيذ مشروع مصنع نسيج الدويم في يناير 1976م، و تم تمويله بواسطة قرض بلجيكي يعادل 2.7 مليون جنيه سوداني و عملية محلية بلغت 812 ألف جنيه سوداني.ثم بدأ المصنع في الإنتاج في أبريل 1978م ، و يقوم المصنع بإنتاج الأقمشة السمراء، وتبلغ طاقته الإنتاجية القصوى 6.9 مليون متر في العام ، وعدد العاملين بالمصنع حوالي (415) عامل ، و جملة رأس المال المستثمر في المصنع حوالي (409) مليون جنيه سوداني.

يعتبر إنشاء مصنعي النسيج بكوستي و الدويم بولاية النيل الأبيض دفعة قوية و فاعلة في مجال التنمية ، إذ قامت هذه المصانع في سنوات عملها بدور كبير و مقدر ساهم في تطوير الولاية و لكن واجهت هذه المصانع مشاكل في السنوات الأخيرة أدت إلى تدني إنتاجيتها و توقف بعضها الأخر عن العمل نتيجة لعدم توفر قطع الغيار و قلة إنتاجية القطن بمشاريع النيل الأبيض.

3/ صناعة السكر بالولاية :

جاء التفكير في إقامة مصنعي السكر في كنانة و عسلاية بولاية النيل الأبيض في نهاية السبعينات في إطار خطط التنمية الإقليمية في السودان ، ذلك بهدف الارتقاء بإنسان المنطقة و توفير بعض الخدمات الضرورية له في النواحي المعيشية ، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية و تطوير المنطقة.

مصنع سكر كنانة :

يقع المصنع بولاية النيل الأبيض بالقرب من ربك ، و على بعد 350 كلم جنوب الخرطوم، و حوالي 1200 كلم من ميناء بورتسودان ، و الطاقة التصميمية للمصنع تبلغ (330) ألف طن سكر في العام كما تقرر أن تكون الإنتاجية اليومية عندما يصل المصنع طاقته القصوى حوالي ألف طن سكر و هي كمية تحتاج إلى سبعة عشر ألف طن من القصب خلال اليوم.ارتفعت الطاقة التصميمية

للمصنع من (300) ألف في عام 2003 م، إلى حوالي (420) ألف طن للعام 2004م و بلغ حجم الاستثمارات الجديدة بالشركة حوالي (6.7) مليون دولار أمريكي و (1.214) مليون دينار سوداني في عام 2004م.

مصنع سكر عسلاية :

يقع المصنع بولاية النيل الأبيض على بعد 280 كلم جنوب الخرطوم ، ويبعد حوالي 10 كلم شمال مدينة ربك، بتنفيذ المصنع شركة (Fletcher and Stewart) الإنجليزية. و بدأ تشغيل المصنع في عام 1980م، طاقته التصميمية تبلغ (110)ألف طن سكر سنوياً ، و إن البرنامج المعد للمصنع هو انتاج (30) ألف طن سكر في المرحلة الأولى، و (60) ألف طن سكر في المرحلة الثانية، و (110) ألف طن في المرحلة الثالثة ، و هي الطاقة التصميمية للمصنع.

و البرنامج المعد أيضاً قرر حصاد (50) طن قصب للفدان الواحد على أن تكون الإنتاجية الكلية نحو مليون طن قصب ، و يكون السكر بنسبة استخلاص 11% أي حوالي (110) ألف طن في العام من السكر الخالص.[1]

سكر النيل الأبيض :

جاءت فكرة إنشاء مشروع سكر النيل الأبيض ليساهم في سد عجز الأسواق من سلعة السكر بجانب شركة سكر كنانة المحدودة و شركات السكر الأخرى بالبلاد، و يعتبر المشروع من المشاريع العملاقة التي يتم التجهيز لها الآن بالسودان.

و المشروع استثماري عربي لإنتاج (340)ألف طن من السكر سنوياً على أن تكون طاقة المصنع اليومية (18) ألف طن سكر ، هذا بالإضافة إلى تنمية منطقة المشروع اقتصاديا واجتماعيا و توفير العديد من فرص العمل و دعم الميزان التجاري للدولة .تبلغ تكلفة إنشاء المشروع حوالي (409) مليون دولار أمريكي ، و يساهم رأس مال المشروع كل من الحكومة السودانية و شركة سكر كنانة و شركة السكر السودانية و مؤسسة التنمية السودانية و مجموعة بنوك سودانية هذا عن الجانب السوداني.و عن الجانب غير السوداني فهنالك الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي و شركة السكر و الصناعات التكاملية (مصر) ، وبعض شركات القطاع الخاص (مصر) و شركة شل العالمية بالإضافة إلى جهات أخرى.

([1]) مؤشرات الأداء الإقتصادي- ولاية النيل الأبيض- 2005-2012م

الصناعات الصغيرة و الحرفية :

يوجد في الولاية لإلى جانب المصانع القومية عدد من الصناعات الصغيرة و الخفيفة و مربعات الحرفيين، حيث يبلغ عدد المنشآت الصناعية بالولاية حوالي (87) مصنع و العاملة منها (60) مصنع تعمل في مجال التصنيع الغذائي و بعض الصناعات كمعاصر الزيوت و الحلويات و المواد النشوية و المطاحن و الصابون و البلاستيك.هذا بالإضافة إلى حوالي (1500) ورشة هندسية في المناطق الصناعية المخصصة للحرفيين بنسبة عمالة تبلغ حوالي (4.500) عامل.

الجدول (11) يبين المصانع القائمة و العاملة بمدن و محليات الولاية المختلفة حيث يوجد من جملة المصانع العاملة بالولاية و التي تبلغ (60) مصنع حوالي (49) مصنع و تمثل نسبة 82% من جملة المصانع العاملة بكل من مدينة كوستي (26) و مدينة ربك (23).

4-5 الاستثمار في القطاع الزراعي : -

يعتبر القطاع الزراعي الدعامة الأساسية لمجمل النشاط الاقتصادي بالولاية وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 6.500.000 فدان ((2.730.000))هكتار من مساحة الولاية البالغة 904520620 فدان ويمارس النشاط الزراعي حوالي 80% من سكان الولاية . وتمتاز الولاية بتباين في المناخ بين السافنا الغنية بمعدل أمطار 450-950ملم في الجزء الجنوبي والسافنا الفقيرة حيث المناخ شبه الصحراوي بمعدل أمطار 300-400 ملم شمال الولاية .

هذا التباين في المناخ أعطي الولاية ميزات كثيرة في استزراع أنواع مختلفة من المحاصيل وتركيبة محصولية مرنة خلال الموسمين الصيفي والشتوي .[1]

القطاع الزراعي المطري :

تبلغ مساحة القطاع المطري المستثمر حالياً 2.9 مليون فدان يمثل فيه القطاع الآلي 1.9 مليون فدان والقطاع المطري التقليدي يغطي مساحة مليون فدان .... تشرف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري ممثلة في إدارة الزراعة المطرية على هذا القطاع وتتراوح الحيازات مابين 500-1500فدان في القطاع الآلي و 5-25 فدان في القطاع التقليدي يسهم القطاع المطري بنسبة 80% من إنتاج الذرة الرفيعة و100% من إنتاج السمسم والفول السوداني ، الدخن ، حب البطيخ والكركدي وأهم مناطق الزراعة المطرية المقينص ، أم عقارب ، الروات ، الجبلين .

أ- القطاع الزراعي المروي

([1]) الخارطة الاستثمارية – مفوضية الاستثمار –ولاية النيل الأبيض -2013

تبلغ مساحة الطلمبات النيلية والمترات بالقطاع الخاص 102 هكتار أي مايعادل 243 ألف فدان وتتنوع فيه التركيبة المحصولية والتي تشمل الذرة القطن والقمح والأعلاف والفاكهة والخضروات وزهرة الشمس أما قطاع الجروف تبلغ مساحته 120.000 فدان تنتشر علي ضفتي النيل ألأبيض يزرع هذا القطاع عدد من المحاصيل والمحصول الأبرز والأهم هو محصول الأرز مع بعض الخضروات مثل البطيخ والشمام والعجور . بالإضافة إلى مساحة 895.000 فدان مستثمرة بواسطة شركات ((كنانة ، عسلاية ، سكر النيل الأبيض، وبعض الشركات تحت التنفيذ ..)) .

وبعد أن تم إعداد الخرائط الاستثمارية للولاية والمحليات تم في الفترة من 94- 2010 التصديق بعدد (65) مشروع زراعي ويلاحظ أن الاستثمار الذي تم في القطاع الزراعي المروي بواسطة الشركات الأجنبية أو الوطنية كان بفضل السياسة الاستثمارية المرنة التي انتهجتها حكومة الولاية والتي بدأت في العام 2008 بعد أن اهتمت الولاية بالترويج والمشاركة في الملتقيات الاستثمارية الداخلية والخارجية في جمهورية مصر العربية والخليج وقطر وماليزيا والهند وأهم معالم السياسة الاستثمارية المتبعة بقطاع الاستثمار الزراعي المروي وهي تخصيص الأراضي الزراعية بعلاقات إنتاج بحيث يصبح المواطنين شركاء في المشروع مع تقديم الخدمات لهم .

5-4-1المشروعات الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي :

استجابت العديد من الشركات الأجنبية للسياسة التي انتهجتها الولاية بتخصيص الأراضي الزراعية بعلاقات إنتاج وشرعت في الاستثمار بالولاية ومن هذه الشركات :-

1- شركة سابينا للحلول المتكاملة حيث خصص لها مساحة 254 ألف فدان وتم اتخاذ خطوات جادة في التنفيذ، هذا المشروع تستفيد منه 50 قرية ويقع في ثلاثة محليات هي كوستي ، السلام ، تندلتي . 195 ألف فدان للشركة و95 ألف فدان للمواطنين أصحاب الحيازات ((انتاج سكر)) ((المستثمرين إمارتيين ومصريين)) .

2- مجموعة أونا المغربية خصص لها مشروع قفا بمساحة 139000فدان العمل جاري الآن في تسوية الحقوق (110 ألف فدان للشركة و27 ألف للمواطنين أصحاب الحيازات – مرفق الاتفاقية – (إنتاج سكر) .

3- مجموعة الخرافي وهي كويتية خصص لها مشروع السيلة بمساحة 123 ألف فدان 85 % من المساحة للشركة و15% للمواطنين أصحاب الحيازات . تم مسح الأرض ووضع علامات المساحة على الطبيعة (سكر وإنتاج حيواني ومصنع ورق) .

4- أعمال الشفــه التجارية (جاتروفا سودان) محاصيل الوقود الحيوي 20.000 فدان بمحلية القطينة

5- الكوميسا للتجارة و التسويق – مصريين – 30.000 فدان محلية القطينة شرق الكوة . (محاصيل صادر) وفق الاتفاقية .

6- شركة النهضة للحلول المتكاملة (إنتاج وتجهيز الأرز) إماراتي مصري بمحلية أم رمتة (وفق الاتفاقية) .

7- شركة ميج المحدودة مستثمر وطني خصص لها مساحة 100.000 فدان (محلية السلام ، كوستي)لإنتاج السكر ، يجري العمل حالياً في تسوية حقوق الملاك (مرفق الاتفاقية).

8- شركة رغ انرجي للاستثمار المحدودة 10.000فدان محلية القطينة (مرفق الاتفاقية) .

أما في مجال إنتاج الدواجن فقد تم التصديق بعدد ثلاثة مشروعات بمحلية القطينة لملاءمة المنطقة لإنتاج الدواجن وقربها من أسواق بالخرطوم ، والجزيرة .[1]

المشروعات الأجنبية التي تم تنفيذها من 1994 إلى 2012م :

بعد فصل ولاية النيل عن الإقليم الوسط بدأت الولاية في وضع خطط لجذب الاستثمارات الأجنبية وخاص استثمار زراعي وذلك لوجود أراضي صالحة للزراعة وغير مستقلة و بدأت الاستثمارات الأجنبية تدفق خاصة مع بداية الألفية الثالثة وكما هي موضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم(5-2-11)

المشروعات الأجنبية التي تم تنفيذها من 1994 إلى 2012م

القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		القطاع الزراعي	
المصدقة	المنفذة	المصدقة	المنفذة	المصدقة	المنفذة
3	-	1	1	10	3

مفوضية الاستثمار ولاية النيل الأبيض 2012

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه الآتي :-

أن المشاريع الأجنبية المصدقة بالولاية (13) مشروع ، المنفذ منها (4) مشاريع فقط، بنسبة (30%) وتفاصيلها في القطاعات كالآتي :

القطاع الزراعي يمثل أكبر نسبة للاستثمارات الأجنبية المصدقة بالولاية ومتمثلة في مشروع سابينا لإنتاج السكر ، شركة نور الأمارات لإنتاج وتصنيع الأعلاف والدواجن ، شركة محاصيل الوقود الحيوي (والجاتروفا) .

([1])الخارطة الاستثمارية – مفوضية الاستثمار –ولاية النيل الأبيض -2013

المشـــاريع غيـــر المنفـــذة :

1. الكومسا للتجارة والتسويق .
2. شركة النهضة للحلول المتكاملة .
3. مشروع السيلة الزراعي .
4. شركة كوسمار .
5. مشروع أجنبي مشترك لإنتاج وتصنيع اللحوم .
6. شركة المعادن للتنمية المحدودة .
7. شركة رغ اترجى للاستثمار المحدودة .

السبب الرئيسي في عدم تنفيذ بعض المشروعات عدم القيام بدراسات الجدوي الشاملة للمشروعات قبل البداية في التنفيذ و عدم تسليم الاراضي الزراعية الخاصة المشروع المصدق للمستثمر مما ادي اختلاف مع ملاك الاراضي الزراعية في طريقة استخدام الاراضي للمستثمر عدم توفر البنيات التحية الاساسية بنسبة لبعض المشروعات خاصة الطروق والكباري كل ذلك ادي إلى تأخير عملية التنفيذ .

الفصل السادس

تحليل البيانات واثبات الفرضيات والنتائج والتوصيات

1-6الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل :

يتم في هذا الفصل دراسة فعالية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الذراعي (ولاية النيل الأبيض)، بالاعتماد على الأدوات الكمية التالية،وفقاً للمراحل الموضحة:

المرحلة الأولى:

وصف متغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة ومن ثّم يتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استخدام اختبار-Augmented Dickey (ADF) Fuller، اختبار Phillips-Perron (PP) .

المرحلة الثانية:

بعد أثبات أن السلسلتين مستقرتين و من نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المتزامن أو المشترك باستخدام اختبار انجل جرانجر (**Engle-Granger**) واختبار **فيليبس** (**Phillips-Ouliaris**) وذلك من اجل التاكد ان بيانات المتغيرات لها تكامل مشترك .، يقوم تحليل التكامل المتزامن(المشترك) بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين X_t و Y_t غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكلة عدم الاستقرار و ذلك اختبارات جذور الوحدة.

المرحلة الثالثة:

يتم فيها تقدير نموذج الدراسة .

يتم استخدام برنامج (Eviews) لتقدير الاختبارات السابقة.

بيانات المتغيرات:

حصلنا على بيانات متغيرات النموذج من تقارير مفوضية الاستثمار و وزارة الزراعة(ولاية النيل الأبيض) ، وزارة الاستثمار الاتحادية وبنك السودان والجهاز المركزي للاحصاء للفترة من (1985-2012م) .

نموذج الدراسة :

تم بناء نموذج قياسي لمعرفة فعالية الإستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي بولاية النيل الأبيض وذلك خلال الفترة من 1985 إلى 2012م ، وذلك باستخدام نموذج التالي.

$$Q = F (AREA , FI , IFN , POP , TI)$$

$$LQ = F (LAREA ,L FI , LIFN , LPOP , LTI)$$

حيث أن:

Q : تمثل الإنتاجية الكلية للقطاع الزراعي

AREA : تمثل المساحة المزروعة

FI : تمثل حجم الإستثمارات الأجنبية بالولاية

IFN : تمثل معدل التضخم

POP : تمثل عدد سكان الولاية

TI : يمثل حجم الإستثمارات الكلية

L : تمثل اللوغرثيم

وصف المتغيرات :

لمعرفة الخصائص الإحصائية لبيانات المتغيرات الدراسة يتم توصيف المتغيرات :

جدول رقم (6-1-1)

نتائج توصيف متغيرات الدراسة (المتوسطات)

	Q	AREA	FI	TI	INF	POP
Mean	7489302.	3493444.	16966606	1.87E+08	41.08000	1444841.
Median	5161666.	2353976.	10399885	1.17E+08	21.54000	1421628.
Maximum	61858556	26969442	44516768	1.16E+09	130.4000	2012188.

Minimum	1311557.	1019969.	600300.2	11615800	4.920000	997630.0
Std. Dev.	11067168	5040881.	14804447	2.46E+08	40.99206	307190.8
Skewness	4.433557	3.991101	0.507473	2.713719	1.077571	0.172545
Kurtosis	22.39251	18.46104	1.764570	10.38655	2.744723	1.823402
Jarque-Bera	530.4779	353.2191	2.982473	98.02117	5.494769	1.754048
Probability	0.000000	0.000000	0.225094	0.000000	0.064095	0.416019
Sum	2.10E+08	97816428	4.75E+08	5.23E+09	1150.240	40455553
Sum Sq. Dev.	3.31E+15	6.86E+14	5.92E+15	1.63E+18	45369.43	2.55E+12
Observations	28	28	28	28	28	28

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من مفوضية الاستثمار و وزارة الزراعة وبنك السودان

الإنتاجية الكلية للقطاع الزراعي :

هي عبارة عن إجمالي الناتج للقطاع الزراعي بولاية النيل الابيض ، حيث بلغت أعلى قيمة لها (61858556) وأدنى قيمة لها (1311557)، وبلغ الوسط الحسابي (.7489302) والانحراف المعياري (11067168).

المساحة المزروعة :

هي عبارة عن إجمالي المساحات المزروعة في القطاع الزراعي بولاية النيل الابيض ، حيث بلغت أعلى قيمة (26969442) وأدنى قيمة (1019969)، وبلغ الوسط الحسابي (3493444) والانحراف المعياري (5040881) .

حجم الاستثمارات الأجنبية بالولاية :

هوعبارة عن إجمالي حجم الاستثمارات الوافدة لولاية النيل الابيض من دول اخري ومعظمها كانت عربية وتركزت في المشروعات الزراعية ، حيث بلغت أعلى قيمة له (44516768) وأدنى قيمة له (600300.2)، الوسط الحسابي (16966606) والانحراف المعياري (14804447) .

معدل التضخم: هو مؤشر يوضح التغيرات التي تحدث علي المستوي العام للاسعار ، تم استخدام في نموذج الدراسة كمؤشر لقياس اثرالسياسات الاقتصادية علي تنمية في القطاع الزراعي ،حيث بلغت أعلى قيمة له (130.4000) وأدنى قيمة له (4.920000) وبلغ الوسط الحسابي (41.08000) والانحراف المعياري(40.99206).

عدد سكان الولاية:

هوعبارة عن العدد الإجمالي لسكان ولاية النيل الابيض حسب تقدير الجهاز المركزي

المتغير	المستوى	الفروق الأولى	الفروق الثانية

للاحصاء ، حيث بلغت أعلى قيمة (.2012188) وأدنى قيمة(997630.0)، وبلغ الوسط الحسابي (.1444841)والانحراف المعياري (307190.8).

حجم الاستثمارات الكلية:

يمثل حجم الكلي للاستثمارات الاجنبية والمحلية بولاية النيل الابيض ، حيث بلغت أعلى قيمة له (1.16E+09) وأدنى قيمة له (11615800)وبلغ الوسط الحسابي (1.87E+08) والانحراف المعياري (2.46E+08) .

تحليل البيانات :

اولاً تحليل السلسلة الزمنية :

يعتبر شرط السكون أساساً لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلسلتين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) من خلال الاختبارات التالية :

1- إختبار ديكي فوللر(ADF)، حيث يستعمل هذا الإختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، هي كالآتي :

جدول رقم (6-1-2) نتائج اختبار ديكي فوللر لاستقرار السلاسل الزمنية في المستوى والفروق الأولى والثانية

		قاطع	متجه زمني وقاطع	قاطع	متجه زمني وقاطع	قاطع	متجه زمني وقاطع
Area		**-4.53**	**-4.50**	**-8.11**	**-7.98**	**-5.19**	**5.07**
Probabilit		**0.0014**	**0.0069**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0009**	**0.0029**
O		**-3.76**	**-3.68**	**-10.50**	**-10.30**	**--6.71**	**-5.16**
Probabilit		**0.0085**	**0.0408**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0020**
FI		**-2.54**	**-2.60**	**-5.66**	**-5.58**	**-7.16**	**-6.91**
Probabilit		**0.1170**	**0.2791**	**0.0001**	**0.0006**	**0.0000**	**0.0000**
INF		**-1.36**	**-1.26**	**-5.04**	**-4.96**	**-8.22**	**-8.21**
Probabilit		**0.5853**	**0.8763**	**0.0004**	**0.0025**	**0.0000**	**0.0000**
TI		**-1.75**	**-0.65**	**-4.07**	**-5.28**	**-5.12**	**-5.08**
Probability		**0.9994**	**0.9654**	**0.0048**	**0.00**	**0.0004**	**0.0024**
POP		**-5.75**	**2.71**	**-1.95**	**-6.87**	**-4.41**	**-4.16**
Probability		**0.0001**	**1.0000**	**0.3033**	**0.00**	**0.0024**	**0.0176**
القيم الحرجة	**1%**	**-3.69**	**-4.33**	**-3.71**	**-4.35**	**-3.78**	**-4.46**
	5%	**-2.97**	**-3.58**	**-2.98**	**-3.59**	**-3.01**	**-3.64**
	10%	**-2.62**	**-3.22**	**-2.62**	**-3.23**	**-2.64**	**-3.26**

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من مفوضية الاستثمار و وزارة الزراعة

أوضحت نتائج اختبار ديكي فوللر لاختبار استقرار بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة انها مستقرة كما موضحة في الجدول رقم (5-2):

- متغيرالإنتاجية الكلية للقطاع الزراعي (Q) مستقر بعد اخذ الفروق الأولي بالقاطع ومتجة زمني(7.98-) وعند مستوي معنوية 1% (4.35-) ، وكان مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)
- متغير المساحة المزروعة (AREA) مستقر بعد اخذ الفروق الأولي بالقاطع ومتجة زمني (10.30-) وعند مستوي معنوية 1% (4.35-)، وكان مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)
- متغير حجم الاستثمارات الأجنبية بالولاية (FI) مستقر بعد اخذ الفروق الثانية بالقاطع ومتجة زمني(6.91-) وعند مستوي معنوية 1%(4.46-) ، عند مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)

- متغير معدل التضخم (INF) مستقر بعد اخذ الفروق الثانية بالقاطع ومتجة زمني (-8.21)وعند مستوي معنوية 1%(-4.46) ، عند مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)
- متغير عدد سكان الولاية (POP) مستقر بعد اخذ الفروق الأولي بقاطع (-6.87) وعند مستوي معنوية 1% (-4.35)، عند مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)
- متغير حجم الاستثمارات الكلية (TI) مستقر بعد اخذ الفروق الثانية بالقاطع ومتجة زمني (-5.28) وعند مستوي معنوية 1% (-4.35)، عند مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)

2-اختبار فيليبس و بيرون ((Phillip-Perron(PP)، لأن لديه قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار (DF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، والصيغة الرياضية لاختبار (PP):

جدول رقم (6-1-3)

نتائج اختبار فيليبس و بيرون لاستقرار السلاسل الزمنية في المستوى والفروق الأولى والثاني

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من مفوضية الاستثمار و وزارة الزراعة

المتغير		المستوى		الفروق الأولى		الفروق الثانية	
		قاطع	متجه زمني وقاطع	قاطع	متجه زمني وقاطع	قاطع	متجه زمني وقاطع
Area		-4.52	-4.50	-18.65	-24.14	-29.48	-28.68
Probability		0.0014	0.0069	0.0001	0.0000	0.0001	0.0000
Q		-3.86	-3.79	-10.50	-10.30	-44.08	-42.94
Probability		0.0068	0.0325	0.0000	0.000	0.0001	0.0000
FI		-2.54	-2.60	-6.52	-7.00	-17.25	-18.01
Probability		0.1170	0.2791	0.0000	0.000	0.0001	0.0000
INF		-1.36	-1.26	-5.04	-4.96	-14.87	-16.48
Probability		0.5853	0.8763	0.0004	0.0025	0.0000	0.0000
TI		-2.38	-3.16	-9.92	-13.63	-17.94	-19.21
Probability		0.1538	0.1130	0.0000	0.00	0.0001	0.0000
POP		0.18	-2.15	-4.48	-4.46	-7.21	-7.12
Probability		0.9661	0.4927	0.0016	0.00	0.0000	0.0000
القيم الحرجة	1%	-3.69	-4.33	-3.71	-4.35	-3.72	-4.37
	5%	-2.97	-3.58	-2.98	-3.59	-2.98	-3.60
	10%	-2.62	-3.22	-2.62	-3.23	-2.63	-3.23

أوضحت نتائج فيليبس و بيرون أن لاختبار استقرار بيانات متغيرات انها مستقرة كما موضحة:

- متغيرالإنتاجية الكلية للقطاع الزراعي (Q) مستقر بعد اخذ الفروق الأولي بالقاطع ومتجة زمني(10.30-) وعند مستوي معنوية 1% (4.35-) ، وكان مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)
- متغير المساحة المزروعة (AREA) مستقر بعد اخذ الفروق الأولي بالقاطع ومتجة زمني (24.14-) وعند مستوي معنوية 1% (4.35-)، وكان مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000).
- متغير حجم الاستثمارات الأجنبية بالولاية (FI) مستقر بعد اخذ الفروق الأولي بالقاطع ومتجة زمني(7.00-) وعند مستوي معنوية 1%(4.35-) ، عند مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)

- متغير معدل التضخم (INF) مستقر بعد اخذ الفروق الثانية بالقاطع ومتجة زمني (-16.48)وعند مستوي معنوية 1%(-4.37) ، عند مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)
- متغير عدد سكان الولاية (POP) مستقر بعد اخذ الفروق الثانية بقاطع (-7.12) وعند مستوي معنوية 1% (-4.37)، عند مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)
- متغير حجم الاستثمارات الكلية (TI) مستقر بعد اخذ الفروق بالقاطع ومتجة زمني-) (13.63وعند مستوي معنوية 1% (-4.35)، عند مستوي الدلاله الإحصائية Probability (0.0000)

2- تحليل التكامل المشترك:

للتحليل التكامل المشترك سوف يتم استخدام اختبار انجل جرانجر **(Engle-Granger)** واختبار **فيليبس (Phillips-Ouliaris)** وذلك من اجل التاكد ان بيانات المتغيرات لها تكامل مشترك .

اولاً :اختبار انجل جرانجرTest - Engle-Granger :

جدول رقم (6-1-4)

نتائج اختبار انجل جرانجرTest - Engle-Granger

Cointegration Test - Engle-Granger			
Equation: EQ03			
Specification: LQ LAREA LFI LINF LPOP C			
Cointegrating equation deterministics: C			
Null hypothesis: Series are not cointegrated			
Automatic lag specification (lag=0 based on Schwarz Info Criterion,			
maxlag=5)			
		Value	Prob.*
Engle-Granger tau-statistic		-5.308672	0.0266
Engle-Granger z-statistic		-27.19842	0.0314
*MacKinnon (1996) p-values.			

من خلال نتائج في الجدول رقم (5-4) يلاحظ ان كل متغيرات الدراسة لها تكامل مشترك ويظهر ذلك من مستوي الدلاله الإحصائية(t) Probability (0.0266) ، (z) (0.0314) . وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو ان بيانات الدراسة لها تكامل مشترك .

ثانياً اختبار فيليبس (Phillips-Ouliaris):

جدول رقم (6-1-5)

نتائج اختبار فيليبس Test - Phillips-Ouliaris

Cointegration Test - Phillips-Ouliaris				
Equation: EQ03				
Specification: LQ LAREA LFI LINF LPOP C				
Cointegrating equation deterministics: C				
Null hypothesis: Series are not cointegrated				
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth =				
3.0000)				
		Value	Prob.*	
Phillips-Ouliaris tau-statistic		-5.298132	0.0271	
Phillips-Ouliaris z-statistic		-28.21520	0.0217	
*MacKinnon (1996) p-values.				
Intermediate Results:				

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من مفوضية الاستثمار و وزارة الزراعة

من خلال نتائج فيليبس في الجدول رقم (5-6) يلاحظ ان كل متغيرات الدراسة لها تكامل مشترك ويظهر ذلك من مستوي الدلاله الإحصائية(t) Probability (0.0271) ، (z) (0.0217) وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو ان بيانات الدراسة لها تكامل مشترك .

تقدير النموذج الدراسة :

المعادلة المقدرة

LPOP 80 LAREA - 0.27 LFI + 0.27 LINF + 1.6 + 0.19LQ = - 8.8

جدول رقم (6-1-6)

نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LQ				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 1986 2012				
Included observations: 27 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Andrews bandwidth =				
338.3256)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAREA	0.159944	0.016449	9.723502	0.0000
LFI	-0.273096	0.008690	-31.42576	0.0000
LINF	0.268712	0.012560	21.39419	0.0000
LPOP	1.799817	0.065737	27.37911	0.0000
C	-8.887764	0.919467	-9.666214	0.0000
R-squared	0.351742	Mean dependent var		15.46973
Adjusted R-squared	0.233877	S.D. dependent var		0.780621
S.E. of regression	0.683265	Sum squared resid		10.27074
Durbin-Watson stat	1.764481	Long-run variance		0.002639

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من مفوضية الاستثمار و وزارة الزراعة

تحليل نتائج النموذج :

يتم عبر ثلاثة معايير وهي معيار النظرية الاقتصادية ، المعيار الاحصائي و المعيار القياسي .

1- معيار النظرية الاقتصادية :

من نتائج التقدير في الجدول رقم (5-6)يلاحظ ان كل شارات معلمات متغيرات الدراسة متوافقة مع النظرية الاقتصادية عدا معلمة متغير حجم الاستثمارات الاجنبية بالولاية (LFI) الذي تعارض مع النظرية الاقتصادية والتي اوضحت ان العلاقة بين الاستثمارات الاجنبية والناتج القطاع الزراعي علاقة عكسية برغم من تنافي مع النظرية الاقتصادية لكننا نقبلها لوجود بعض المبررات :

1- عدم دقة بيانات الاستثمارات الاجنبية خاصة بعد بداية العمل في المشروعات، يتم اخفائها من الجهات الرسمية ، عدم وجود جهة متخصصة تتابع وتحصر الاضافة في راس مال المشروعات .
2- بسبب عدم كمال إجراءات في الجهات التفيذية ، وعوائق الملكية في القطاع الزراعي بين ملاك الاراضي والمستثمرين .

2-المعيار الاحصائي :

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6-6)ان جميع متغيرات النموذج الدراسة معنوية احصائياً وذلك بالنظر إلي قيم (t-Statistic) و مستوي الدلاله الإحصائية الذي كان لجميع المتغيرات (0.0000).

3-المعيار القياسي :

يلاحظ من الجدول رقم (5-6) ان نموذج الدراسة لايعاني من مشكلات القياسية وانه سليم من ناحية قياسية ويتضح ذلك من قيمة اختبار Durbin-Watson stat (1.76) ومستوي دلالة إحصائية Probability (0.002639).

6-2 إثبات الفرضيات :

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها "أن فعالية الاستثمارات الأجنبية ذات أثر إيجابي على تنمية القطاع الزراعي في السودان(ولاية النيل الأبيض)" ويتفرع منها الفرضية الجزئية وسوف نقوم إثبات كما يلي :

الفرضية الأولي :

تقول إن زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية ؛ تؤدي إلى زيادة إنتاجية في القطاع الزراعي .ومن خلال نموذج الدراسة تحليل بيانات الناتج الزراعي وحجم الاستثمارات التي تدفقت خلال فترة الدراسة الأجنبية وقد تم ذلك بإستخدام أساليب التحليل السابقة اثبت لنا للاستثمارات الأجنبية لا تؤثر علي الناتج الزراعي بولاية النيل الأبيض وبالتالي ليست لها

فعالية في تنمية القطاع الزراعي برغم من تنافي مع النظرية الاقتصادية لكننا نقبلها لوجود بعض المبررات هي عدم دقة بيانات الاستثمارات الاجنبية خاصة بعد بداية العمل في المشروعات، يتم اخفائها من الجهات الرسمية ، عدم وجود جهات متخصصة تتابع وتحصر الاضافة في راس مال المشروعات وتوقف وطول فترة التنفيذ في معظم مشروعات الاستثمارات الاجنبية بسبب عدم كمال إجراءات في الجهات التفيذية ، ويرجع ذلك إلي عدم استقرار القوانين الخاصة بالاستثمارات الأجنبية و الازدواجية الإجراءات بين المركز والولايات ومشكلة حيازة الأراضي الزراعية التي تكون تحت قلة من الأفراد تشكل عائق في تنفيذ عدد من مشروعات الاستثمارات الأجنبية ، ولكن يظهر تأثير الاستثمارات الأجنبية علي ألمدي الطويل. ولكن متغيرات اخري تؤثر في تنمية القطاع الزرعي مثل التضخم و عدد السكان والاستثمارات الكلية.

الفرضية الثانية :

التي نصت علي أن للمساحة المزروعة اثر علي الإنتاجية في القطاع الزراعي .ومن خلال النتائج التحليل ان للمساحة المزروعة اثر في زيادة الناتج الزراعي إي كلما تغيرت المساحة المزروعة بزيادة تؤدي إلي زيادة الناتج الزراعي .

الفرضية الثالثة :

التي تقول ان زيادة القوي العاملة في القطاع الزراعي تؤدي إلي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي ، من خلال نتائج التحليل اتضح ان العلاقة طردية بين حجم القوي العاملة والانتاج في القطاع الزراعي .

الفرضية الرابعة :

نصت ان الإستقرار الاقتصادي في الدولة يؤدي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي وظهر من خلال نتائج التحليل ان العلاقة طردية اي كلما هنالك استقرار اقتصادي يؤدي إلي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي .

الفرضية الخامسة :

التي تقول توفر رأس المال الكافي يؤدي إلي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي من خلال نتائج التحليل دلت ان كلما توفر رأس المال الكافي يؤدي إلي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي .

3-6 النتائج

أولاً : نتائج التحليل الوصفي:

١ - تغيرت قوانين في السودان وذلك لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية ..

2 - الاستثمارات الأجنبية كانت في بدايتها مرتفعة بسبب اكتشاف النفط والاستقرار السياسي بالسودان ولكنها تدنت بعد انفصال جنوب السودان .

3 -تركز معظم الاستثمارات الأجنبية بالعاصمة (الخرطوم) ، مما انعكس علي الولايات الاخري في انخفاض نصيبها من المشروعات الأجنبية ومعظم الاستثمارات التي كانت تتجه إلي الولايات كانت مشروعات قطاع زراعي.

4 -تركزت المشروعات المصدقة معظمها في القطاع الخدمي والصناعي من حيث عدد المشروعات وإجمالي التمويل، ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة .

5- معظم الاستثمارات الأجنبية التي يتم تصديقها بولاية النيل الأبيض لم تنفذ ، خاصة استثمارات الموجة للقطاع الزراعي ويرجع ذلك عدم إكمال الإجراءات المتعلقة بتسليم ارض المشروع ،وقد في بعض الأحيان إلي توفق تنفيذ المشروعات الأجنبية .

6- لا توجود مساهمة للإستثمارات في تنمية القطاع الزراعي بالولاية(ناتج القطاع الزراعي) ، بينما تساهم متغيرات اخري وهي استقرار الاقتصادي و الاستثمارات الكلية و حجم القوي العاملة و المساحة المزروعة في تنمية القطاع الزراعي .

ثانياً : نتائج التحليل الكمي:

1- دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات ديكي فوللر الموسع – فيلبس و بيرون أن متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى و بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية.
2- تبين من اختبار التكامل المشترك (اختبار فيليبس ،انجل جرانجر)متغيرات الدراسة متكاملة.
3- من نتائج التقدير يلاحظ ان كل شارات معلمات متغيرات الدراسة متوافقة مع النظرية الاقتصادية عدا معلمة متغير حجم الاستثمارات الاجنبية بالولاية الذي (FI) الذي تعارض مع النظرية الاقتصادية والتي اوضحت ان العلاقة بين الاستثمارات الاجنبية والناتج القطاع الزراعي علاقة عكسية برغم من تنافي مع النظرية الاقتصادية لكننا نقبلها لوجود بعض المبررات. ان جميع متغيرات النموذج الدراسة معنوية احصائياً وذلك بنظر إلي قيم (t-Statistic) و مستوي الدلاله الإحصائية الذي كان لجميع المتغيرات (0.0000).

4-6التوصيات:

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي بولاية النيل الأبيض لا تساهم في تنمية القطاع الزراعي ، وعليه فإنه من الضروري العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لان ذلك من شأنه المساهمة في تنمية القطاع الزراعي . وبناءً على ذلك نوصي بالتوصيات التالية :

1. تفعيل المؤسسات ذات صلة بالاستثمارات الاجنبية في متابعة تنفيذ المشروعات وجمع المعلومات في كل مراحل المشروع خاصة الزراعية .

2. دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية و القانونية أو الإدارية أو الإجرائية، والإسراع بحلها، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية بأكثر مما تم في نظام الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد.
3. يجب الالتزام بسياسية واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي في قوانين الاستثمارات الأجنبية في السودان الفترة السابقة.
4. تنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي الزراعية والمستثمرين ذلك لضمان قيام المشروعات الزراعية الأجنبية.
5. تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاع الزراعي الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية؛ لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية .
6. بضرورة تشجيع الاستثمارات في توجه إلي القطاع حتى تساهم في تنمية هذا القطاع الرائد والذي يعول علية في إحداث التنمية الاقتصادية في السودان .
7. زيادة نسبة الاستثمارات الوطنية المخصصة للقطاع الزراعي، مع تشجيع الاستثمار الأجنبي شريطة توفر الأجواء المناسبة لهذا الاستثمار مع مراعاة المجالات التي يتم الاستثمار فيها.
8. زيادة الاهتمام بمرافق البنى التحتية الأساسية الزراعية، أضف إلى ذلك الخدمات الزراعية وتطوير الواقع الريفي.
9. الاهتمام بالمؤسسات والمعاهد العلمية وزيادة الإنفاق في الجوانب المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الحالية وتشجيع البحث العلمي من خلال تحديث المناهج الدراسية وبما يتماشى مع التطور العلمي في دول العالم.
10. استخدام سياسة حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية في مجال أسعار بيع المنتجات للمستهلكين.
11. زيادة حجم القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية، سواء كانت قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وبما يتناسب مع حالة التضخم التي يشهدها القطر، مع مراعاة أن تكون أسعار الفائدة على هذه القروض مقبولة.
12. إيجاد صيغ تنسيقية بين وزارة الزراعة والوزارات الأخرى، فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المشتركة والتي تتطلب تظافر الجهود المشتركة من أجل إنجاحها.

13. تدريب الكوادر الزراعية قدر الإمكان لزيادة المعرفة والإطلاع على مظاهر التقدم والتحضر التي تشهدها البلدان الأخرى.
14. نشر البيانات الإحصائية المختلفة عن القطاع الزراعي سنوياً مما يساعد الباحثين من القيام بالدراسات .
15. الاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية في حالة حدوث فائض في الإنتاج الزراعي ، بدلاً من تدني أسعارها أو تعرضها للتلف في موسم الانتاج بسبب وبعدها من اسواق الاستهلاك وتخلف وسائل النقل .
16. القيام بدراسات بحوث لمعرفة دور الصنيع الزراعي في تحقيق التنمية للقطاع الزراعي .
17. مزيد من الدراسات والبحوث حول اثر الاستثمارات المحلية علي تنمية القطاع الزراعي .
18. تفعيل دور مؤسسات الدولة ذات الطبيعة الإرشادية والبحثية وباستخدام كافة الوسائل المتاحة المرئية والمسموعة، إضافةً إلى الصحف والمجلات الزراعية والتوعية الحقلية عند التوصل إلى طرق وأساليب جديدة في الزراعة.
19. التركيز على تطوير مراكز البحوث الزراعية وإيجاد صيغ جديدة للبحث الزراعي بما يضمن إيجاد حلول عملية لكافة المشاكل والمعوقات التي تحيط بتنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

6-5الملاحق

1- قائمة المصادر والمراجع :

أولاً :القران الكريم:
الجزء الثلاثون، سورة سورة العلق، الآية (1 - 5)

ثانياً :المراجع:

1/ سامي خليل ، نظريات الإقتصاد الكلي ، المفاهيم والنظريات الأساسية ، الكتاب الثاني (الكويت : (د ن) ، 1994)

2/شريف الدشونى . قضايا التنمية المستدامة .دار عزه للنشر والتوزيع، الخرطوم 2005 .

3/ عمران عباس - الاستثمار في السودان والرؤية المستقبلية للاستثمار في ولاية النيل الأبيض-السودان-دار عزة-2012

4/ علي جدوع الشرفات –مبادئ الاقتصاد الزراعي – عمان –دار زهران -.2009

5/عطا البطحاني –الاقتصاد السوداني في فترة ما بعد الحرب-السودان –المكتبة الوطنية-.2006

6/عبد الوهاب الامين ، فريد بشير – اقتصاديات التنمية والتخطيط - البحرين – 2006 .

7/عبد المطلب عبد الحميد-مبادئ وسياسات الاستثمار-الإسكندرية- الدار الجامعية--.2010

8/فريديرك مارلسون – الموارد البشرية والتنمية – ترجمة سعيد عبد العزيز – القاهرة – معهد التخطيط القومي- 1984.

9/ مايكل ابدجمان ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة (الرياض : دار المريخ للنشر 1988).

10/مالكوم جبلتز واخرون –اقتصاديات التنمية – العربية السعودية – دار المريخ – 1995.

11/محمود صادق وآخرون- اقتصاد زراعي- مصر- دار جامعة عين شمس-.

12/مفتاح محمد-قدرات البحث الزراعي في افريقيا-ليبيا- .1996

13/ محمد مطر . إدارة الاستثمارات – عمان دار الوارق للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 1999ص

14/ يوجيروهامي وفرنون- التنمية الزراعية – القاهرة- مكتبة الانجلو المصرية – 1984.

ثالثاً : الأوراق العلمية:

د.قاسم الفكي - فاعلية الاستثمارات العربية في تنمية الاقتصاد السوداني -مجلة التنوير -السودان – 2012

رابعاً: مصادر اخري:

1/المنظمة العربية للتنمية الزراعية- تقرير التنمية الزراعية في الوطن العربي-.1999

2/ الخارطة الاستثمارية – مفوضية الاستثمار –ولاية النيل الأبيض -.2013

3/ مؤشرات الأداء الإقتصادي- ولاية النيل الأبيض- 2005-2012م.

4/ وزارة الإستثمار- تقرير حصر وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر فى السودان – الخرطوم – 2011 م.

5/ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر – (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار)- سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية-2010م.

6/ تقارير وزارة الزراعة –ولاية النيل الأبيض (1994-2012).

خامساً: الرسائل الجامعية غير منشورة:

1/ محمد أحمد الفاضل علي-الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان الدوافع والمعوقات للفترة من(1990م-2006م)- رسالة ماجستير اقتصاد(2008)

2/ حياة سابل عبد الحليم(1996) رسالة ماجستير اقتصاد بعنوان: أثر قوانين الضرائب المباشرة و الاستثمار علي الصناعات التحويلية في السودان.

3/ أميره حسن علي باشر- دور الاستثمارات المالية العربية في تنمية الاقتصاد السوداني دراسة حالة القطاع الصناعي في ولاية الخرطوم للفترة (2000-2008). رسالة ماجستير اقتصاد (2009)

4/محمد مبارك مصطفي الإمام - الاستثمارات واثرها علي سعر الصرف في السودان(1980-2004)- رسالة ماجستير اقتصاد (2008).

5/مي موسى سليمان علي- اثر دالة الاستثمار على النمو الاقتصاد في السودان (1900-2005) رسالة دكتوراه اقتصاد (2008).

6/ على موسى محمد أبوغرة -اتجاهات الاستثمار في ولاية دارفور الكبرى- رسالة دكتوراه اقتصاد(2003).

7/ حسن بابكر حسن هاشم -بعنوان الاستثمار الصناعي وأثره في تنافسية الصادرات السودانية(دراسة تحليلية لقطاع السكر1994م-2006)- رسالة ماجستير اقتصاد(2007).

8 /محمد عبد الله – دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- رسالة دكتوراه - 2010

سادساً :مواقع الانترنت:

1-http://www.brbrnet.net/vb/showthread.php?t

2-http://elhourriya.net/index.php/soudan/29102-elhourriya-mauritania.htm

3-http://elhourriya.net/index.php/soudan/29102-elhourriya-mauritania.htm

4-http://www.islamonline.net1

5-http://www.islamonline.net

6-http://www.fao.org/forestry/news/en3

7-http:// www.irri.org

8-http://www.aoad.org/AOAD-Magazine.htm

البيانات

Year	Area المساحة المزروعة بالولاية	Q الناتج الزراعي بالولاية	INFمعدلالتضخم	FI الاستثمارات الاجنبية بالولاية	TI الاستثمارات الكلية بالولاية	POP عدد سكان الولاية
1985	1019969	2105685	46.3	1298571.4	11615800	997630
1986	1401638	3586152	29.4	23732100	112072700	1005792
1987	1600632	2110662	24.98	34478500	120580900	1034766
1988	1681004	4899528	49.98	5208991.1	131743600	1064574
1989	1103326	1311557	74.08	8013234.3	182323610	1095240
1990	2376026	3165423	40.4	8041005.5	15719000	1126790
1991	2513402	2715015	121.4	9899885.2	87820000	1159249
1992	2331925	6744156	119.1	42613120	151534900	1192644
1993	2312132	6168020	99.5	44516768	117985400	1227000
1994	1302467	61858556	116.6	600300.2	35472000	1261356
1995	2318926	7074853	68.7	800759.3	55012163.91	1296673
1996	26969442	8985742	130.4	914511.4	119252286.6	1332979
1997	2854307	11541603	47.19	1298571.4	61279584.37	1370302
1998	2926719	10418867	17.01	2373214.3	40368375.24	1402000
1999	3224665	9939961	16.16	3447857.1	55717370.74	1441256
2000	3218379	10184402	8.02	5107571.4	40962722.63	1481611
2001	12441143	5423803	4.92	7713234.3	37949112.76	1523096
2002	2019969	3105685	8.3	9041005.7	75040347.31	1565742
2003	2401638	4586152	7.7	10899885.7	83929119.89	1595000
2004	1600632	2110662	8.5	13555428.6	115221143.1	1639660
2005	2681004	5899528	8.5	18210971.4	154793256.9	1685570
2006	1103326	1611557	7.1	22069851.5	156695945.7	1732765

2007	2476026	4165423	8.1	25397622.9	205720745.5	1781282
2008	2313402	2415015	14.3	32613120	466367616	1795888
2009	2431925	8744156	11.2	34516768	386587801.6	1831157
2010	4312132	7168020	9.2	35766400	329050880	1866734
2011	2279410	4011607	18.1	39919680	722546208	1936609
2012	2600862	7648676	35.1	33016032	1158862723	2012188

المصدر: 1- تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ولاية النيل الأبيض1985-2012م
2- مؤشرات الأداء الاقتصادي ولاية النيل الأبيض 2005-2012م
3- تقارير إدارة المؤشرات الاقتصادية مفوضية الاستثمار ولاية النيل الابيض
4-تقارير بنك السودان 1990-2012
5-تقارير الجهاز المركزي للاحصاء2000-2012

خريطة رقم (5-1) توضح موقع ولاية النيل الأبيض

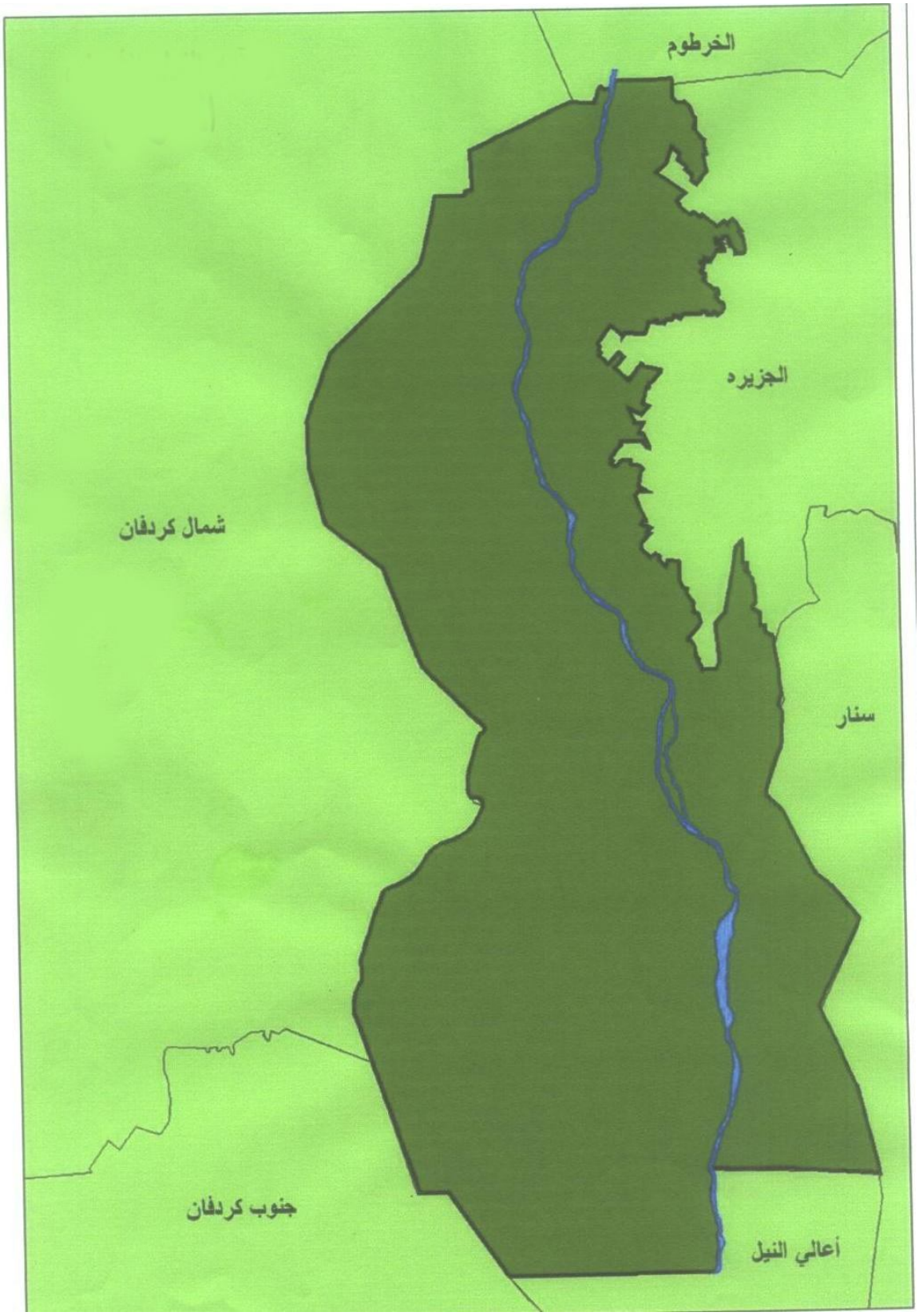

خريطة رقم (5-2)

خريطة توضح التقسيم الإداري لولاية النيل الأبيض والولايات المجاورة لها

خريطة رقم (5-3) توضح مشاريع الزراعة المروية بولاية النيل الأبيض

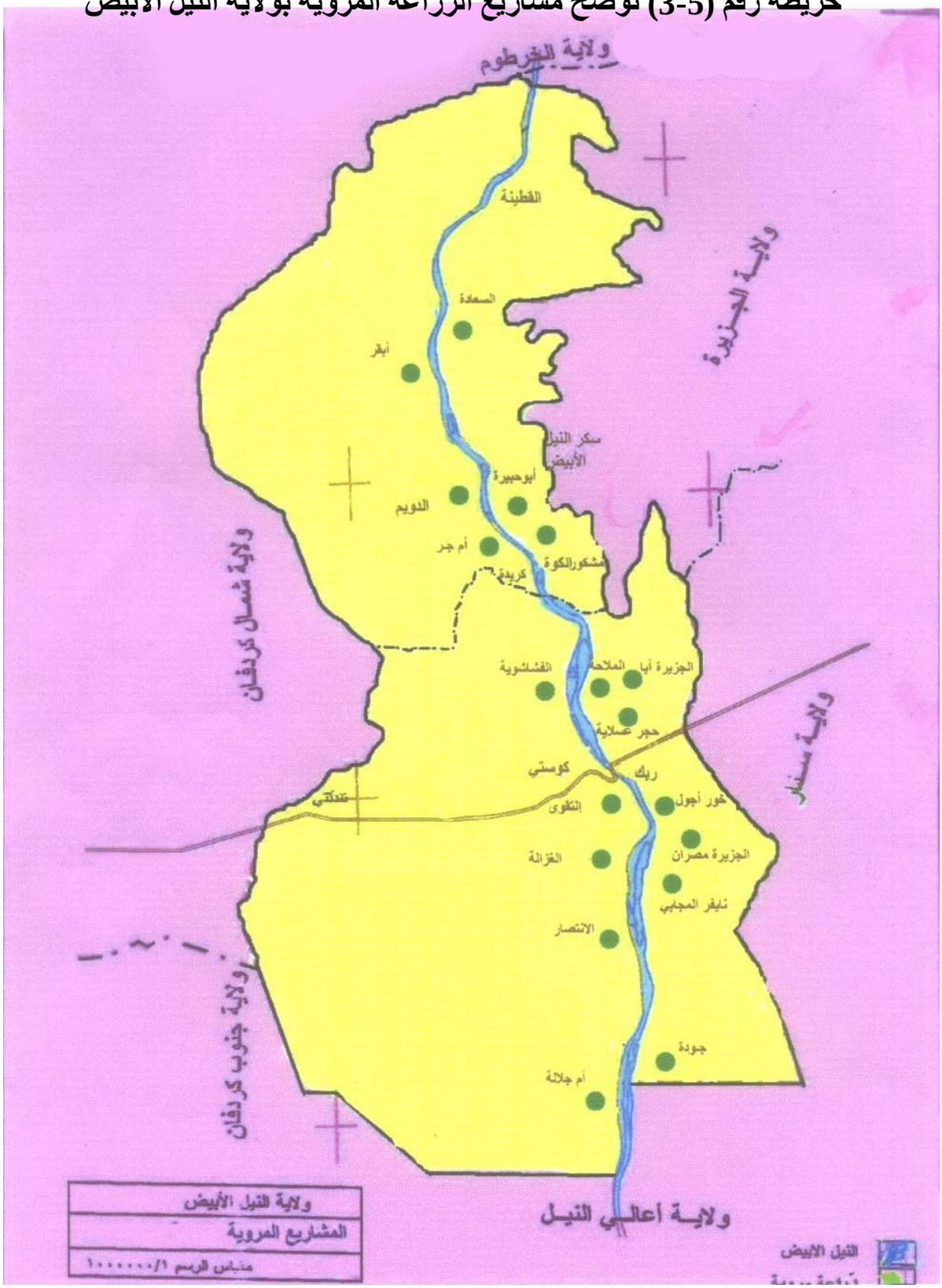

خريطة رقم (5-4) توضح مشاريع الزراعة الآلية والمطرية بولاية النيل الأبيض

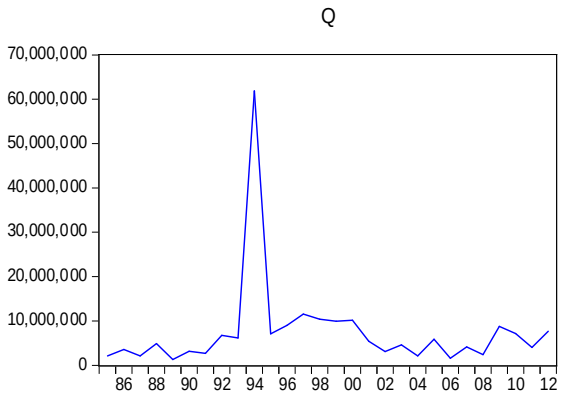

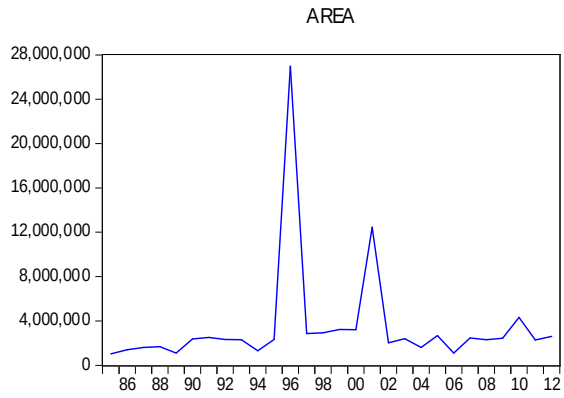

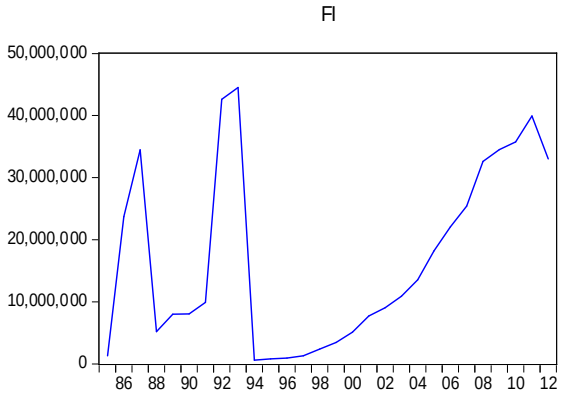

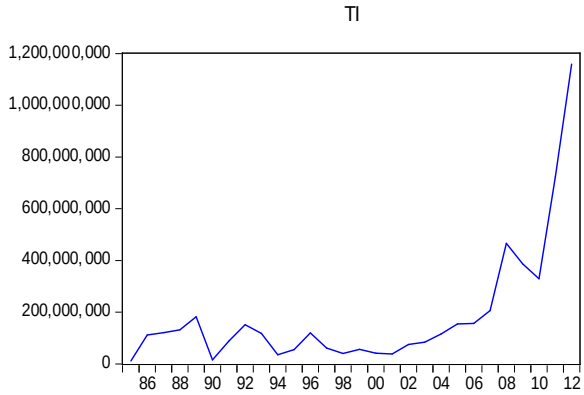

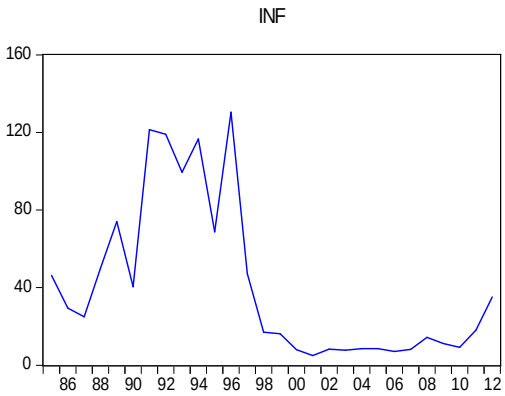

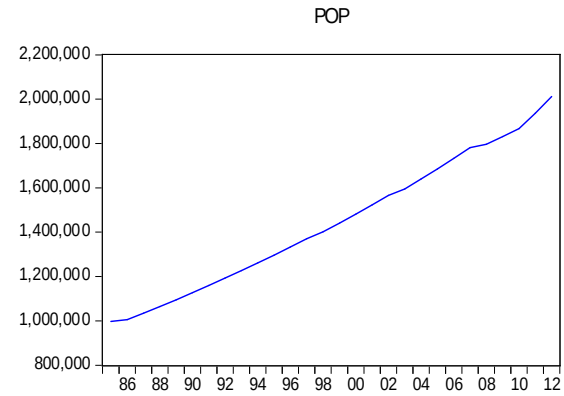

Augmented Dickey-Fuller

Null Hypothesis: LAREA has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.525077	0.0014
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAREA)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:11
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAREA(-1)	-0.866211	0.191425	-4.525077	0.0001
C	12.78316	2.820244	4.532643	0.0001

R-squared	0.450263	Mean dependent var	0.034669
Adjusted R-squared	0.428274	S.D. dependent var	0.885652
S.E. of regression	0.669664	Akaike info criterion	2.107107
Sum squared resid	11.21126	Schwarz criterion	2.203095
Log likelihood	-26.44595	Hannan-Quinn criter.	2.135649
F-statistic	20.47632	Durbin-Watson stat	2.070825
Prob(F-statistic)	0.000128		

Null Hypothesis: LAREA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.503795	0.0069
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAREA)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:16
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAREA(-1)	-0.898042	0.199397	-4.503795	0.0001
C	13.09086	2.889283	4.530833	0.0001
@TREND(1985)	0.011484	0.017235	0.666311	0.5116

R-squared	0.460248	Mean dependent var	0.034669
Adjusted R-squared	0.415269	S.D. dependent var	0.885652
S.E. of regression	0.677238	Akaike info criterion	2.162851
Sum squared resid	11.00763	Schwarz criterion	2.306833
Log likelihood	-26.19849	Hannan-Quinn criter.	2.205665
F-statistic	10.23244	Durbin-Watson stat	2.039816
Prob(F-statistic)	0.000611		

Null Hypothesis: LFI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.543135	0.1170
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFI)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:26
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

LFI(-1)	-0.385476	0.151575	-2.543135	0.0176
C	6.281416	2.431092	2.583784	0.0160

R-squared	0.205530	Mean dependent var	0.119842
Adjusted R-squared	0.173752	S.D. dependent var	1.145026
S.E. of regression	1.040808	Akaike info criterion	2.989059
Sum squared resid	27.08203	Schwarz criterion	3.085047
Log likelihood	-38.35229	Hannan-Quinn criter.	3.017601
F-statistic	6.467538	Durbin-Watson stat	1.457205
Prob(F-statistic)	0.017552		

Null Hypothesis: LFI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.609760	0.2791
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFI)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:28
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFI(-1)	-0.427299	0.163731	-2.609760	0.0154
C	6.670185	2.513694	2.653539	0.0139
@TREND(1985)	0.019982	0.027779	0.719308	0.4789

R-squared	0.222297	Mean dependent var	0.119842
Adjusted R-squared	0.157488	S.D. dependent var	1.145026
S.E. of regression	1.051002	Akaike info criterion	3.041803
Sum squared resid	26.51050	Schwarz criterion	3.185785

Log likelihood	-38.06435	Hannan-Quinn criter.	3.084617
F-statistic	3.430047	Durbin-Watson stat	1.425876
Prob(F-statistic)	0.048952		

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.362475	0.5853
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:34
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.133335	0.097862	-1.362475	0.1852
C	0.415501	0.328948	1.263120	0.2182

R-squared	0.069121	Mean dependent var	-0.010257
Adjusted R-squared	0.031886	S.D. dependent var	0.542628
S.E. of regression	0.533907	Akaike info criterion	1.653998
Sum squared resid	7.126423	Schwarz criterion	1.749986
Log likelihood	-20.32897	Hannan-Quinn criter.	1.682540
F-statistic	1.856339	Durbin-Watson stat	1.892095
Prob(F-statistic)	0.185197		

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.260376	0.8763
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:34
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.174668	0.138584	-1.260376	0.2197
C	0.659549	0.660499	0.998562	0.3280
@TREND(1985)	-0.008005	0.018681	-0.428485	0.6721

R-squared	0.076188	Mean dependent var	-0.010257
Adjusted R-squared	-0.000796	S.D. dependent var	0.542628
S.E. of regression	0.542844	Akaike info criterion	1.720451
Sum squared resid	7.072320	Schwarz criterion	1.864433
Log likelihood	-20.22609	Hannan-Quinn criter.	1.763264
F-statistic	0.989659	Durbin-Watson stat	1.833461
Prob(F-statistic)	0.386369		

Null Hypothesis: LPOP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.755462	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPOP)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:40
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOP(-1)	-0.040760	0.007082	-5.755462	0.0000
D(LPOP(-1))	-0.310001	0.171293	-1.809767	0.0904
D(LPOP(-2))	-0.276676	0.159260	-1.737263	0.1028
D(LPOP(-3))	-0.955098	0.160766	-5.940924	0.0000
D(LPOP(-4))	-1.028554	0.217990	-4.718347	0.0003
D(LPOP(-5))	0.296378	0.146247	2.026553	0.0609
C	0.664938	0.110785	6.002059	0.0000

R-squared	0.824105	Mean dependent var	0.026357
Adjusted R-squared	0.753747	S.D. dependent var	0.006113
S.E. of regression	0.003033	Akaike info criterion	-8.504915
Sum squared resid	0.000138	Schwarz criterion	-8.157765
Log likelihood	100.5541	Hannan-Quinn criter.	-8.423137
F-statistic	11.71301	Durbin-Watson stat	1.395053
Prob(F-statistic)	0.000063		

Null Hypothesis: LPOP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.712530	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPOP)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:41
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOP(-1)	0.494003	0.182119	2.712530	0.0168
D(LPOP(-1))	-1.030555	0.282143	-3.652596	0.0026
D(LPOP(-2))	-0.966924	0.268355	-3.603154	0.0029
D(LPOP(-3))	-1.579326	0.249558	-6.328506	0.0000
D(LPOP(-4))	-1.724218	0.295921	-5.826607	0.0000
D(LPOP(-5))	0.080306	0.139950	0.573824	0.5752
C	-6.618432	2.480821	-2.667839	0.0184
@TREND(1985)	-0.014661	0.004990	-2.937812	0.0108

R-squared	0.891186	Mean dependent var	0.026357
Adjusted R-squared	0.836780	S.D. dependent var	0.006113
S.E. of regression	0.002470	Akaike info criterion	-8.894258
Sum squared resid	8.54E-05	Schwarz criterion	-8.497515
Log likelihood	105.8368	Hannan-Quinn criter.	-8.800797
F-statistic	16.38006	Durbin-Watson stat	1.271027
Prob(F-statistic)	0.000010		

Null Hypothesis: LQ has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.766632	0.0085
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LQ)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:49

Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ(-1)	-0.704704	0.187091	-3.766632	0.0009
C	10.91569	2.889010	3.778348	0.0009

R-squared	0.362042	Mean dependent var	0.047774
Adjusted R-squared	0.336523	S.D. dependent var	0.932003
S.E. of regression	0.759154	Akaike info criterion	2.357964
Sum squared resid	14.40789	Schwarz criterion	2.453952
Log likelihood	-29.83251	Hannan-Quinn criter.	2.386506
F-statistic	14.18751	Durbin-Watson stat	2.273746
Prob(F-statistic)	0.000900		

Null Hypothesis: LQ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.687794	0.0408
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LQ)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:50
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ(-1)	-0.706754	0.191647	-3.687794	0.0012
C	10.91486	2.947698	3.702844	0.0011
@TREND(1985)	0.002318	0.019214	0.120616	0.9050

R-squared	0.362428	Mean dependent var	0.047774
Adjusted R-squared	0.309297	S.D. dependent var	0.932003
S.E. of regression	0.774574	Akaike info criterion	2.431432
Sum squared resid	14.39916	Schwarz criterion	2.575414
Log likelihood	-29.82433	Hannan-Quinn criter.	2.474245
F-statistic	6.821408	Durbin-Watson stat	2.269008
Prob(F-statistic)	0.004512		

Null Hypothesis: LTI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.750636	0.9994
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTI)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:53
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTI(-1)	0.487793	0.278637	1.750636	0.0980
D(LTI(-1))	-1.085893	0.363198	-2.989809	0.0082
D(LTI(-2))	-1.083021	0.339490	-3.190137	0.0054
D(LTI(-3))	-0.692596	0.300295	-2.306387	0.0340
D(LTI(-4))	-0.382587	0.208551	-1.834503	0.0841
C	-8.705195	5.091309	-1.709815	0.1055

R-squared	0.439240	Mean dependent var	0.080409
Adjusted R-squared	0.274310	S.D. dependent var	0.813180
S.E. of regression	0.692727	Akaike info criterion	2.323097
Sum squared resid	8.157803	Schwarz criterion	2.619313
Log likelihood	-20.71561	Hannan-Quinn criter.	2.397594
F-statistic	2.663195	Durbin-Watson stat	1.128467

Prob(F-statistic)	0.059172

Null Hypothesis: LTI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.653575	0.9654
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTI)
Method: Least Squares
Date: 12/23/13 Time: 23:54
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTI(-1)	-0.180433	0.276071	-0.653575	0.5216
D(LTI(-1))	-0.466349	0.301235	-1.548123	0.1390
D(LTI(-2))	-0.512643	0.254536	-2.014025	0.0592
D(LTI(-3))	-0.121079	0.194471	-0.622606	0.5414
C	2.626409	4.862575	0.540127	0.5957
@TREND(1985)	0.056440	0.025063	2.251934	0.0371

R-squared	0.441487	Mean dependent var	0.090597
Adjusted R-squared	0.286345	S.D. dependent var	0.796870
S.E. of regression	0.673181	Akaike info criterion	2.258712
Sum squared resid	8.157102	Schwarz criterion	2.553226
Log likelihood	-21.10455	Hannan-Quinn criter.	2.336847
F-statistic	2.845693	Durbin-Watson stat	2.415391
Prob(F-statistic)	0.045924		

Phillips-Perron test

Null Hypothesis: LAREA has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.525077	0.0014
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.415232
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.415232

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LAREA)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:17
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAREA(-1)	-0.866211	0.191425	-4.525077	0.0001
C	12.78316	2.820244	4.532643	0.0001

R-squared	0.450263	Mean dependent var	0.034669
Adjusted R-squared	0.428274	S.D. dependent var	0.885652
S.E. of regression	0.669664	Akaike info criterion	2.107107
Sum squared resid	11.21126	Schwarz criterion	2.203095
Log likelihood	-26.44595	Hannan-Quinn criter.	2.135649
F-statistic	20.47632	Durbin-Watson stat	2.070825
Prob(F-statistic)	0.000128		

Null Hypothesis: LAREA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.503795	0.0069
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.407690
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.407690

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LAREA)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:20
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAREA(-1)	-0.898042	0.199397	-4.503795	0.0001
C	13.09086	2.889283	4.530833	0.0001
@TREND(1985)	0.011484	0.017235	0.666311	0.5116

R-squared	0.460248	Mean dependent var	0.034669
Adjusted R-squared	0.415269	S.D. dependent var	0.885652
S.E. of regression	0.677238	Akaike info criterion	2.162851
Sum squared resid	11.00763	Schwarz criterion	2.306833
Log likelihood	-26.19849	Hannan-Quinn criter.	2.205665
F-statistic	10.23244	Durbin-Watson stat	2.039816
Prob(F-statistic)	0.000611		

Null Hypothesis: LFI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.543135	0.1170
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.003038
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.003038

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LFI)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:25
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFI(-1)	-0.385476	0.151575	-2.543135	0.0176
C	6.281416	2.431092	2.583784	0.0160

R-squared	0.205530	Mean dependent var	0.119842
Adjusted R-squared	0.173752	S.D. dependent var	1.145026
S.E. of regression	1.040808	Akaike info criterion	2.989059
Sum squared resid	27.08203	Schwarz criterion	3.085047
Log likelihood	-38.35229	Hannan-Quinn criter.	3.017601
F-statistic	6.467538	Durbin-Watson stat	1.457205
Prob(F-statistic)	0.017552		

Null Hypothesis: LFI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.609760	0.2791
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.981870
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.981870

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LFI)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:26
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFI(-1)	-0.427299	0.163731	-2.609760	0.0154
C	6.670185	2.513694	2.653539	0.0139
@TREND(1985)	0.019982	0.027779	0.719308	0.4789

R-squared	0.222297	Mean dependent var	0.119842
Adjusted R-squared	0.157488	S.D. dependent var	1.145026
S.E. of regression	1.051002	Akaike info criterion	3.041803
Sum squared resid	26.51050	Schwarz criterion	3.185785
Log likelihood	-38.06435	Hannan-Quinn criter.	3.084617
F-statistic	3.430047	Durbin-Watson stat	1.425876
Prob(F-statistic)	0.048952		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.047535	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.285939
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.285939

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:31

Sample (adjusted): 1987 2012
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.047991	0.207624	-5.047535	0.0000
C	0.005082	0.109409	0.046449	0.9633

R-squared	0.514932	Mean dependent var	0.042940
Adjusted R-squared	0.494721	S.D. dependent var	0.782983
S.E. of regression	0.556568	Akaike info criterion	1.739747
Sum squared resid	7.434418	Schwarz criterion	1.836524
Log likelihood	-20.61671	Hannan-Quinn criter.	1.767615
F-statistic	25.47761	Durbin-Watson stat	1.961738
Prob(F-statistic)	0.000037		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.967355	0.0025
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.284267
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.284267

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:31
Sample (adjusted): 1987 2012
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.051526	0.211687	-4.967355	0.0001
C	-0.074175	0.242610	-0.305738	0.7626
@TREND(1985)	0.005457	0.014838	0.367776	0.7164

R-squared	0.517768	Mean dependent var	0.042940
Adjusted R-squared	0.475835	S.D. dependent var	0.782983
S.E. of regression	0.566874	Akaike info criterion	1.810807
Sum squared resid	7.390953	Schwarz criterion	1.955971
Log likelihood	-20.54048	Hannan-Quinn criter.	1.852609
F-statistic	12.34745	Durbin-Watson stat	1.965421
Prob(F-statistic)	0.000228		

Null Hypothesis: LPOP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	0.181745	0.9661
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.18E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.18E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPOP)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:34
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOP(-1)	0.001153	0.006341	0.181745	0.8572
C	0.009679	0.089730	0.107864	0.9150

R-squared	0.001320	Mean dependent var	0.025985
Adjusted R-squared	-0.038628	S.D. dependent var	0.006590
S.E. of regression	0.006716	Akaike info criterion	-7.097392
Sum squared resid	0.001128	Schwarz criterion	-7.001404
Log likelihood	97.81479	Hannan-Quinn criter.	-7.068849
F-statistic	0.033031	Durbin-Watson stat	1.273328
Prob(F-statistic)	0.857248		

Null Hypothesis: LPOP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.157368	0.4927
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.60E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.60E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPOP)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:35
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOP(-1)	-0.268068	0.137278	-1.952745	0.0626
C	3.719963	1.892000	1.966154	0.0610
@TREND(1985)	0.007052	0.003592	1.963021	0.0613

R-squared	0.139484	Mean dependent var	0.025985
Adjusted R-squared	0.067775	S.D. dependent var	0.006590
S.E. of regression	0.006363	Akaike info criterion	-7.172221
Sum squared resid	0.000972	Schwarz criterion	-7.028239
Log likelihood	99.82498	Hannan-Quinn criter.	-7.129407
F-statistic	1.945126	Durbin-Watson stat	1.103304
Prob(F-statistic)	0.164856		

Null Hypothesis: LQ has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.862652	0.0068
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.533625
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.622933

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LQ)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:37
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ(-1)	-0.704704	0.187091	-3.766632	0.0009
C	10.91569	2.889010	3.778348	0.0009

R-squared	0.362042	Mean dependent var	0.047774
Adjusted R-squared	0.336523	S.D. dependent var	0.932003
S.E. of regression	0.759154	Akaike info criterion	2.357964
Sum squared resid	14.40789	Schwarz criterion	2.453952
Log likelihood	-29.83251	Hannan-Quinn criter.	2.386506
F-statistic	14.18751	Durbin-Watson stat	2.273746
Prob(F-statistic)	0.000900		

Null Hypothesis: LQ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.796630	0.0325
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.533302
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.627237

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LQ)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:38
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ(-1)	-0.706754	0.191647	-3.687794	0.0012
C	10.91486	2.947698	3.702844	0.0011
@TREND(1985)	0.002318	0.019214	0.120616	0.9050

R-squared	0.362428	Mean dependent var	0.047774
Adjusted R-squared	0.309297	S.D. dependent var	0.932003
S.E. of regression	0.774574	Akaike info criterion	2.431432
Sum squared resid	14.39916	Schwarz criterion	2.575414
Log likelihood	-29.82433	Hannan-Quinn criter.	2.474245
F-statistic	6.821408	Durbin-Watson stat	2.269008
Prob(F-statistic)	0.004512		

Null Hypothesis: LTI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.389836	0.1538
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.577929
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.577929

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTI)
Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:42
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTI(-1)	-0.385934	0.161490	-2.389836	0.0247
C	7.274957	2.976677	2.443986	0.0219

R-squared	0.185968	Mean dependent var	0.170475
Adjusted R-squared	0.153406	S.D. dependent var	0.858641
S.E. of regression	0.790040	Akaike info criterion	2.437720
Sum squared resid	15.60407	Schwarz criterion	2.533708
Log likelihood	-30.90922	Hannan-Quinn criter.	2.466262
F-statistic	5.711315	Durbin-Watson stat	1.728450
Prob(F-statistic)	0.024714		

Null Hypothesis: LTI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.162344	0.1130
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.510097
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.568072

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTI)

Method: Least Squares
Date: 12/24/13 Time: 00:42
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTI(-1)	-0.575266	0.187641	-3.065777	0.0053
C	10.19299	3.288546	3.099543	0.0049
@TREND(1985)	0.040520	0.022682	1.786464	0.0867

R-squared	0.281511	Mean dependent var	0.170475
Adjusted R-squared	0.221636	S.D. dependent var	0.858641
S.E. of regression	0.757535	Akaike info criterion	2.386945
Sum squared resid	13.77263	Schwarz criterion	2.530927
Log likelihood	-29.22376	Hannan-Quinn criter.	2.429759
F-statistic	4.701705	Durbin-Watson stat	1.570645
Prob(F-statistic)	0.018925		

Cointegration Test - Engle-Granger
Date: 12/25/13 Time: 15:58
Equation: EQ03
Specification: LQ LAREA LFI LINF LPOP C
Cointegrating equation deterministics: C
Null hypothesis: Series are not cointegrated
Automatic lag specification (lag=0 based on Schwarz Info Criterion, maxlag=5)

	Value	Prob.*
Engle-Granger tau-statistic	-5.308672	0.0266
Engle-Granger z-statistic	-27.19842	0.0314

*MacKinnon (1996) p-values.

Intermediate Results:

Rho – 1	-1.007349
Rho S.E.	0.189755
Residual variance	0.369800
Long-run residual variance	0.369800
Number of lags	0
Number of observations	27
Number of stochastic trends**	5

**Number of stochastic trends in asymptotic distribution.

Engle-Granger Test Equation:
Dependent Variable: D(RESID)
Method: Least Squares
Date: 12/25/13 Time: 15:58
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-1.007349	0.189755	-5.308672	0.0000

R-squared	0.519521	Mean dependent var	0.030807
Adjusted R-squared	0.519521	S.D. dependent var	0.877297
S.E. of regression	0.608112	Akaike info criterion	1.879418
Sum squared resid	9.614805	Schwarz criterion	1.927412
Log likelihood	-24.37215	Hannan-Quinn criter.	1.893690
Durbin-Watson stat	1.871232		

Cointegration Test - Phillips-Ouliaris
Date: 12/25/13 Time: 16:00
Equation: EQ03
Specification: LQ LAREA LFI LINF LPOP C
Cointegrating equation deterministics: C
Null hypothesis: Series are not cointegrated
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

	Value	Prob.*
Phillips-Ouliaris tau-statistic	-5.298132	0.0271
Phillips-Ouliaris z-statistic	-28.21520	0.0217

*MacKinnon (1996) p-values.

Intermediate Results:

Rho - 1	-1.007349
Bias corrected Rho - 1 (Rho* - 1)	-1.045007
Rho* S.E.	0.197241
Residual variance	0.369800
Long-run residual variance	0.399551
Long-run residual autocovariance	0.014876
Number of observations	27
Number of stochastic trends**	5

**Number of stochastic trends in asymptotic distribution.

Phillips-Ouliaris Test Equation:
Dependent Variable: D(RESID)
Method: Least Squares
Date: 12/25/13 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1986 2012
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-1.007349	0.189755	-5.308672	0.0000

R-squared	0.519521	Mean dependent var	0.030807
Adjusted R-squared	0.519521	S.D. dependent var	0.877297
S.E. of regression	0.608112	Akaike info criterion	1.879418
Sum squared resid	9.614805	Schwarz criterion	1.927412

Log likelihood-24.37215	Hannan-Quinn criter.1.893690
Durbin-Watson stat1.871232	